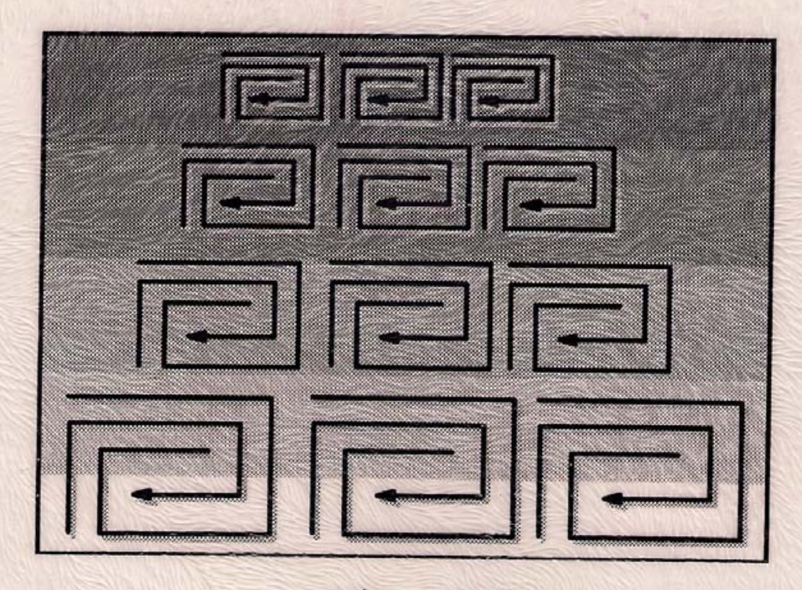
رشيد بوزيان

الموازنة
بين
نحو سيبويه و نحو شومسكي

(دراسة في مكونات الترادف و التباين و التكامل)



الجزء الأول

هذا الكتاب

... إننا إذ نلفت الانتباه إلى ما ذكر لا نمل من تكرار القول بأننا في هذا الضرب من الموازنات و المرادفات التي أقمناها بين السيبويهية و التوليدية لا نسعى إلى أن يكون الترادف تطابقا كليا و عامًّا في الجزئيات و التفاصيل شكلا و مضمونا و لكن الذي نسعى إلى الإمساك به في المقام الأول هو **مناطات الترادف الصوري العام** . أي أننا نسعى إلى استكناه أسباب ذلك التشابه القوي الذي يشعر به من اشتغل مدة بأصول النظرية النحوية العربية القديمة ثم غادرها ليشتغل بمبادئ النظرية النحوية التوليدية و هو تشابه يتراءى لنا في شكل تواردات و تداعيات يستدعي بعضها بعضا كلما ازداد تأملنا في العلاقة بين النظريتين من حيث « الزويا » التي ارتضاها كل منهما في استكشاف خبايا « النظام العاملي » الذي يمنح العبارة اللغوية نسيجها الفذ . ونحن في كل ذلك لا نسعى إلى تقديم الدليل على أن النحوي التوليدي قد اقتبس من النحوي العربي و إن كان ذلك أمرا محتملا يجوز أن يتخذ محور متابعة تاريخية مفصلة ، و لكن الذي نسعى إليه هو محاولة الاستدلال على الفكرة الأساس التي قام عليها هذا الكتاب و هي أن « **الخيال العاملي** » تستفزه دائما نفس الذوات النظرية و نفس العلاقات الصورية و نفس الملاحظات و زوايا النظر و نفس المسلسمات العامة و إن اختلفت صورة « النموذج النظري » المستمد من مراجع ذلك الخيال ، في التفصيلات و الاستنتاجات . بَيِّنٌ إذن أن الترادف المزعوم هنا ترادف في عموم **نمط الاستجابة** لإملاءات ذلك الخيال العاملي و ليس في خصوص ما يؤول إليه من ضروب التفصيل . و هذا الاستدلال إن صحت موارده فإنه يجوز أن ينضاف إلى مجموع الأدلة على افتراض وحدة « العقل النظري » و محدوديته المتمثلة في كونه يتحرك ضمن مجال ضيق من « الثوابت » التي لازمته منذ عهود بعيدة و مازالت تتحكم فيه إلى الآن .

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي ووالدتي

وإلى ربابه، وأيمن عبد الرحيم وأمهما

بالشكر تمترى النعم

أتقدم في غرة هذه الرسالة إلى فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد العلوي بخالص عبارات الشكر والامتنان لما كان له من فضل على هذه الرسالة استأنف به ماضي افضاله وشفع به ما له قبلي من الجميل وذيل به ماتقدم له عندي من المواهب، وحسب ما أفضل به على هذا البحث عودا و بدءا وأولا وآخرا أن دراساته وأبحاثه[1] في مجال اللغويات العربية القديمة وفي مجال أصول اللغات النظرية مثلت بالنسبة لعموم احتهادي في هذه الاطروحة حدا معرفيا إن كنت قد جاوزته في مواطن عديدة - وهذا أمر أقر به - فإلى نهايات كلما أمعنت النظر فيها وجدتها من صلب ذلك الحد المعرفي، ومن نسل توابعه ولوازمه، تتمة وصلة وتكملة واستمرارا وامتدادا.

هذا وإن فضل الرجل علي - بتوفيق من الله عز وجل فله المنة والفضل أولا وآخرا مافتئ يتجدد علي حالا بعد حال مذ أفصحت لفضيلته - مباشرة بعدما أنهيت عملي في الرسالة التي أنجزتها باشرافه لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللغة والآداب في موضوع «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعباراتها العاملية» - عن رغبتي في مواصلة البحث باشرافه في قضايا اللغة وأصول النظريات اللغوية فقبل بعد الإلحاح مشكورا. وما أن سألته بعدئذ في الموضوع الذي يراه الأنسب لي باعتبار جملة أمور ليس هذا سياق تفصيلها حتى بادرني بموضوع «اللغويات المعاصرة وعبارتها العاملية»، ولما أمعنت النظر في الموضوع وقلبت أوجه الرأي فيه وجدته قد بناه على مابينه وبين موضوع الرسالة الأولى من اتصال وتلاحم وامتداد. وعندها تذكرت مقالة كنت قد سمعتها منه قبلُ وهي أن «العاملية ليست مذهبا في النحو ولكنها النحو نفسه وأن أعمال النحاة كيفما كانت فإنها لاتخرج عن النظر في القوانين العاملية». ولعلي لا أفشي سرا إن صرحت في هذا المقام بأنه من عموم هذه المقالة تناسلت مفردات نص هذا البحث ومن مشكاته انبثقت مادته الأطروحية الأساسية. وعندما باشرت الموضوع لاح لي عند أول النظر في ملامسه وأعطافه الأولى - وذلك بسبب مما يبعث عليه ترامي أطرافه من الشعور بطول الدرب وقلة الزاد - شيء من مخافة أن يؤول أمري في الاستدلال على المقالة المذكورة (أو على نقيضها) إلى ضروب من التعسف في التخريج لاتُحمد، وقد كان الأمر كذلك لأول العهد بالعمل والتنقير والتنقيب إلا أنني ما إن توغلت في التلابيب والتجاويف حتى انقادت لي الآلة

1 - انظر الأسانيد المرفوعة إلى فضيلته في مسرد المراجع.

الاستدالية انقيادا عجيبا لم أكن أتوقعه ولاسيما في القسم الثالث من هذه الرسالة قسمِ المقولات المستترة بجميع مباحثه وفصوله الفرعية ويلي هذا القسمَ في سلاسة الانقياد للآلة المذكورة القسمُ الرابع والخامس.

...كما أغتنم فرصة مقام الاحسان لجوار النعم هذا لأخص بالشكر رجلا خليقا بأن يخطب في المحافل بشكره وأن تُخلع على قدود صنائعه حللُ الثناء وهو فضيلة العلامة الدكتور أحمد الادريسي أولاً على قبوله المشاركة في مناقشة نص هذه الرسالة وثانيا على أمر آخر تظاهر على الاعتراف به طلبة الدراسات العليا في شعبة اللغة العربية وآدابها بالرباط العامرة، وهو ما انبعث في نفوسهم - بسبب من حضور فضيلته في هذه الشعبة - من شعور بوجود «رقابة لغوية» تذكر مستعملي اللغة العربية بأن لهذه اللغة أنصارا ينتصرون لها وحماة يغيرون عليها، وتنشئ فيهم الشعور بضرورة إطالة النظر في مراجع هذه اللغة ومصادرها لضبط واردها وشاردها معجما ونحوا وصرفا، وبضرورة أن يجعلوا على لغتهم عموما رقيبا من ذاتهم يأمرهم بتحري الصحة والصواب وتجنب أسباب الزلل والفساد.

كما أتقدم في ختام كلمة الشكر هاته بصادق الاعتبار وجزيل الامتنان للإخوة العاملين بمكاتب « MODERN DESIGN » وأخص منهم بالذكر نادية الحسناوي التي أشرفت على معالجة نص هذه الرسالة على الحاسوب بخلق جم وصبر قل نظيره.

مـــدخـــل
إلى حوافز البحث وغاياته وإلى دستور كتابة نصه

■ كتب نص هذه الرسالة وفق دستور هذه أبرز مواده:

i ـ عرض كل مبحث نحوي وكل مسألة من مسائله عرضا مستقلاً ثم التعليق عليه قبل الانتقال إلى مسألة جديدة أو مبحث جديد، وقد يكون ذلك إما في المتن وإما في الحاشية[1]، وربما طالت الحاشية في بعض الأحوال فأتت على الصفحتين أو الثلاث أو أكثر وفي هذه الحالة أستعينُ بسهم أجعله في آخر الحاشية المطولة عَلَمًا على أن تتمتها ستأتي في حاشية الورقة التالية فإذا ذهب القارئ إلى هذه الأخيرة وجد سهما آخر في صدر حاشيتها علما على أن الأمر يتعلق بتتمة الحاشية التي مضت في الورقة السابقة.

هذا ونريد لفت الانتباه ههنا إلى أن المسافة التي تفصل متن هذه الرسالة عن حاشيتها ليست المسافة المعهودة التي يمنح بموجبها الهامش فضاء أضيق بكثير مما يتصرف فيه المتن بل هي مسافة من نوع آخر. مسافة بين نصين كان يجب أن يكتبا في الأصل ممتزجين، بمداد واحد وبلغة واحدة إلا أن طبيعة الموضوع وامتداد أطرافه وسعة فضائه مع ما يفرضه مبدأ الوضوح في الصياغة والبساطة في العرض من موجبات، كل ذلك استلزم كتابة احد النصين بلغة الاستعراض المحايد لقضاياه والآخر بلغة القراءة والتأويل، الأول نص التحليلات النحوية التوليدية والثاني نص التعاليق.

حواشي هذه الرسالة جاءت في معظمها إذن تعليقات مفصلة تعمدنا فصلها عن المتن ـ إلا حيث ألجأتنا ضرورة من الضرورات إلى عدم الفصل كما سيأتي شرحه مجملا في المادة التالية من مواد هذا الدستور ـ وذلك لغاية محددة وهي أن يكون استعراض التحليل النحوي التوليدي من الحياد بمكان بحيث يتم للقارئ تصور قضايا هذا التحليل تصوراً غير ممزوج بشائبة من شوائب ما استقر لدينا ـ باعتبار ما ارتضيناه من زوايا للنظر والتأويل والموازنة والاستنتاج ـ عن القضايا المذكورة من أحكام، حتى إذا جاء إلى التعليق كان حرًّا في أن يقبل أو أن يرفض ما انتهى إليه نظرنا في نص هذا التعليق من ضروب التأويل والتخريج وعموماً فإن التعاليق التي اتسعت لها حواشي هذه الرسالة تكاد ـ بسبب من الطريقة التي كتبت بها ـ تنتظم منها فصول رسالة قائمة بذاتها لولا أنها كتبت لتكون نصًّا تابعاً لانصًّا مستقلاً.

ii ـ لم يكن يعنينا من الاستعراض المفصل للبيانات النحوية التوليدية إلا أمران اثنان أولهما نسق الثوابت التصورية الذي يؤسسها والذي تتغير وتتنوع النتائج التفصيلية التي تنبني عليه ولا يتغير هو

---

1 ـ بحسب ما تقتضيه خصوصيات كل سياق.

مـــدخـــل

إلى حوافز البحث وغاياته وإلى دستور كتابة نصه

■ كتب نص هذه الرسالة وفق دستور هذه أبرز مواده:

i - عرض كل مبحث نحوي وكل مسألة من مسائله عرضا مستقلاً ثم التعليق عليه قبل الانتقال إلى مسألة جديدة أو مبحث جديد، وقد يكون ذلك إما في المتن وإما في الحاشية[1]، وربما طالت الحاشية في بعض الأحوال فأتت على الصفحتين أو الثلاث أو أكثر وفي هذه الحالة أستعينُ بسهم أجعله في آخر الحاشية المطولة عَلَمًا على أن تتمتها ستأتي في حاشية الورقة التالية فإذا ذهب القارئ إلى هذه الأخيرة وجد سهما آخر في صدر حاشيتها علما على أن الأمر يتعلق بتتمة الحاشية التي مضت في الورقة السابقة.

هذا ونريد لفت الانتباه ههنا إلى أن المسافة التي تفصل متن هذه الرسالة عن حاشيتها ليست المسافة المعهودة التي يمنح بموجبها الهامش فضاء أضيق بكثير مما يتصرف فيه المتن بل هي مسافة من نوع آخر. مسافة بين نصين كان يجب أن يكتبا في الأصل ممتزجين، بمداد واحد وبلغة واحدة إلا أن طبيعة الموضوع وامتداد أطرافه وسعة فضائه مع ما يفرضه مبدأ الوضوح في الصياغة والبساطة في العرض من موجبات، كل ذلك استلزم كتابة احد النصين بلغة الاستعراض المحايد لقضاياه والآخر بلغة القراءة والتأويل، الأول نص التحليلات النحوية التوليدية والثاني نص التعاليق.

حواشي هذه الرسالة جاءت في معظمها إذن تعليقات مفصلة تعمدنا فصلها عن المتن - إلا حيث ألجأتنا ضرورة من الضرورات إلى عدم الفصل كما سيأتي شرحه مجملا في المادة التالية من مواد هذا الدستور - وذلك لغاية محددة وهي أن يكون استعراض التحليل النحوي التوليدي من الحياد بمكان بحيث يتم للقارئ تصور قضايا هذا التحليل تصوراً غير ممزوج بشائبة من شوائب ما استقر لدينا - باعتبار ما ارتضيناه من زوايا للنظر والتأويل والموازنة والاستنتاج - عن القضايا المذكورة من أحكام، حتى إذا جاء إلى التعليق كان حرًّا في أن يقبل أو أن يرفض ما انتهى إليه نظرنا في نص هذا التعليق من ضروب التأويل والتخريج وعموماً فإن التعاليق التي اتسعت لها حواشي هذه الرسالة تكاد - بسبب من الطريقة التي كتبت بها - تنتظم منها فصول رسالة قائمة بذاتها لولا أنها كتبت لتكون نصًّا تابعاً لانصًّا مستقلاً.

ii - لم يكن يعنينا من الاستعراض المفصل للبيانات النحوية التوليدية إلا أمران اثنان أولهما نسق الثوابت التصورية الذي يؤسسها والذي تتغير وتتنوع النتائج التفصيلية التي تنبني عليه ولا يتغير هو

---

1 - بحسب ما تقتضيه خصوصيات كل سياق.

والثاني انفتاح حدود ذلك النسق على الأشباه والنظائر التي ترادفه في النظرية النحوية العربية القديمة إما في النصوص الأصلية لهذه النظرية وإما في التآويل التي عرفتها هذه النصوص في جملة من الدراسات العاملية المعاصرة والتي تقدم نفسها على أنها استمرار للعاملية العربية القديمة في صورتها السيبويهية.

هذا وقد حرصنا حرصا شديداً على أن يكون استعراضنا للبيانات النحوية التفصيلية المذكورة محايداً قبل أي تدخل من لدنا على جهة التعليق والتعقيب والتأويل، إلا أنه إن كنا قد وفقنا في الغالب الأعم إلى المراعاة التامة لهذا الفصل بين المستويين (أي الاستعراض والتعليق) فإننا في أحوال عديدة كانت ضغوط السياق التأويلي تفرض علينا التدخل التعليقي في أثناء الاستعراض المحايد، وفي هذه الحالة كنت أجعل لهذا التدخل علامة تدل عليه وذلك جعله بين برثنين [...] فكلما صادف القارئ داخل نص أي استعراض محايد للتحليل التوليدي منقولا إلى اللغة العربية من اسانيده التوليدية الأصلية في أصولها الانجليزية، كلاماً تحيط به هذه العلامة من جانبيه فلينتبه - مشكوراً - إلى أنه من كلامي وليس من كلام من نقلت عنهم... هذا وقد كنت ألجأ إلى ذلك كلما تبين لي أن ضروري لخلق الألفة بين القارئ وبين الإطار التأويلي العام الذي اعتمدته. فقد كان يظهر لي من حين إلى آخر أن فصل هذا الضرب من التعليق عن متن التحليل التوليدي ووضعه في الهامش يفوت علينا أولا فرص التوطئة — في الموضع المناسب - والتمهيد إلى التعاليق المفصلة والمناقشات المستفيضة التي تعقب المتن التحليلي فيصير التخلص من هذا المتن إلى التعليق من الصعوبة بمكان، ويفوت ثانيا على القارئ فرصة الاستئناس بطلائع ما سيؤول إليه الاستعراض المحايد من ضروب التأويل وصنوف الاستنتاج

iii - المراجع والاقتباس

اتبعت فيما يتعلق بالمراجع وبطريقة الاقتباس منها المنهاج الآتي:

◆ أذكر المرجع مشفوعاً باسم صاحبه أولا فإذا أعدت ذكره ثانيا وليس بين ذكره أولاً و ثانيا أمد بعيد ذكرته مجرداً من اسم صاحبه وربما أوردته غير مجرد إذا ماطال الأمد بين ذكره أولا وذكره ثانيا. وربما اكتفيت في الإحالة عليه بشطر عنوانه، اختصاراً وذلك إذا كان المرجع كثير التردد والدوران.

◆ أما فيما يتعلق بالاقتباس فإنه إذا كان من الأسانيد العربية القديمة أو الحديثة جعلت الإحالة تامة من الناحية التوثيقية، لأنني بنيت فيه على النقل الحرفي للنصوص المقتبسة وأما فيما يتعلق بالأسانيد التوليدية فقد جعلت الإحالة تامة في أحوال وناقصة في أحوال أخرى أشير فيها إلى عموم المرجع أو إلى عموم فصل من فصوله أو مبحث من مباحثه دون الصفحة بخصوها والموضع بعينه. أما الذي ألجأني إلى اعتماد الإحالة الناقصة في هذه الأحوال بدلا من الإحالة فهو خصوصية المنهج الذي اعتمدته في

الاقتباس منها وهو منهج فرضته طبيعة الموضوع وترامي أطرافه وتعـدد مسـائله وتناسـل جزئيـات هـذه المسائل وفروعها وامتداد فضاء هذا التناسل لا في المكان الواحد داخل المرجع الواحد بل عـبر مسـافات متباعدة تنتمي في الغالب إلى أصول سندية مختلفة. والسبب في ذلك انبناء الأسانيد التوليدية على المبالغـة في الاختصاص الموضوعي الجزئي وهو ما لزم عنه أن المسألة النحوية بكل تفاصيلها وجزئياتهـا لاتجتمـع فيما يكتبه النحوي الواحد في المرجع الواحد إلا فيما ندر من الأحوال. والغالب على هذا الأمر، والحالة هذه، أن الدارس الراغب في أن تجتمع لديه تفاصيل المسألة الواحدة بخيوطها الجزئية وعناصرهـا الفرعيـة في مشهد واحد متقارب الأطراف « ينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت لـه حتـى رآها في مكان واحد ويرى بها مشئما قد ضم إلى معرق»علـى نحـو يمكّنـه مـن النظـر في تلـك الأشياء مجتمعة نظراً يحصل به له التصور المطلوب قبـل تناولهـا بـالحكم قـراءة وتـأويلا وتعليقـا، ينبغـي عليـه إن كانت حاجته إلى ذلك أن يجشم نفسـه عنـاء النقـل عـن اسـانيد متعـددة في وقـت واحـد وبذلـك تعز الاسباب التوثيقية التامة في الإحالة على أسانيد المسألة الواحدة المذكورة.

إن طبيعة تعامل الاسانيد التوليدية مع موضوعاتها وما فرضته علي طبيعـة الموضـوع محـور هـذه الرسالة من ضرورة تجميع الخيوط الجزئية والفروع التفصيليـة الـتي تدخـل في تكويـن كـل مبحـث مـن المباحث النحوية (التوليدية) في مشهد واحد متقارب الأطراف يسهل الرجوع إلى عناصره كلما دعـت الحاجة إلى ذلك وهي حاجة كانت تتجدد بتجدد الأحوال حالاً بعد حال في كل فصول الرسالة، كـل ذلك ألجأني إلى تعويض مبدإ مراعاة النصيـة الحرفيـة في النقـل والاقتبـاس بمبـدإ مراعـاة نقـل « الفضـاء التصوري» الذي تشترك غالبا في نسج خيوطـه مواضـع مختلفـة متقاربـة في أحـوال ومتبـاعدة في الأعـم الأغلب، وقد يكون ذلك داخل مرجع واحد أو عـبر مراجـع مختلفـة. لأجـل ذلـك كـان الغـالب علـى اقتباسنا من الأسانيد التوليدية في أصولها الانجليزية على وجه الخصوص قيامه علـى مبـدإ التصـرف الحـر والتقلب الواسع في مواقع متباعدة وعبر مسافات سندية متشعبة وغير متجانسة في الأصـول الـتي تنتمـي إليها.هذا وقد كنت أخالف هذا المبدأ كلما أمكن أن تلتئم أطراف المشهد التصوري انطلاقا من موضـع محدد من مواضع المرجع أو انطلاقا من مواضع مختلفة لم تبلغ طبيعة المسافة بينها حدا يستلزم التحول عن الاحالة الخاصة والصيرورة إلى الإحالة العامة.

وفي عبارة أخيرة أقول: لقد كنت مخيراً بين أمرين: إما مراعـاة مبـدإ الاحالـة الخاصـة التامـة مـن الناحية التوثيقية في جميع الأحوال بدون استثناء وفي هذه الحالة ماكان لمعظم المشاهد التصورية أن تلتئـم أطرافها على النحو الذي يجعلها صالحـة لأن تتنـاول بـالتعليق والتعقيـب مـن الزوايـا الـتي ارتضيناهـا في

القراءة والتأويل، وإما مراعاة مبدإ الإحالة العامة الناقصة في الأحوال التي كانت تضطرنا الحاجة إلى التئام المشاهد المذكورة على النحو المطلوب أي بما يناسب زوايا التأويل المشار إليها.

iv - الشواهد النحوية

إن الشواهد النحوية والوقائع اللغوية المعتمدة في هذه الرسالة أوردناها بلغاتها الأصلية[2] أي بنصها الذي جاءت به في أسانيد النحاة التوليديين وقد شرحت أسباب ذلك في مواطن عديدة من هذه الرسالة واكتفي هنا بالاشارة المجملة إلى أمر واحد يشفع بما فيه الكفاية - في نظري - للاختيار الذي ارتضيناه في هذا الخصوص وهو أن الدارس الغربي لأصول نظرية سيبويه في التحليل النحوي مثلا والذي يرغب في نقل هذه الأصول إلى لغة من اللغات الاوروبية لايشترط في صحة ما يفعل أن يترجم شواهد « الكتاب» إلى معادلاتها في اللغة الاوروبية التي ينقل إليها بل ينبغي أن ينقل شواهد سيبويه كما هي وأن تنصب الترجمة على « النظرية» أما الشواهد اللغوية محور هذه النظرية فتنقل كما هي. وكذلك الشأن بالنسبة للدارس العربي لنظرية التوليديين في النمذجة النحوية يجب أن يشتغل بشواهد هم في لغاتها الأصلية التي مثلت محور نظرهم وألا يدخل في متاهات البحث عن المعادِلات الدلالية لتلك الشواهد في اللغة العربية إذ بهذا البحث يصير النقل ابعد ما يكون عن الأمانة والصدق ويصبح اسقاطا محضا وتعسفا على النظرية المنقولة لأنه ينطلق من المعادِل الدلالي إلى النظرية والأصل أن تبقى النظرية المنقولة إلى لغة غير لغتها الأصلية هي المبتدأ وهي المنتهى.

وعلى العموم، هناك طرق مختلفة لقراءة نظرية نحوية ما من النظريات التي تعج بها سوق النمذجة اللسانية، نذكر منها على سبيل المثال:

- طريقة البحث النحوي في جواز تعميم النظرية النحوية الأجنبية على المعادلات الدلالية في لغة الدارس.
- وطريقة البحث الابستمولوجي في مكونات النظرية وأصولها المعرفية القريبة والبعيدة وفي هذه الحالة لا يعنينا الانتماء اللغوي للشواهد النحوية بقدر ما يعنينا النظر في ثنايا النظرية ومطاوي التحليل. والمختار في هذه الرسالة هذه الطريقة الثانية.

✧ ✧ ✧

2- الانجليزية - والفرنسية - الألمانية - الهولندية - الايطالية - اليابانية - الصينية - إلخ.....

■ حوافز البحث وغاياته

إن ما فعلته في هذا البحث انبنى في المقام الأول على تقدير جواز إرجاع ألفاظ المعجم التصوري الذي اصطنعه النحاة التوليديون لوصف العبارة وصور انتظامها إلى جملة من الأصول التي تنتمي إلى المعجم التصوري العاملي الذي اصطنعه نحاة النموذج العاملي السيبويهي للغاية ذاتها.

إن تقدير جواز هذا الإرجاع كان مبناه على افتراض آخر بأن الانحاء التوليدية المعاصرة والنظرية النحوية العربية القديمة في صورتها السيبويهية قد تواردا على مواقع نظرية متشابهة ونظائر تصورية مترادفة هي التي استوجبت استمداد مفردات المعجم النظري لكل منهما دلالاتها من فضاء استعاري مشترك هو « الفضاء العاملي» بكل عناصره ومكوناته ومشاهده المعروفة. لقد بنينا هذا الافتراض على تصور لِـ «العاملية» على أنها عبارة عن «جذر» مفهومي عام يمكن أن يظهر في « صيغ» مختلفة، منها الصيغة السيبويهية والزمخشرية ومنها أيضا الصيغة التوليدية والصيغة التداولية والصيغة المنطقية وغير ذلك من الصيغ ليس هذا سياق احصائها. وهذه الصيغ وإن تعددت واختلفت فإنها لاتتجاوز حدود التنويع الشكلي (= النمذجي) للجذر المشترك.

إننا نشبه في هذا التصور منزلة النماذج النحوية المختلفة من «العاملية» بمنزلة الصيغ الصرفية المختلفة التي تتوارد على المادة المعجمية الواحدة التي يتخذ معناها العام وجها دلاليا خاصا بحسب الصيغ الصرفية المتعاقبة عليها. فكما أن المادة المعجمية يرتبط بها ثابت دلالي تختلف صورته من صيغة صرفية إلى صيغة أخرى، كذلك « العاملية» يرتبط بها نسق صوري من الثوابت النظرية تختلف تطبيقاته وصوره التي يحتملها في التحقق بحسب الصيغ النمذجية المختلفة المتعاقبة عليه.

وباختصار شديد نقول: إن رتبة التجديد التي تحققت في الانحاء العاملية المعاصرة بالنسبة إلى النموذج العاملي القديم في صورته السيبويهية كان مضمارها ـ حسب ما انتهى إليه الاستدلال في هذه الرسالة ـ «الصيغة» وليس «الجذر العام التصوري». إن هذا التصور جعل عملنا في هذه الرسالة أشبه ما يكون ببرنامج ابستمولوجي عام اتخذ موضوعا له وغاية تجريد الأصول المشتركة بين الانحاء واستخلاص الجوامع التصورية القائمة بينها وذلك انطلاقا من أن الانحاء على تعددها وتنوعها ليست إلا أوضاعا نمذجية مختلفة لِـ «نظام عقلاني» واحد هو « العاملية». أو بعبارة اخرى، العقل النحوي على تعدد صوره وتنوع أنماطه يشتغل بآلة واحدة هي « الآلة العاملية» واعتماد هذه الآلة بالتالي ليس مذهبا في النحو مخصوصا ولكنه جوهر العمل النحوي أو النمذجة النحوية وعليه فإن «اللغة النحوية العاملية» ليست لغة خاصة لهذا النموذج اللساني أو ذ اك ولكنها «لغة تواصل» عامة ووسيلة تفاهم مشتركة بين مختلف النماذج النحوية.

وفي هذا الإطار بالضبط اندرج سعينا الموصول في هذه الرسالة في استقراء موارد الترادف ومواطن التوارد ـ العامة والخاصة القريبة والبعيدة ـ بين مفردات اللهجة العاملية السيبويهية ومفردات اللهجة العاملية التوليدية باعتبار أصولها المشتركة في نسق الأوضاع الكلية والمقاييس العامة للغة العاملية الأم. هذه اللغة العاملية الأم أمكننا اكتشافها باعتماد مبدإ الفصل بين الأنساق الصورية وما تحتمله من كيفيات مختلفة في التنزيل ومسالك متنوعة في التطبيق. وهو مبدأ أمكننا العمل بمقتضياته بالنسبة للسيبويهية والتوليدية على حد سواء. فمقدمات النسق الصوري ومسلماته المؤسسة للعاملية السيبويهية مثلا تمكن مضامينها المرنة من فصل هذا النسق عن التطبيقات المختلفة التي يحتملها في التنزيل ومن مباشرة تلك العاملية بالتعديل والإضافة بحسب ما يسمح به هامش المرونة في تلك المقدمات.

وفي هذا الإطار تبين ـ حسب النظام الذي اشتغلت به الآلة الاستدلالية في هذا البحث ـ أن النموذج العاملي التوليدي في تأويل من التأويلات التي يحتملها يتقدم في شكله العام وتمفصله النمذجي/التمثالي الداخلي وكأنه تطبيق موسع للنسق الصوري المؤسس للعاملية السيبويهية وذلك من حيث قيام هذا التطبيق في جزء كبير منه على استنفاد جملة عريضة من الامكانات التحليلة والتأويلية التي يسمح بها هذا النسق وعلى الدفع بمقدماته ومبادئه الصورية العامة إلى أقصى ما تحتمل أن يلزم عنها من نتائج، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل بمقدمة الفضاء العاملي ذي الأبعاد المتنوعة وبمبدإ وصول العمل وبمقدمات المجال العاملي وضوبط الانقطاع والاتصال والحدود بين المجالات العاملية. ونود لفت الانتباه ههنا إلى حقيقة لانمل من تكرارها وهي أن الترادف بين مفردات اللغة النحوية السيبويهية واللغة النحوية التوليدية والذي سعينا ـ جهدنا ـ في هذا البحث إلى استقراء وجوهه كان ترادفا في عموم نمط الاستجابة لاستفزاز الخيال العاملي وليس في خصوص ما يؤول إليه هذا النمط من صنوف التطبيق والاستنتاج في هذه اللغة النحوية أو تلك ولأجل ذلك لم نكن نسعى في الموازنات والمرادفات التي اقمناها بينهما إلى أن يكون إلى إن يكون الترادف تطابقا كليا وعامًّا في الجزئيات والتفاصيل شكلا ومضمونا بل إن الذي كنا نسعى إلى الإمساك به في المقام الأول هو **مناطات الترادف الصوري العام**. ونحن بذلك، حاولنا استكناه أسباب ذلك التشابه القوي الذي يشعر به من اشتغل مدة بأصول النظرية النحوية العربية القديمة ثم غادرها ليشتغل بمبادئ النظرية النحوية التوليدية وهو تشابه يتراءى لنا في شكل تواردات وتداعيات يستدعي بعضهابعضا كلما ازداد تأملنا في العلاقة بين النظريتين من حيث «الزوايا» التي ارتضاها كل منهما في استكشاف خبايا «النظام العاملي» الذي يمنح العبارة اللغوية نسيجها الفذ. ونحن في كل ذلك لم نسع إلى تقديم الدليل على أن النحوي التوليدي قد اقتبس من النحوي العربي وإن كان ذلك أمراً محتملاً يجوز أن يتخذ محور متابعة تاريخية مفصلة، ولكن الذي سعينا إليه هو محاولة الاستدلال على

الفكرة الأساس التي قامت عليها هذه الأطروحة وهي أن «**الخيال العاملي**» تستفزه دائما نفس الذوات النظرية ونفس العلاقات الصورية ونفس الملاحظات وزوايا النظر ونفس المسلمات العامة وإن اختلفت صورة «النموذج النظري» المستمد من مراجع ذلك الخيال، في التفصيلات والاستنتاجات. وهذا الاستدلال إن صحت موارده فإنه يجوز أن ينضاف إلى مجموع الأدلة على افتراض «وحدة العقل النظري» ومحدوديته المتمثلة في كونه يتحرك ضمن مجال ضيق من «الثوابت» التي لازمته منذ عهود بعيدة ومازالت تتحكم فيه إلى الآن.

إن الآلة المسبار، التي بها استنطقنا مظاهر الترادف بين السيبويهية والتوليدية هي مقدمة « وحدة العقل النظري» وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المقدمة ملزمة للتوليديين لأنها من جملة ما تحتمله نظريتهم في اللغة من نتائج على المستوى الفلسفي والابستمولوجي. وذلك أن القول بقالبية التكوين العقلي يستوجب أن يكون « مبدأ الكلية » و« الوحدة» من مبادئه العامة وليس من مبادئ الملكة اللغوية فقط. وهكذا يجوز أن يقال إن محاور النظر الأساسية وزوايا التساؤل الكبرى واحدة في التوليدية والسيبويهية والفروق الظاهرة بينهما مرجعها خصوصيات «البيئة النظرية» التي ارتبط بها كل منهما.

عملنا في هذه الرسالة إذن بحث مفصل في مثال من أمثلة «وحدة العقل النظري» في مظهر من مظاهره الأساسية وهو « العقل النحوي» فالتوليدية إذا كانت قد قامت على مقدمة وحدة «العقل اللغوي» (= المعرفة اللغوية) بحيث أن اللغات الطبيعية على اختلافها وتنوعها يجب أن يتصور فيها انها توظيفات مختلفة لنظام كلي واحد، فإنه لما كانت النظريات والنماذج النظرية «لغات» لا يفصلها عن اللغات الطبيعية إلا كونها اصطناعية لزم عن ذلك أن التوليدية يلزمها ـ على أوضاعها ومقاييسها المعرفية ـ تعميم نظرية وحدة «لعقل البشري» لتكون صالحة لمعالجة الاختلاف بين هذه اللغات النظرية الاصطناعية وذلك بارجاع هذا الاختلاف إلى الكيفية الخاصة التي يتم بها توظيف نسق «المبادئ العقلانية الكلية» بحسب خصوصيات ظروف «البيئة النظرية» (=الانموذج العلمي المهيمن). العقل الانساني ينتج اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية[3] على حد سواء. فإذا كان هذا العقل يعمل بطريقة واحدة في كل اللغات الطبيعية حسب فلسفة النحو التوليدي المعرفية فإنه يجب ـ في لازم هذا القول ـ أن يثبت لذلك العقل الحكم ذاته فيما يتعلق باللغات الاصطناعية بحيث ينبغي أن يقال إن العقل البشري في انتاجه للغات النظرية أي الاصطناعية يشتغل بطريقة واحدة ويوظف نسقا واحدا من المبادئ الكلية في جميع تلك اللغات. فالسيبويهية والتوليدية مثلا لغتان اصطناعيتان والاختلاف بينهما يجب تناوله من نفس الزاوية التي تنوول بها الاختلاف بين اللغات الطبيعية في النحو التوليدي وفي هذه الحالة فإن

---

3 ـ من هذه اللغات الاصطناعية اللغات النحوية.

«الملكة اللغوية» في اللغات الطبيعية يجب أن يوازيها في اللغات النظرية «الملكة التصورية» و«البيئة اللغوية» التي تحدد الشكل الذي تتخذه تلك الملكة اللغوية في لغة من اللغات الخاصة يجب أن يوازيها في الشطر الآخر من المسألة « الأنموذج العلمي والفلسفي المهيمن». بحيث يصح أن يقول القائل إن اللغة النظرية تشتغل بواسطة ثوابت لاتتغير وهي من هذه الحيثية تمثل بالنسبة لآحادها نحوها الكلي. على حد المسألة في شطرها المتعلق باللغة الطبيعية في تصور التوليديين.

إن التوليديين انجروا بموجب مقدماتهم في عموم المسألة المعرفية إلى القول بوحدة العقل اللغوي وما ذكرناه في لازم القول بهذه الوحدة يجر إلى القول بوحدة العقل النظري فتعميم الفلسفة التوليدية القول بفطرية المعرفة البشرية ليشمل المعرفة اللغوية الطبيعية باعتبارها جزءا من الأجزاء التي تدخل في تكوين المعرفة الأولى يلزم عنه تعميم آخر يحيط بالشق الآخر من المعرفة اللغوية هو المعرفة اللغوية النظرية الاصطناعية وفي هذا الخصوص تبدو المعالجة التوليدية للاختلاف بين اللغات الطبيعية بجعل هذا الاختلاف انعكاسا لخصوصيات «البيئة اللغوية» (= التجربة) صالحة لمعالجة الاختلاف بين اللغات النظرية. والمثال الذي عليه كان مدار عملنا في هذا البحث، في هذا الخصوص اللغتان النظريتان السيبويهية والتوليدية.

في إطار هذه المقدمة الابستمولوجية بالذات اطلقنا القول بأن:

- « العاملية» أصل من الأصول الكلية للعقل النحوي أو مبدأ من مبادئ «النحو الكلي» المشترك لا بين اللغات الطبيعية ولكن بين اللغات النحوية الاصطناعية.
- وأن « النموذج النحوي» لايمكنه أن يكون إلا عامليا وأن «العاملية» نحو كلي بالنسبة للغات النحوية المستعملة في في مجال النمذجة اللسانية، نحو كلي له مبادئه العامة الثابتة ووسائطه المتغيرة (= البرامترات) وكل نظرية نحوية توظف هذه البرامترات على نحو خاص يناسب بيئتها العقلانية.

■ **قصة هذا البحث**

إن لهذا البحث قصة بدأت أطوارها الأولى في الرسالة التي تقدمت بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآدب في موضوع «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية» وذلك بإشراف فضيلة الاستاذ المحترم الدكتور احمد العلوي، إذ من صلب موضوع تلك الرسالة انبثقت اسئلة هذا البحث وانفلقت اشكالاته. لاجرم إذن أن نأتي في هذه المقدمة على تلخيص لأهم ماجاء في هذه الرسالة حتى يتبين وجه الانبثاق المذكور وبالتالي أوجه الامتداد الأطروحي بين نص هذا البحث ونص تلك الرسالة. إن بين النصين جامعاً وفارقاً أما الجامع فهو البحث في «الكليات العاملية» وفي «الترادف العاملي» بين اللغات النظرية النحوية المختلفة. وأما الفارق فمضمار هذا الترادف والمجال

التطبيقي لتلك الكليات وهو الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي في الرسالة الأولى وهو السيبويهية والتوليدية في هذا البحث الذي نحن بصدده والفرق بين المضمارين فرق بين ترادف عاملي قائم بين لغات نظرية فرعية تنتمي إلى لغة نظرية أم واحدة، هي اللغة السيبويهية في الحالة الأولى وبين ترادف عاملي قائم بين لغتين نظريتين مختلفتين في الانتماء المذهبي والولاء النمذجي وهما اللغة النحوية السيبويهية واللغة النحوية التوليدية في الحالة الثانية وكأني بالرسالتين مرحلتان من برنامج تأويلي واحد.

بدأت المرحلة الأولى في رسالة «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية» من ملاحظة عامة بأن الصورة العاملية للكلام العربي والتي يقدمها النحو السيبويهي لاتجسد كل ابعاد الواقع النظري العاملي ولاتحقق كل الإمكانات التأويلية التي يسمح بها هذا الواقع النظري بحركيته وغناه وتنوع مستوياته، ولأجل ذلك لم تكن المغامرة مغامرة تغيير جذري للتصور السيبويهي للبنية العاملية ولكن كانت مغامرة فصل حاد بين النسق الصوري السيبويهي أي الواقع النظري العاملي المجرد وبين ما تحقق في النحو السيبويهي من إمكانات هذا النسق الصوري من جهة وبين ما يحتمله هذا النسق من تطبيقات أخرى غير التطبيق النحوي المتحقق في العاملية العربية القديمة من جهة أخرى (نقصد التطبيقات الدلالية والمنطقية وغيرها مما تحتمله أبعاد « المكان العاملي» من تطبيقات غير نحوية)

إن الإضافة الأساسية التي دخلنا بها على العاملية السيبويهية في فصول الرسالة المذكورة هي أن المكان العاملي ليس له بعد وحيد هو البعد النحوي ولكنه متعدد الأبعاد ومن هذه الأبعاد البعد الصوتي والبعد الدلالي والبعد المنطقي غير أن إضافاتنا فيما يتعلق بهذه الأبعاد العاملية غير النحوية لم نعدها أجنبية عن النحو العربي وذلك لأنها اندرجت في سياق استيلاد النسق الصوري العاملي الذي اشتق منه سيبويه عامليته النحوية جملة مما يحتمله من نتائج ونظريات ومن بين ما يحتمله من هذه النظريات العامليات الصوتية والدلالية والمنطقية. وكل ما يحتمله نحو سيبويه ويدفع إليه فهو منه « وليس لسيبويه أن يرفضه[4]»

---

4 ـ إضافاتنا بهذا المعنى لاتندرج في سياق الحديث عن الواقع بغير الواقع لأنها ليست حديثا مباشراً عن الواقع اللغوي وإنما هي تعامل مع قول نظري قائم دفعنا بنسقه الصوري الذي يؤسسه إلى نهاياته التي يحتملها لا على جهة الاعتقاد بوجوب مطابقة تلك النهايات للواقع المصطنع له النسقُ الصوري المذكور ولكن على جهة الاعتقاد بوجوب مطابقة تلك النهايات لمنطق هذا النسق تعريفاته ومسلماته العاملية وأصوله التمكنية الأولى. والحكم على تلك النهايات بالصدق والكذب ينبغي أن يكون باعتبار هذه المطابقة وعدمها. وهذا معناه أن المقدمة التي انطلقنا منها هي العاملية في تأويل كونها علما صوريا أما في تأويل كونها علما تجريبيا فالحكم بالصدق والكذب ينبغي أن يكون باعتبار المطابقة للواقع اللغوي وعدم المطابقة والخطب في ذلك أعسر إذ قد بينا أن العاملية في هذا التأويل الأخير تواجهها عوائق متعددة متصلة بصعوبة قياس الأعراض الطبيعية الموازية التي تحدثها الكائنات النحوية والدلالية والمنطقية أما ⇐

إن البحث عن مواقع الترادف العاملي الممكنة بين بنية الأبـواب النحويـة وبنيـة الأبـواب الدلاليـة والمنطقية كان المسطرة التي ارتضيناها في الحديث باللغة العاملية عن الدلالي والمنطقي في النحـو العربـي. والترادف المذكور كنا نبحث عنه في مستويين اثنين:

أ ـ ألفاظ المعجم النظري لكل من الزمرتين من الأبواب وفي هذا السياق حاولنا توحيـد الأصـول الاستعارية لكل من المعجمـين النظريـين النحـوي وغـير النحـوي بإرجاعهـا إلى أصـل مجـازي تصـوري مشترك هو الاستعارة التمكنية العاملية (المؤسسة على مقدمات المكـان والحركـة واللفـظ والمحـل والمبـني الثقيل والمعرب الخفيف إلخ...)

ب ـ طبيعة الانتظامات اللغوية وهاهنا اجتهدنا في تقليـب وجـوه الـرأي والمفاحصـة في البيانـات التفصيلية لاستخراج الأشكال العاملية الدلالية والمنطقية الميزانية العامة والتي يجوز أن يفـترض في تـأويل من التأويلات الممكنة أن المتكلم يعيد إنتاجها بصور مختلفة في تلفيظه للمفردات والجمل.

لقد جعلنا رسالة «الأبواب الدلالية والمنطقية...» أبوابا أربعة:

1 ـ في الباب الأول حاولنا الاجابة عن جملة من الاسئلة الجامع بينها اتصالها جميعا بالبرهنـة علـى آمرين:

أ ـ أولهما أن نظرية المكان العاملي ذي الأبعاد الدلالية والمنطقية إلى جانب البعد النحوي ليسـت اسقاطاً أجنبياً على النحو السيبويهي ولكنها من باب ما يحتمله النسق الصوري المؤسس للعاملية النحوية العربية القديمة من نتائج ومستلزمات.

⇐ الكائنات الصوتية فقد رأينا أن الخطب فيها من هذه الجهة أهون إذ قد أمكن قيـاس الأصوات مقداريـا باعتبـار مـا تحدثه من أعراض طبيعية موازية هي « الموجات الصوتية ابعادها المكانية والزمانية»...

وقبل ذلك وبعد ينبغي أن يقال إن اضافتنا في هذا الخصوص تندرج في إطار الاضافات المتآخية والتي هي نتـاج للحـوار المحلي العربي حول المسألة العاملية. والحاحنا على أن تكون إضافتنا جارية علـى هـذا النحـو راجـع إلى منهـب معـرفي خاص ارتضيناه في مسألة العلاقة بين النظرية والواقع اللغوي وأصل هذا المذهب أن العلاقة بـين النظريـة والواقـع علاقـة مخالفة تامة اساسها أن «القول النظري مستقل» لأنه يقوم على مقدمة «جواز الحديث عن الواقع بغير الواقع» و «الواقـع برتبه يظل مستقلاً وقاهراً» و« لأن الواقع لايجوز فيه إلا الحديث الواحد في الرتبة الواحدة» أي الحديث الـذي يكـون إخباراً واقفاً عند « موقع يرادف الواقع المنقول بالخبر» وأن سبيل الحديث عن الواقع إذ أريد له أن يكـون إخبـاراً علـى الهيئة المذكورة أن يخبر عن المنزَّل بالمنزَّل. المنزَّل المخبر عنه رتب وأقاليم مختلفة وهو اللغة في المسألة اللغوية والمنزَّل المخبر به حدودُها المنزَّلةُ فيها (أي ألفاظها الأخروية) لتكون وجهها الواصف لها. وما على اللغوي المخبر عـن الواقـع اللغـوي المنزَّل إلا الستماع إلى ما تصف اللغة به نفسها من حدود وأعداد. وبـين هنـا أن الخريطـة الواصفـة والواقـع الموصـوف بينهما علاقة مَثَلية.

ب ـ والأمر الثاني أن هذا الضرب من التطوير للعاملية العربية في صورتها السيبويهية تكمن أهميته في أنه يستثمر مبدأ «الاستفادة من النموذج الفزيائي» الذي قام عليه النحو السيبويهي. وهذا مبني على فكرة أساسية في هذا البحث وهي أنه إذا كانت العاملية السيبويهية قد قامت على مبدإ الاستفادة من النموذج الفزيائي (الارسطي) فإن العاملية الجديدة التي يرجى لها أن تكون امتداداً للعاملية السيبويهية يستحسن من الناحية الابستمولوجية أن تكون امتدادا لها في مبدإ الاستفادة من النموذج الفزيائي وهذا معناه أن تطوير العاملية يستوجب الاستفادة من التطورات التي أصابها النموذج الفزيائي المعاصر. وهكذا برهنا على افتراض المكان العاملي ذي الأبعاد المتعددة وعلى رجوع هذه الأبعاد إلى منطق واحد يفسرها جميعاً هو المنطق التمكني وذلك انطلاقا من مساطر التوحيد الحالي التي ارتضتها الفزياء المعاصرة في تعاملها مع التراث الفزيائي الكلاسيكي ومع الطبيعة. الفزياء المعاصرة قامت في هذا الخصوص على أساس التوحيد التام لمستويات في الوجود المادي كانت تفصل بينها المسافات البعيدة في الفزياء الكلاسيكية وعلى أساس التمييز بين الجسم والطاقة (أو المجال) وكان هذا التمييز أساساً للقول إن الطاقة (=المجال) هو الحقيقة الجوهرية للوجود المادي وأنه يمكن انطلاقاً من قوانين هذا الجوهر الطاقوي اشتقاق الأجسام المادية وخصائصها وصفاتها. وهذا مبني على أن المادة بأشكالها المختلفة ليست إلا صورا مختلفة للطاقة وأن الطبيعة ليست إلا تجليات وكيفيات مختلفة في اختزال «الطاقة». ولما كان من مقدماتنا في هذا البحث ــ كما ألمحنا إلى ذلك قبل حين ــ أن تطوير العاملية السيبويهية يستوجب أن تكون العاملية الجديدة امتداداً للعاملية القديمة في مبدإ الاستفادة من النموذج الفزيائي فقد استحسنا الاستفادة في هذا السياق من التمييز الفزيائي السابق بين الجسم والطاقة وذلك بالقول إن الطبيعة اللغوية بمختلف تجلياتها ليست إلا صوراً مختلفة للطاقة أو للقوة العاملية وأن العاملية ثابت طاقوي في العبارة وأن هذا الثابت يظهر في أشكال مختلفة صوتية ونحوية ودلالية ومنطقية.

2 ـ إن مقدمة تعدد أبعاد المكان العاملي جرتنا في الباب الثاني إلى الفصل في قلب النحو العاملي بين مستويات مختلفة للمعمولية وكل مستوى تستأثر فيه العناصر بوسيلة لفظية خاصة للدلالة على الانتظام المعمولي. وفي هذا السياق ميزنا بين زمرة من الانساق سميناها «انساق الحالات» وتضم من بين ما تضمه « نسق الحالات الصيغية المنفصلة» (= الأبنية) و«نسق الحالات الالصاقية» و« نسق الحالات الصيغية المتصلة» (= الأدوات) و« نسق الحالات الاعرابية» والحالات في كل نسق أعلام على « المعاني « أي أدلة» تنبئ عن الانتظام المعمولي في المحلات في مستويات مختلفة للمعمولية نحوية ودلالية ومنطقية.

...ولما كان من مقدماتنا أن العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي ينبغي أن تستمد عناصر منطقها وأسباب انسجامها من فضاءات المقدمة التمكنية باعتبارها المقدمة التي أسست

الاستعارة النظرية الأساسية في ها النحو فقد جاءت العبارة العاملية المقترحة في هذا البحث محكومة بجملة من السنن الترجمية والتأويلية ترتد في مجملها إلى مقدمة كبرى مبناها أن تماسك العبارة العاملية يبقى في كل الأحوال رهينا بتعميم المقدمة التمكنية ومضاعفة قوتها الإجرائية ومرونتها التصورية لتكون صالحة لوصف العناصر في بعدي المكان العاملي المقترحين الدلالي والمنطقي، ولأجل ذلك قلنا إنه كان جائزاً مَقْوَلَةُ المعجم النحوي باعتبار التمكن وعدمه لبناء العاملية النحوية فإن تجنيس العناصر الدلالية باعتبار التمكن وعدمه (أي اجراء المعجم غير النحوي على مستلزم المقدمة التمكنية) ينبغي أن يكون مقدمة ضرورية في أي محاولة لِ «عملنة» المستوى الدلالي والمستوى المنطقي. وفي هذا السياق اتجهنا في الباب الثاني إلى اقامة البرهان على جواز هذا التجنيس. وهكذا بينا أن المفرد في العاملية الدلالية والمنطقية يرجع إلى أحد نظامين اثنين: النظام الصيغي (الدلالي) والنظام الإلصاقي (المنطقي)، والعناصر المفردية في النظام الأول إما أن تكون متمكنة في الجهات (= المحلات) الدلالية وبالتالي في الحالات الصيغية الدالة على الانتظام المعمولي الدلالي في تلك المحلات وإما أن تكون لا متمكنة. أما المتمكن المعرب هنا فهو « المشتق» وغير المتمكن « الجامد». وفي النظام الثاني تكون أيضا متمكنة في الجهات المنطقية (= الشخص والعدد والجنس والتنكير والتعريف) أو لامتمكنة.

من سنن العبارة العاملية التي ارتضيناها في هذا الباب أن المصير إلى ماله نظير في العاملية النحوية السيبويهية أولى من المصير إلى ما ليس له نظير في هذه العاملية وذلك ليطرد التمثيل اللساني على سمت واحد ووتيرة منسجمة في كل مستويات الدرس العاملي. وذلك مبني على أن اعادة قراءة النحو العربي واستثمار مقدماته ينبغي أن يكون معيار انسجامها أن تكون المستضمرات المستصرحة في هذا الاستثمار وتلك القراءة جارية على مستلزمات نفس المنطق الذي تحكم في التفاصيل الظاهرة. أي أن جودة القراءة المستصرِحة ينبغي أن تقاس بمدى انسجام التفاصيل المستصرَحة المزعوم كونها قائمة في حدود الاستضمار مع المنطق الذي أسس التفاصيل الصريحة لأن في ذلك حفاظاً على تماسك النص المقروء.

3 ـ وفي هذا السياق تتبعنا في الباب الثالث جملة مفيدة من الوشائج البنيوية التي اتخذناها دليلا على الترادف النظري بين التفاصيل العاملية النحوية الصريحة في النحو العربي وبين تفاصيل البيانات الدلالية والمنطقية الواقعة في هذا النحو في حدود الاستضمار. وقد انسجم استخلاص هذا الضرب من الوشائج إلى حد بعيد مع الأصل التأويلي الذي ارتضيناه والذي ينص على أن المصير في الاستصراح إلى ما له نظير في العاملية النحوية أولى من المصير إلى ما لا نظير له. وفي إطار الوشائج البنيوية المذكورة لاحظنا:

أ ـ أن «الاعراب والبناء» و« الجمود والاشتقاق » و«التعدي واللزوم » و «العموم والخصوص» ثنائيات متآخية تستمد منطقها من فضاء واحد هو فضاء «الاستعارة التمكنية»: « الجمود» في الأسماء مثلا بناء صيغي في العاملية الدلالية و«الاشتقاق» في الأفعال والصفات اعراب صيغي. وفي سياق تفسير هذه الملاحظة رأينا أن انبناء الأسماء لفظيا على حالة صيغية واحدة يترجم انبناءها في المعنى على الدلالة على المسمى مطلقاً من غير تقييد أي أنها لاتدل على خصوص مسمّىً والخصوصية هنا المراد بها الكينونة نصّاً في معنى الفاعل أو المفعول بخلاف الصفات المعربة صيغيا لأنها تكون نصا في احد هذين المعنيين أو في غيرهما وكذلك الأفعال معربة صيغيا لأن صيغتها تكون باعتبار ما بنيت له (= الفاعل أو ما لم يسم فاعله).

ب ـ وفي سياق بيان الوشائج البنيوية والعلاقات الاستلزامية بين أبعاد المكان العاملي قدمنا الدليل على أن الخصائص التمكنية النحوية مشتقة من الخصائص التمكنية الدلالية والمنطقية. وانتهينا إلى النتيجة الآتية:

«إن ثنائية الجمود والاشتقاق في العاملية الدلالية المتحققة بملابسة المعمولات للحالات الصيغية هي المقابل البنيوي لثنائية البناء والإعراب في العاملية النحوية المتحققة بالحالات الاعرابية والجامع الشكلي بين الحالة الصيغية والحالة الإعرابية أنهما يتكونان من نفس الحدود الأُخروية (=الحركات : أَ أُ إِ أْ) والفارق بينهما اتصال هذه الحدود في الاولى وانفصالها في الثانية ». وهذا معناه أن «الجمود» بناء صيغي و «الاشتقاق » اعراب صيغي و «الاعراب» اشتقاق نحوي و«البناء» جمود نحوي. وهذا التخريج مبني على أن العاملية المؤسسة تمكنيا كي تكون بناء صوريا استنباطيا منسجما ومتسقاً ينبغي أن تكون النظريات والتطبيقات المختلفة لها مشتقة ولازمة منطقيا عن التعاريف التمكنية والمسلمات العاملية الأولى التي منها أن التمكن حرية في تبوء الجهات المختلفة. وهكذا لما كان الاشتقاق تقلبا في الجهات الصيغية وجب أن يوصف المشتق بالاعراب الصيغي والتمكن في الأمكنة الصيغية ولما كان الجمود لزوم حالة صيغية واحدة وجب أن يوصف الجامد بالبناء الصيغي وعدم التمكن في الأمكنة الدلالية. وهكذا وفي إطار البحث عن أوجه الشفافية الترادفية بين مستويات الضبط والمعمولية المختلفة (النحوية والدلالية والمنطقية) استطعنا تكسير الفواصل النوعية التي فصلت في النحو العربي بين «الحركات الاعرابية» و« الصيغ المنفصلة (=الابنية)» و«الادوات» وذلك باعتبارها جميعا واقعة في حدود «المجاري» التي تجري فيها المعمولات على اختلاف مستوياتها. (و«المجاري» هنا نستعملها بالمعنى السيبويهي للعبارة. المستفاد من باب مجاري أواخر الكلم من العربية من « الكتاب»). فالأدوات أعلام انتظام الجمل في المحلات التقييدية (النفي، الحصر، الاستفهام، إلخ...) والدور الذي تقوم به الصيغ

الصرفية في تعليق أسباب المادة المعجمية الفوضوية وتنظيميها هو نفس الدور الذي تقوم به الأدوات في تعليق أسباب الجملة بعضها ببعض على نحو مخصوص وتنظيم عناصرها تنظيما دلاليا أو منطقيا وهما في ذلك أي الأبنية والأدوات يشبهان ما تقوم به الحركات الاعرابية من ربط لأسباب المسافة النحوية والفرق بين الربطين أن الأول دلالي أو منطقي على اختلاف بين الربط المنفصل (في المفرد) والربط المتصل (في الجمل) والثاني نحوي.

ج - من أمثلة الوشائج البنيوية التي لاحظناها بين بنية الأبواب النحوية وبين بنية الأبواب الدلالية والمنطقية، التقابل البنيوي والتناظر الشكلي الواضح بين باب الممنوع من الصرف وباب ما يستوي فيه المذكر والمؤنث. الأول ممنوع من الصرف النحوي (= الجر والتنوين) والثاني ممنوع من الصرف المنطقي (= تاء التأنيث). إن الجامع بين الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث (مفعال كمفتاح ومعطار ومفعل كمبرد ومغشم..إلخ) أنها شائعة في الاسمية والوصفية والجامع بين الأبواب التي تمنع من الصرف أنها صيغ للصفات أو الأفعال استعملت للاسمية (أي عكس ما وقع فيما استوى فيه المذكر والمؤنث) فكما أن هذه العملية الأخيرة أدت إلى المنع من الصرف النحوي وهو شياع في الجر والنصب (إذ ليس باب الممنوع من الصرف إلا بابا لما استوى فيه الجر والنصب) فكذلك فيما استوى فيه المذكر والمؤنث أدت إلى المنع من الصرف المنطقي وهو شياع في المذكر والمؤنث.

د - بين مما تقدم أن من السنن الكبرى التي اعتمدناها في العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن الأنساق المختلفة للإفضاء العاملي النحوية وغير النحوية يجب أن تكون - في نموذج عاملي يطمح إلى أن يكون له حظ من الجمالية التمثالية - مطردة من حيث بنيتها الداخلية وانتظام اطرافها وآفاقها على وتيرة شكلية متناغمة ومتسقة. وفي هذا السياق برهنا على:

• أن الأصول الميزانية والفروع التلفيظية تجري على مقتضى منهاج مطرد وغرار واحد في كل مستويات الضبط العاملي نحوية كانت أم دلالية أم منطقية. منفصلة كانت أم متصلة.

• وأن الآلة اللسانية السيبويهية تنتج ابنية وصفية تفسيرية مترادفة في كل من الأبواب النحوية وغير النحوية، وإن كانت مقدمات القول النحوي السيبويهي قائمة فيما يبدو على مبدإ طمس معالم الترادف بواسطة المخالفة الاصطلاحية بين الألفاظ الأساسية في كل من الزمرتين من الأبواب.

هـ - في الفصل الثاني من الباب الثالث راجعنا جملة من المفاهيم السيبويهية لا على جهة التصحيح ولكن على جهة تعديلها لتتناسب وتنسجم مع مقتضيات خريطة المكان العاملي ذي الابعاد المتنوعة ويتعلق الأمر هنا بجملة من المفاهيم المتصلة بالكائن اللغوي المتصل (= الجملة) من هذه المفاهيم: « المجال العاملي »، «الانقطاع والاتصال» «الصلة والمحال» منظوراً إليها بمنظار العاملية العامة القائمة

على مبدإ الفصل بين مستويات مختلفة للمعمولية وللإفضاء العاملي. وفي هذا الصدد بينا أن العاملية السيبويهية هندسة عاملية حركية قائمة على تحرك النقط في الأشكال وأن المزية التي فاقت بها العاملية العامة العاملية السيبويهية هي أن النقط فيها لاتتحرك في الأشكال النحوية فحسب بل في الأشكال الدلالية والمنطقية أيضا وبالتالي فإن عدم التمكن من الحصول على العناصر العليا في النظام المتنوع تزداد حدته في هندسة قائمة على تنوع الفضاءات التي تنتمي إليها الأشكال التي تتحرك فيها النقط باستمرار. وهذه مزية لانكاد نمل من تكرار القول إننا لانزعم أنها إضافة أجنبية على النحو السيبويهي بل هي مشتقة من الملاحظات السيبويهية وتتفرق أسبابها في تآويله المتناثرة عبر الأبواب.

المجال العاملي: إن العبارة ليست جسما متجانسا في هذا التصور بل هي جهات وطبقات مختلفة والمتغير في العبارة ـ لأجل ذلك ـ ليس أيضا جنسا واحداً ولكنه أجناس مختلفات في الحدود والهيئات والغرائز. والعاملية لكي تكون منسجمة مع خصوصيات كل تغير وكل طبقة وكل لحظة من اللحظات المنتجة للعبارة ينبغي أن تنطق من أن العبارة ليست كائنا يحدث دفعة واحدة وأن المعمولات على اختلاف طبقاتها لاتنتظم بالنسبة إلى العوامل على اختلاف مستوياتها جملة واحدة بل ينبغي أن يتخيل أن النظام يبتدع في لحظات متفرقة وأن مستويات الفوضى لا تنتظم جملة واحدة بل هناك مرحلية في انتاج النظام. هذا الموقف هو الذي يكمن وراء فكرة تنوع مستويات المعمولية في برنامج العاملية العامة.

إن العاملية السيبويهية لاتتجاوز الإطار السطري الأفقي للعلاقات المجالية فكل عامل يجب أن يكون له مجال ينقطع عنده عمله تاركا لعامل آخر مجالاً مستقلاً له في نفس الامتداد الافقي السطري أما العاملية العامة فمقدماتها المتعلقة بتعدد مستويات المعمولية تجرها إلى تجاوز الاطار السطري للعلاقات بين المجالات، إلى الإطار العمودي التعاقبي حيث تتخذ العلاقات بين المجالات المرحلية الاجرائية إطارًا للانتظام النمذجي، أي أن المجالات في هذا التصور تتعرض للعوامل في مراحل مختلفة باختلاف مستويات المعمولية والتغير. من مزايا هذا التصور أنه يوسع مفهوم المجال السيبويهي ليتجاوز الاطار السطري إلى الاطار العمودي وبهذا التجاوز ينال مفهوم المجال حظا من المرونة الابستمولوجية تمكنه من امتصاص الفروق ـ التي تتبادر إلى الحدس اللغوي ـ بين مظاهر التغير التي تصيب العبارة. (وباختصار هذا التصور قائم على الفصل بين سلط مؤسسات الضبط العاملي فهو نظام ديموقراطي للعاملية يتنافى ومبدأ المركزية الضبطية إذا شئنا الاستفادة من ألفاظ المعجم السياسي).

وهكذا واستجابة لمبدإ برنامج النحو العاملي المفصل والقائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العاملية (بتقليل عدد العوامل المستقلة وبإرجاع بعضها إلى بعض وتنزيه كل ما له صفة

العامل عن الأعـراض اللفظيـة...إلخ[5])، استجابة لهذا البرنـامج أرجعنـا العوامـل الدلاليـة في مسـتوى الموازين المتصلة على اختلاف اصنافها ورتبها إلى ثلاثة ثوابت كبرى هي «الإسـناد» و«التخصيص» و «التقييد». وهذه الثوابت الكبرى يتـم تلفيظهـا بواسـطة عـدد مـن الصـور والأشـكال الـتي ليسـت إلا متغيرات جهية وتصريفات تلفيظية لهـذه الأنظمـة الأساسية. إن إرجـاع الموازيـن المتصلـة إلى الأنسـاق الترتيبية الأساسية الثلاثة فيه مراجعة واضحة للتصنيـف السـيبويهي الـذي يرجـع المسـافات إلى شـكلين اساسين هما: الشكل الابتدائي والشكل الفاعلي الذين اعتبرنا هما صورتين مختلفتـين للنظـام الاسـنادي والاختلاف بينهما راجع إلى اختلاف «جهة الإسناد» في كل منهما وهي «التجدد» بالنسبة للاسـناد الفعلي و«الثبوت » بالنسبة للاسناد الاسمي وهذا الاختلاف الجهي هو من جنس الاختـلاف بـين جملـة الحال وجملة التمييز مثلا وهو اختلاف في « جهة التخصيص» المتحققة في كل منهما. ومن جنس هـذا الاختلاف أيضا الاختلاف بين جملة الحصر وجملة الاستفهام الذي هو اختلاف في جهة «التقييد» وكذا الاختلاف بين « ضَرُب» و «شَهُم» الذي هو اختلاف في جهة الحالـة الصيغيـة «فَعُـل» فهـي جهـة « الحدث» في الاول وجهة «الصفة غير المتجـددة» (= الصفـة المشـبهة) في الثـاني. ونظـائر ذلـك كثـير. والمراد التنبيه إلى الإمكانات التأويلية الغنية التي تمنحنا إياهـا فكـرة «الـترادف العـاملي» بـين مسـتويات العبارة.

إن الإفضاء بالقيم الاسـنادية والقيـم التخصيصيـة والقيـم التقييديـة يقـوم في مستوى العلاقـات والمعاني العاملية ـ وهو يكون مصحوبا بإفضاء آخر بقيم أخرى تتنزل من الافضاء الأول منزلـة التلفيـظ للمعاني العاملية والفروق الجهية بين قيم الافضاء العاملي (الاسنادي والتخصيصي والتقييدي) ـ أقسـام يختلف بعضها عن بعض باعتبار أنواع القيم التلفيظية التي تصاحب كل فرق جهي وهذه القيم التلفيظيـة منها ما هو مقولي ومنها ما هو تعييني (التنكير والتعريف) ومنها ما هو صيغي ومنها مـا هـو رتبي. وفي كل الأحوال لاتخرج القيمة التلفيظية الواحدة عن كونهـا حالـة[6] تنبئ عـن «فـرق» جهـي مخصـوص والمقصود بالفرق هنا معناه المستعمل عند النحاة في قولهم إن الاعراب يدخل الاسماء للفرق بـين المعـاني و «الحالة» قد تكون اعرابية نحوية كـالرفع أو صيغيـة كاستفعل في استخرج أو تعيينيـة كـالتعريف أو مقولية كالاسمية أو رتبية كالتقديم إلخ...

لقد انطلقنا في بناء الأشكال العاملية الدلالية الاساسية من مقدمة ضرورة الفصل التام بين:

---

5 ـ راجع تفاصيل هذا البرنامج في "أية اللغة وكبرياء النظر" أحمد العلوي

case – 6

• المستوى الميزاني مستوى الانساق الترتيبية التي تضم العلاقات والمعاني العاملية الدلالية والمنطقية والنحوية

• والمستوى التلفيظي الذي يضم «العناصر» ونسق« الحالات» التي تترجم تلك العلاقات والمعاني العاملية وتلفظها.

ومبنى هذا الفصل أن التنظيم في العاملية الدلالية والمنطقية يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي (أو غيره مما يتنزل من المعاني العاملية منزلة التلفيظ) سواء في ما يتعلق بالموازين المتصلة (= الميزان الإسنادي والميزان التخصيصي والميزان التقييدي) أم فيما يتعلق بالموازين المنفصلة(= الميزان الصيغي والميزان الالصاقي).

4 ـ أما الباب الرابع من الرسالة فقد انعقد من أجل تقديم إجابة ممكنة للسؤال المتصل بالعلاقة الاستلزامية القائمة بين النظام التمكني في العاملية النحوية والتمكن المؤسس للنظام في العاملية الدلالية والمنطقية؟. وقد جربنا في هذا الخصوص جملة من الاجابات الجائزة وذلك في إطار العبارة العاملية للانتظامات الدلالية والمنطقية في بابي «التعدي واللزوم» و «البناء لما لم يسم فاعله». لكن ما وجه مناسبة الحديث عن «التعدي واللزوم» لما قبله؟. غاية الأمر أن وجه ترتيب هذا الباب في هذا المكان بالذات أن بينه وبين الفصل الثاني من الباب الثالث تناسباً واضحا وانساجما بينامن حيث أن هذا الفصل كان من مقدماته الكبرى أن أبواب المفاعيل يناسبها في العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن تُخَرَّج على كونها حركات تخصيصيةً تتعرض لها الصيغ الإسنادية من نفس الجهة التي يتعرض منها المعمول النحوي للزيادة الاعرابية في العاملية النحوية ولما كانت الزيادات يناسبها في وجه من أوجه التأويل العاملي أن تكون عَلَمًا على الحلول في المحلات العاملية فقد جعلنا الزيادات التخصيصية المذكورة (= المنصوبات الواقعة في حدود « التعدي») عَلَمًا على حلول الصيغ الاسنادية في المحلات التخصيصية و قد وجدنا في كلام لابن يعيش شارح المفصل عليه كان مبنى تعاليقنا في الباب الرابع قولا في تعريف التعدي يناسب هذا التأويل وذلك قوله « فكل ما أنبأ لفظه عن الحلول في حيز غير الفاعل فهو متعد». وقد وجدنا أيضا في الاصول الاستعارية للفظي التعدي واللزوم وفي الامثولة الجسمية المؤسسة لهذه الاصول ما اسعفنا وما مكننا من ربطهما لفظي «الاعراب» و «البناء» المتصلين بالمقدمة التمكنية وقد لاحظنا أن هذا الربط ضروري ـ في عاملية جديدة تريد أن تكون امتداداً للعاملية في صورتها السيبويهية المؤسسة تمكنيا ـ باعتبار أنه (أي الربط) يستمد اسباب تماسكه وانسجامه من كون النجدين معاً مشتقين من سماء الاستعارة التمكنية بكل نجومها ومجراتها وشعابها اقصد الامتدادات التصورية والخيوط التي تتألف منها الامثولة الجسمية المؤسسة لهذه الاستعارة.

إن الأمثولة التمكنية جامع استعاري وثابت تصوري وثنائيتا «الاعراب والبناء» و«اللزوم والبناء» صورتان مختلفتان لهذا الجامع الأول: صورة نحوية والثانية دلالية منطقية. فالتمكن النحوي تعدد في الجهات الاعرابية وعدمه لزوم جهة اعرابية واحدة. وعليه فإن الاسم المبني لازم لايتعدى ولايتجاوز حيزا واحدا والاسم المعرب اسم متعد لأنه يتقلب بحرية في الجهات والاحياز الاعرابية. والفعل اللازم فعل مبني دلاليا على الحلول في حيز واحد لا يتجاوزه هو حيز الفاعل كما أن الفعل المتعدي فعل معرب دلاليا لأنه يتقلب في الأحياز (= محلات مجال التعدي).

خلاصة الأمر إذن أن الباب الرابع جاء بحثا في الترادف العاملي بين الثنائية النحوية «الاعراب والبناء» والثنائية الدلالية «التعدي واللزوم» باعتبار أن الأولى بحث في التمكن وعدم التمكن في الاحياز الاعرابية النحوية والثانية بحث في التمكن وعدم التمكن في الاحياز والمحلات الدلالية.

✧ ✧ ✧

إن الغاية التي نلتمس المساغ إليها من هذا التقرير المختصر عن الموضوع الذي اشتغلنا به في رسالتنا الاولى هي بيان أن عملنا في هذه الرسالة الاولى وفي الرسالة الثانية اردنا لهما أن يكونا مرحلتين من برنامج تأويلي واحد. فقد اشتغلنا في المرحلة الأولى بالاستدلال على أن خيوط الشبكة الاعرابية في النحو العربي أو مستويات الدرس اللغوي في هذا النحو ليست إلا تنويعات اعرابية لجنس واحد هو النسق الصوري العاملي، وسنشتغل في المرحلة الثانية و التي يمثلها عملنا في هذا البحث بالاستدلال على أن النحو التوليدي في نموذج «العاملية والربط»[7] ليس إلا شكلا من الأشكال النمذجية التي يحتملها

---

7 - نظرية العاملية والربط تطور طبيعي لمجموعة من الصيغ النمذجية التي تقلب فيها النحو التوليدي منذ نشأته، فهي بهذا المعنى تختزل تاريخا موصولاً من الجهد اللساني المثابر. وهذه الصورة الاختزالية، بما هي الوريث النظري الجامع لمحاسن هذا النحو تالدها وطريفها، هي التي تشفع لنا في ما ارتضيناه من عدم الرجوع – إلا في ما كانت الحاجة إليه ماسة - إلى تاريخ التوليدية في صيغها الكلاسيكية القديمة لتتبع أصول التصور العاملي في هذه النظرية والذي لم يكن حينئذ صريحاً كما هو الشأن الآن. هذا وإن لفظ «الاختزال» الذي استعملناه في معرض هذه الملاحظة إنما نقصد به المعنى المتداول في الابستمولوجيا وفلسفة العلوم، أي المعنى الذي تتضافر في نسج مشهده العناصر الآتية:

- اختزال اللغة النظرية إلى أدنى حد ممكن من القضايا والمفاهيم اللازمة للوصف والتفسير.
- التغيير في بنية الإطار النظري بالتوحيد الجدلي الذي به يتم حل التناقضات القائمة وتحويل الكامن فيها إلى فعلي.
- حل التناقضات الكامنة في النظرية بتخطيها جدليا إلى أطر نظرية أعمق وأرحب من سابقاتها .
- حل التناقض بين العنصرين المعنيين باللجوء إلى طرف آخر يمثل خلفية مشتركة بينهما ويشكل حلبة الصراع والتفاعل بينهما.
- الحل الجدلي للتناقضات باعتماد مبدإ التوحيد من خلال التجاوز والتفريق لا من خلال الطمس والتوفيق. وذلك معناه:

أ - تعويض النظر إلى الأجزاء والفروع القائمة في معزل عن بعضها البعض بالنظر إليها جميعا بوصفها كلا مترابطا. ⇐

هذا النسق الصوري بالذات. وللتنبية نقول إن الغرض الذي نلتمس الوصلة إليه هنا ليس بيان أن النحو التوليدي أو غيره من الأنحاء الجديدة تعيد - من حيث أصولها وثوابتها العاملية - إنتاج الآلة العاملية في صورتها العربية وإن كان ذلك ليس بالمستحيل الخارج عن طوق التصور ولكن بيان أن اللغات النظرية تسقط في بؤرة «الترادف» متعاونة كانت في قلب نموذج واحد (كالترادف العاملي الذي بيناه في الرسالة الاولى بين اللغة النحوية واللغة الدلالية واللغة المنطقية في قلب النحو السيبويهي) أم متتابعة تاريخيا كاللغة السيبويهية واللغة التوليدية مثلاً.

✧ ✧ ✧

سنشتغل إذن في هذا البحث بالترادف العاملي بين السيبويهية ونكتفي في هذا المدخل بالإشارة على وجه التلميح والإجمال إلى أمر لا نقصد من التلميح إليه إلا طرق الأذهان وليس غير أما التفصيل فسيأتي في حينه، وهو أن أول ترادف يلوح للناظر بين النموذجين العامليين السيبويهي والتوليدي إقامتهما للنظر اللغوي على مقدمة تنويع مستويات التحليل أو تنويع اللغات النظرية[8] بحيث يكون هذا التنوع منسجما مع تنوع الجهات المؤسسة للعبارة فكل منهما يقيم بياناته على هذا التنويع وهذا دليل قيامهما معا على مقدمة آخرى وهي أن العبارة ليست كائنا متجانسا. ففي النحو العربي هناك الإعراب المقولي والإعراب الموقعي العاملي والإعراب الدلالي والإعراب المنطقي والإعراب الوجودي وهي نفس الاعاريب التي يقوم عليها النحو التوليدي ومبلغ ما انتهى إليه نظري في هذه القضية من مجمل ما اشتغلت به في هذا البحث من مسائل النموذجين أنه ليس في النحو التوليدي مستوى تمثيلي (أو لغة اعرابية) لامرادف لهما في النحو العربي. أما الاختلاف الذي يفرض نفسه علينا كلما حاولنا استخلاص العلامات والقرائن التي يمكن الاعتماد عليها في رسم حدود واضحة وصريحة بين نمط اللغات التمثيلية المستعملة في التوليدية ونظيره المستعمل في السيبويهية فمرجعه في المقام الأول إلى جملة أمور أبرزها الترتيب الذي تخضع له هذه اللغات في كلٍّ، وهذا الترتيب كما هو معلوم مرجعه في الغالب كونه

⇐ ب - تعويض العناية بأوجه التماثل ونقاط الالتقاء إذا كانت تؤدي إلى طمس التناقضات القائمة بينها والتمحل في التوفيق الاصطناعي بينها، بالعناية بتسليط الضوء على التناقضات وبلورتها في أوضح صورها ثم الشروع في حل لها خارج مجالها الظاهر وذلك بما يضمن تخطي القائم وتجاوزه والنفاذ إلى مستويات أعمق وأشمل.

إن العلاقة بين سوالف النظرية النحوية التوليدية وروادفها ينبغي أن تفهم في إطار هذه الحركية. ونشير بالمناسبة إلى أن صلاحية القول بالترادف النظري بين التوليدية والسيبويهية - والذي مثل بالنسبة لهذا البحث محوره الأطروحي الفذ - مرشحة فيما يظهر لي لألا تنقطع بالتقادم الذي نتوقعه بالنظر إلى التغيرات السريعة التي تتعاقب على النحو التوليدي في إطار الحركية المشار إليها. والفضل في ذلك إن صح يجب أن يكون مرجعه أن معظم المباحث والقضايا التي استهدفناها بالمرادفة تنتمي إلى المستوى الأساسي للنظرية (أي إلى «أصولها المحورية» على لغة «هلطن»)

8 - وبعبارة أخرى تنويع الاعرابات

مشتقاً من الشكل الذي تتخذه في كل من النموذجين العلاقـات الاستلزامية بـين المستويات التمثيلية. وغالبا ما يكون مضمون البيانات التفصيلية خاضعا لهذا الشكل الصوري الهندسي الذي يصطنعه اللغوي لتنظيم الاعاريب وهو أمر فيه نظر لأن البيانات ينبغي أن تكون خاضعة للعبارة لا للنظرية التمثيلية أو النسق الصوري التمثيلي كما يسمونه. مجمل القول إذن أن الترادف بين السيبويهية والتوليدية ثابت أولاً من جهة قيامهما معا على مقدمة عدم تجانس العبارة وبالتالي ضرورة تنويع مستويات التحليل وخيوط «الإعراب» لتستجيب للتنوع في كيان العبارة وجوهرها وثابت ثانيا من جهة قيامهما معا على مقدمة مساهمة تلك الاعرابات في ترجمة الاعراب الواقعي المتكلمي أي في إقامة الاعراب الكلي وهي في الحقيقة ليست إلا تأويل «لإعراب واقعي كلي لايمكن الوصول إليه لأنه لايمكن أن ينتقل الواقع إلى اللغة الواصفة ولكنها هي التي تنتقل إلى الواقع عن طريق التأويل»[9]. الاعراب المقولي أو العاملي أو الدلالي أو المنطقي... تأويل خاصة لذلك الاعراب الكلي وهي وإن اختلفت ظاهراً فإنها متعادلة من جهة كونها « تنتقل إلى واقع واحد لايحصل في ذاته لأنه يفركلما اقترب منه» وهذا هو أصل «لعنة» الترادف التي تطارد كل نحو لاحق بالاضافة إلى الانحاء السابقة له " ولايتفاوت النحاة إلا في درجة اقترابهم من هذا الاعراب [الكلي الواقعي] ثم إنه لايبلغونه"[10] وبعبارة جامعة: نقول إن التعادل بين الاعاريب المختلفة من جهة توجهها إلى واقع واحد لايحصل في ذاته هو أصل الترادف الذي يقع بين الانحاء. فمهما عدد النحوي اللاحق في المستويات الاعرابية فإنه لايخرج عن الإعرابات التي نوعها سابقوه وهامش الاختلاف وإن وجد فهو ضيق على كل حال لايتجاوز مسائل الترتيب النمذجي وشكل البيانات وسنن التمثيل. وأما إن لوحظ شيء من الاختلاف في مضمون البيانات فذلك راجع إلى أن هذا المضمون يجعله اصحابه تابعاً لمقتضيات الشكل وقواعد التمثيل المصطنعة.

✧ ✧ ✧

إن الترادف بين الأنحاء لايكاد يخرج في تصورنا عن الأنماط الآتية:

- الترادف في قلب النحو الواحد بين أعاريبه ولغاته التمثيلية المختلفة كالترادف في النحو العربي بين لغة الابواب النحوية ولغة الأبواب الدلالية ولغة الأبواب المنطقية في جريان انتظام مفرداتها جميعاً على مستلزم النسق الصوري العاملي
- الترادف بين الانحاء في التنويعات الاعرابية التي تعتمدها مستويات للدرس والتحليل.
- الترادف بين الأنحاء في صدورها جميعاً عن نواة فلسفية تصورية واحدة تكون منزلة تلك الأنحاء منها أشبه ما تكون بمنزلة الصور التطبيقية المختلفة من نموذجها المثالي.

---

9 - «ظهور اللغة وعناوين الظهور» .

10 - المرجع السابق

وإذا كنا في رسالتنا الأولى عن العبارة العاملية للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي قد سعينا في أن يكون عملنا في العبارة العاملية جاريا على ما يتطلبه النمط الترادفي الأول فإننا في الموضوع الذي سنشتغل به في هذا البحث سنسعى في أن يكون عملنا فيه جاريا في العبارة العاملية على ما يتطلبه النمطان الترادفيان الثاني والثالث. النمط الأول يسمى في اللغة التوليدية «إسقاطاً» للمعلومات فالمعلومات في المستويات التمثيلية التركيبية والدلالية والمنطقية يجب أن تكون مسقطة من المعجم أي اسقاطا للمعلومات الواردة في المداخل المعجمية. ويسمى في بعض التآويل المعاصرة المقترحة للنحو العربي علاقات ترجمية. فالبنية المقولية والبنية العاملية في التصور الحدي[11] ترجمة للبنية الحدية والبنية الحدية ترجمة للبنية العددية والزمنية والاعراب الربطي القائم على علاقات السيادة بين الروابط والاعراب المنطقي الواحد منهما ترجمة للآخر. خلاصة الأمر إذن أن: الاعرابات يترجم بعضها بعضاً وهي جميعاً يراد لها أن تكون مساهمة في ترجمة الاعراب والواقعي الكلي إن هذه العلاقات الترجمية كما سنبين في حينه من أبرز مواقع الترادف بين النظر السيبويهي والنظر التوليدي. وإذا كنا قد بينا في رسالتنا الأولى أن التنويعات الاعرابية في النحو العربي ليست إلا تنويعات لأصول واحدة هي الأصول العاملية وأنه يمكن تخريج جميع الاعرابات غير النحوية (أي الدلالية والمنطقية) على مقتضى أصول اللغة النظرية العاملية وهو ما يعني امكان إقامة جسور ترادف عاملي صريح بين خيوط الشبكة الاعرابية التي يتكون منها نسيج الصرح النحوي العربي السيبويهي[12] فإننا نطمح في هذه الرسالة الثانية إلى إقامة البرهان على جواز تعميم هذه الاطروحة لتكون صالحة لتفسير الترادف الذي نلاحظه بين الانحاء المختلفة في مضمون البيانات الوصفية والتفسيرية التفصيلية، وذلك بإرجاعه إلى التقاء هذه الانحاء (الصريح أو غير الصريح) على اختلاف طبائعها صورة ونمذجة ومنهجا وتمثيلا في جوهر البحث اللغوي الوحيد وهو «العاملية». وهذا معنى استشهادنا في أول هذا التقرير بالمقالة التي نصها: «ليست العاملية مذهبا في النحو هو المذهب العربي السيبويهي بل هي النحو نفسه» و«اعمال النحاة لاتخرج عن العاملية» وهذا معناه أن الانحاء المختلفة في هذا التصور الابستمولوجي الخاص ليست إلا تنويعات نمطية مذهبية للعاملية وأنه ان جاز وصف النحو العربي بالمذهب التمكني في العاملية فإنه يجوز أيضا وصف نحو شومسكي بالمذهب التوليدي التحويلي في العاملية ونحو هاليداي وديك ومن دار في فلكهما بالمذهب الوظيفي في العاملية وهلم جراً.

---

11 - تراجع اصول هذا التصور في «الظنون اللسانية والاسماء الفارغة» (د. أحمد العلوي)

12 - معنى هذا أن العقل النحوي العربي اشتغل بآلة نظرية واحدة في جميع مستويات الدرس اللغوي الصرفية والنحوية: الدلالية والتركيبية والمنطقية، وهي الآلة العاملية على اختلاف بين هذه المستويات في كيفية تشغيل هذه الآلة وتوقيت كل مرحلة من مراحل هذا التشغيل. و مبنى هذا الكلام على مقدمة عامة أساسها أن «العاملية» في النحو العربي كانت العنصر الموحد الذي تلتقي عنده التناولات على اختلاف جهاتها وأصقاها وأعراضها.

المحور الأول: الترادف الفلسفي ﴿ديباجـة فلسفيــة فـي ابستمولوجيا الترادف ونموذج «الجوامع المعرفية»﴾

1 - روافد الترادف بين السيبويهية والتوليدية.
2 - «وحدة العقائد الكلامية» بين اللغويات العربية القديمة واللغويات التوليدية

المحور الثاني: الترادف النحوي التفصيلي

1 - عاملية المقولات الظاهرة.
2 - عاملية المقولات المستترة.

المقدمـــة:

كل نحو ينطلق من طائفة من الأسئلة والاستفهامات وإنمـا يميز الانحـاء بعضهـا عـن بعـض نـوع الاسئلة التي تطرحها. وهذه الاسئلة الاختلاف في كيفية صياغتها وفي زوايا طرحها قد يوهم أحيانا بأن الاختلاف بينها جوهري إلا أن امعان النظر يكشـف في الغـالب عـن الـترادف أو عـن لقـاء المتسـاءلين التواردي على مواقع نظرية متشابهة في الاطار التصوري الذي ينتظم كلا منها: فالتوليديـة في واجهتهـا الفلسفية امتازت عن غيرها من مذاهب النظر اللغوي بانطلاقها من جملـة مـن الاسئلة الفلسـفية حـول "نظام المعرفة" الذي يفترض أن حيازة المتكلم له هي الاساس الذي يمكنه من التصـرف في أوضـاع هـذه اللغة او تلك إنتاجا وادراكا وفهما وتأويلا..."نظام المعرفة" هذا يوجـد حسـب هـذا التصـور ممثـلا في العقل في صورة تمثيلات ذهنية مجردة وفي الدماغ في صورة تركيب مـادي معـين. والسـؤال سـؤال عـن تلك التمثيلات (= نظام المعرفة) ماهي، وكيف نشأت في العقل/الدماغ؟ وكيـف تسـتعمل في الممارسـة اللغوية إنتاجا وإدراكا..؟ وكذلك سؤال عن طبيعة التركيب المادي المذكور(= العمليات العضويـة الـتي تمثل الاساس المادي للتمثيلات الذهنية المجردة).

هذا عن الاسئلة التوليديـة في واجهتهـا الفلسـفية أمـا في الواجهـة النحويـة التفصيليـة فلـم تخـرج التوليدية في شكلها العام عن محور حصر الكيفيات الكليـة الـتي تنتقـل بهـا العبـارة في اللغـات الطبيعيـة المختلفة من حال الفوضى إلى حال النظام[1]. إلا أن هذا الحصر لا يمثل بالنسبة للتوليدية هدفا في حـد ذاته بل وسيلة يرجى لها أن تكون مطية إلى هدف آخـر لـه صلـة بالشـق المـادي التجريـبي مـن الاسئلة الفلسفية المذكورة اي السؤال المتعلق بالعمليات العضوية التي تكون الاساس المادي لنظام المعرفة الممثـل في العقل. ومعلوم أن السؤال عن حقائق التركيب المادي للأنواع العضويـة سـؤال مشـترك بـين مختلـف المباحث العلمية المعاصرة التي نشـأت التوليديـة تسـعى إلى حيـازة موقـع ضمنهـا تنـال بـه صفـة العلـم التجريبي الحق.

وهذا يذكرنا بالكيفية التي ارتبط بها النحـو السـيبويهي بالسـؤال الـذي مثـل بالنسـبة للمبـاحث العلمية التي كانت سائدة في عصره محور انشغالها. فالسؤال النحوي السيبويهي من حيث تمحوره حـول **مسألة التغير** جاء امتدادا للسؤال العام الذي هيمن على مباحث العلم الطبيعي في صورتهـا الـتي كـانت

---

1 ـ إن الاهمية الخاصة التي حظي بها في النحو التوليدي مبدأ وصول العمل في تفاصيله التي ناقشناها عبر معظم مباحث هذه الرسالة، يجب أن يفهم في هذا الاطار .

عليها في عصر سيبويه لكن السؤال النوعي الذي انفصل به نحو سيبويه[2] من حيث كونه نظرية في فزياء الجسم اللغوي عن غيره من "الانحاء الفزيائية" التي اشتغلت بالجسم الطبيعي فهو : حصر الكيفيات التي تنتقل بها العبارة من حال الفوضى إلى حال النظام.

إن الاشتغال بهذا الحصر يمثل حظا مشتركا بين الانظار النحوية مهما بلغت درجة اختلافها في الصورة النمذجية والشكل التنظيمي. وهذا الاشتراك يمثل في نظرنا مادة "الترادف العاملي" الاولى، اي مادة ذلك الترادف الخفي الملحوظ بشكل مطرد بين الانحاء[3]. إن الترادف العاملي بين السيبويهية والتوليدية في الصور المفصلة التي خضنا غمارها في هذه الرسالة، قام على هذا التصور. هذا وان السؤال التوليدي إذ تمحور حول حصر الكيفيات التي تنتقل بها العبارة من حال الفوضى إلى حال النظام وحصر الكيفيات الذهنية التي توازيها في العقل/الدماغ وجعل تحقيق الحصرالاول بما هو تعامل مع العناصر والخصائص في مستوى التجريد مطية ضرورية لتحقيق الحصر الثاني بما هو تعامل مع ما يوازي تلك العناصر والخصائص في مستوى التكوين المادي والتفاعل العضوي، فإن السؤال السيبويهي بقي مشدودا إلى الحصر الأول وجعله غايته القصوى المرجوة، ولو أنه جاوز ذلك إلى الحصر الثاني إذن لاشتدت عليه المذاهب الكلامية ولجعلته طرفا في الخصومات الفلسفية التي اشتغل بها المتكلمون. فليس سلامة الفكر النحوي من كل ذلك إلاّ دليلا صريحا على أن الدرس النحوي العربي وضع بينه وبين العقائد الكلامية مسافة نال بها احترام المتكلمين أجمعين. وقد عوض الفكر النحوي السيبويهي الارتباط الصريح بالعقائد الكلامية ومقتضياتها بأن جاء انغماسا تطبيقيا مباشرا وامتدادا لمباحث العلم الطبيعي ـ كما كانت سائدة في عصره ـ على درجة عالية من المرونة والانسجام.

---

2 ـ هذا الضرب في الانفصال ضروري إذ به ينال الدرس اللغوي استقلاله عن غيره من المباحث التي تشاطره نفس السؤال العام. فالنحو التوليدي شارك المباحث المادية التجريبية سؤالها حول حقيقة التركيب المادي ولكنه انفصل عن تلك المباحث عندما جعل الموضوع المستهدف بذلك السؤال نظام المعرفة الممثل في عقل/دماغ المتكلم.

3 ـ سنعود لاحقا إلى هذا المفهوم مفهوم "الترادف العاملي" بما يناسبه من التفصيل وحسبنا هنا أن نحيل القارئ إلى مقال ["الواقع اللغوي والترادف النظري" د.أحمد العلوي] الذي من جوامع ماجاء فيه في هذا الخصوص أن "المذاهب واللغات النظرية المعاصرة مترادفات عاملية لاتختلف إلا في المرجع التأسيسي الذي لا يخرج عن التخابر والطبائع والجسم بالمعاني الفلسفية".

اللغويات العربية واللغويات التوليدية:
التوارد على "عقائد كلامية مترادفة"

إن المبدأ الذي قام عليه نظرنا، في مابين اللغويات العربية واللغويات التوليدية مما لاحظناه ووقع في خط نظرنا من نقط اللقاء التواردي بينهما على عقائد كلامية مترادفة في المرجع التأسيسي متقاربة في المجال الاعتقادي، هو وجوب التمييز في كل مذهب من المذاهب اللغوية بين واجهتين اثنتين: واجهة البرنامج الكلامي (=الفلسفي) وواجهة النحو التفصيلي[4]. وهكذا وانطلاقا من هذا المبدإ أقمنا بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية في هذا الخصوص فرقا هاما، وهو أن الاولى اتخذت موقفا صريحا من البرنامج الفلسفي العام الذي منه تستمد عناصر تميزها الأطروحي عن غيرها من مذاهب النظر اللغوي وقد بلغ هذا الموقف التصريحي درجة من الإمعان والإلحاح درجة لم تخف معها التوليدية كون "الدرس النحوي التطبيقي" ليس إلا امتدادا تفصيليا لذلك البرنامج وليس غير. اما اللغويات العربية فقد جاءت على خلاف ذلك بحيث لا يمكننا التمييز في اللغويات السيبويهية بين مستوى البرنامج الفلسفي (=العقائد الكلامية) ومستوى الدرس النحوي الذي ينزل من البرنامج المذكور منزلة التطبيق التفصيلي لمقتضيات هذا البرنامج.

غاية الأمر أن منزلة النحو التفصيلي في اللغويات التوليدية من البرنامج الفلسفي العام الذي ينتظمه، يجب أن تفهم في ضوء ما قلناه آنفا من ان هذا النحو ليس مقصودا لذاته ولكنه مرجع استدلالي اي انه اطار ينتظم الادلة المفصلة على صحة او خطأ الاجابات المقترحة في المستوى الذي يتسع فقط للاسئلة الفلسفية وللعقائد الكلامية.

بناء على هذا الفرق الذي أقمناه بين السيبويهية والتوليدية تبين لنا أن استقراء مواقع الترادف في مستوى العقائد الكلامية والاصول الفلسفية يجب ان يكون بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية النظرية (= لغويات الفلاسفة والمتكلمين) وليس بينها وبين اللغويات العربية في شكلها النحوي التفصيلي (= اي اللغويات النحوية السيبويهية) وذلك لأن هذه الأخيرة لم تجعل نظريتها مستنبطة من أصول كلامية صريحة و لم تعبأ البتة بما تحتمله هذه النظرية من نتائج على المستوى الكلامي.

بين أننا نجعل للغويات التوليدية، في ضوء تقدم، شبهين اثنين: شبها باللغويات العربية في صورتها الفلسفية النظرية وشبها آخر باللغويات العربية في صورتها النحوية التفصيلية. الشبه الاول شبه في

---

4 - راجع تفاصيل هذا المبدإ الابستمولوجي في قراءة تاريخ الافكار والنظريات في الفصل المعنون "بعلم الكلام وعلم اللغة العام" من كتاب "الطبيعة والتمثال".

محتوى العقائد الكلامية الاساسية وفي نوع الاسئلة الفلسفية أما الشبه الثاني فيمثله ما نسميه **بالترادف في نمط الاستجابة لاستفزازات الخيال العاملي.**

وبما أن مباحث وفصول هذه الاطروحة جاءت نظرا مفصلا في هذا الترادف الاخير فإن هذا القسم الذي نحن بصدده والذي نريده ان يكون بمثابة التوطئة والتمهيد أو بمثابة الديباجة الفلسفية نريده أن يكون نظرا موجزا ـ في شكل اشارات مجملة وتنبيهات عامة ـ في بعض أوجه الترادف الاول الذي قلنا ان مناطه العقائد الكلامية الفلسفية.

بناء على هذا فإن هذه الرسالة جاءت من حيث شكلها التنظيمي العام منقسمة باعتبار محورين اثنين:

ـ محور النظر في الترادف بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة في المجال الاعتقادي الفلسفي وفي المرجع التأسيسي الكلامي. وقد بنينا هذا المحور على الاجمال ما أمكننا ذلك، اذ جعلنا منزلته من المحور الذي يليه منزلة التوطئة والتمهيد باعتبار ومنزلة الصلة والتكملة باعتبار آخر، ليس غير.

ـ ومحور ثان بنيناه على التفصيل " الممل" وقد سعينا فيه، مستعينين بمختلف ما توافر لدينا من أدوات للتحليل الابستمولوجي، إلى الاحاطة الاستقرائية الشاملة ــ ما أمكننا ذلك ــ بمعظم مظاهر الترادف بين السيبويهية والتوليدية في مستوى الشكل العام الذي انتظم البيانات النحوية التفصيلية وفي المنطق التصوري الذي تحكم في الاستعارة النظرية الاساس التي قام عليها ذلك الشكل في كل منهما. والاشارة هنا كما هو بين إلى ما ترجمناه قبل حين بعبارة **"الترادف في نمط الاستجابة لاستفزازات الخيال العاملي القائم على مبدأ العلاقات التأثيرية الضبطية التنظيمية".**

هناك قرينة تنظيمية أساسية أخرى نرى أنّهُ من المناسب جدا ان يستعين بها القارئ في تجواله بين شعاب هذه الرسالة وهي ان كلا من هذين المحورين تمحورت تفاصيلهما في اتجاهين اثنين:

• فالمحور الأول لم تخرج مسائله عن أمرين أساسيين:

أ ـ النظر في ما أمكن أن نعتبره، انطلاقا من الاسئلة التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام، روافد كبرى تمد الترادف بين السيبويهية والتوليدية بالمادة الاولية.

ب ـ النظر في كبرى القضايا التي مثلت بالنسبة للعقائد الكلامية التوليدية روافدها الفلسفية الاساسية وفي خضم ذلك نقطع الاستعراض المحايد للقضايا المذكورة باشارات عامة وتنبيهات مجملة الى أشباهِ تلك القضايا ونظائرها في اللغويات العربيةالقديمة في صورتها النظرية كما هي مبسوطة في الادبيات الفلسفية والكلامية الأصولية.

• أما المحور الثاني اي الذي دارت رحى المفاحصة فيه حول الترادف بين السيبويهية والتوليدية في الجانب النحوي التفصيلي فلم يخرج في عمومه عن النظر في "مبدإ وصول العمل" وفي "ضوابط الانقطاع والاتصال في المجالات العاملية" وتطبيقاتها بالنسبة للمقولات في انقسامها الاساس باعتبار "الظهور" و "الاستتار" وهذا الانقسام ـ كما استدللنا على ذلك بتفصيل ـ قد آلت اليه كل من النظريتين النحويتين العربية والتوليدية بطرق متشابهة ومن حيثيات متقاربة الى أقصى الحدود. وهكذا فقد انقسمت مباحث هذا المحور الثاني والتي استهدف عملنا فيها، استقراء وتعليقا، معظم ما أمكن ان يقع في خط نظرنا من نقط اللقاء التواردي بين النظريتين على "أبجدية الاستعارة العاملية" وعلى مداخل المعجم التأثيري الضبطي التنظيمي، انقسمت تلك المباحث الى قسمين كبيرين وذلك باعتبار الانقسام الاساس الذي ذكرنا قبل حين ان المقولات قد خضعت له في كل من النظريتين من حيثيات مترادفة:

- قسم في عاملية المقولات الظاهرة
- وقسم في عاملية المقولات المسترة.

المحور الاول : «الترادف الفلسفي»

(ديباجة فلسفية في : ابستمولوجيا
الترادف ونموذج «الجوامع المعرفية»)

• 1 ـ روافد الترادف بين السيبويهية والتوليدية.

• 2 ـ "وحدة العقائد الكلامية" بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة.

روافد الترادف بين السيبويهية والتوليدية

1 ـ ارتباط الـدرس النحـوي في اللغويـات العربيـة القديمـة واللغويـات التوليديـة بأسئلة المشروع الفلسفي السائد، واستمداده الابستمولوجي مـن أعـراف وتقاليد الانموذج الطبيعي المهيمن عن طريق اقامة الترادف بين الموضوعات الطبيعية والموضوعات اللغوية وقياس هذه على تلك في كيفية التناول.

2 ـ من الترادف بين اللغات الطبيعية الى وحدة المعرفـة النظريـة (او مـن وحـدة المعرفة اللغوية الى وحدة المعرفة النظرية).

3 ـ الظاهرة اللغوية بين اسئلة "الجسم" واسئلة "المعرفة" والترادف بين التوليدية والسيبويهية في مستوى "النـواة التصوريـة الصلبـة" (=المبـادئ والاشـكال العامة في السيبويهية والتوليدية:
درجـة تجردهـا الصـورى عـن المتغـيرات التلفيظيـة وجـدل "التوظيـف الجسمي" والتوظيف المعرفي").

4 ـ الاسئلة الديكارتية: نظرية تشابه العقول ومسألة الجبر والاختيار.

5 ـ المسافة التي تفصل "الخصائص المجردة" عن موازياتها في «الوجـود المـادي»: بين السيبويهية والتوليدية.

1 ـ سنحاول فيما يلي، انطلاقا من الاسئلة التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام، حصر جملة من "الروافد" التي امدتنا في هذه الاطروحة بالوسائل الاستكشافية الضرورية لاستقراء مواقع الترادف النظري بين السيبويهية والتوليدية. وأول هذه الروافد ارتباط الدرس النحوي في كل من اللغويات العربية القديمة واللغويات التوليدية المعاصرة بالمشروع الفلسفي السائد واستمداده الابستمولوجي من أعراف وتقاليد الانموذج الطبيعي (= العلمي) المهيمن .

ان أول ما يميز التوليدية في هذا الخصوص، عن غيرها الحاحها على الارتباط الانطولوجي بين "اللغة"، "والمعرفة" واعتبارها الاشكالية اللغوية وجها آخر من أوجه الاشكالية المعرفية[5] في صورتها القديمة الكلاسيكية[6] (الافلاطونية والارسطية والديكارتية) هذا الاعتبار وذلك الالحاح لا يمكن

---

5 ـ من نتائج هذا التصور ان اللغة عوملت في التوليدية من زاويتين متلازمتين: اللغة ـ النص واللغة ـ المعرفة (او العقل)، واعتبار نظريتنا عن الزاوية الاولى طريقا يجب ان يكون على نحو يؤدي الى اكتشاف خصائص الزاوية الثانية.

6 ـ اننا اذ نتذكر هنا ان هذا الإطار الكلاسيكي في صورته الارسطية مثل بالنسبة للنظرية النحوية العربية حدا معرفيا، يطاردنا حدس قوي بان تنوع وتعدد شعاب الترادف بين النحوين العربي والتوليدي والتي مثل استقراؤها واستنطاق مناطاتها محور هذه الرسالة انما مصدره ماذكرناه في المتن من كون الاشكالية اللغوية عند التوليديين في أدق تفاصيلها تضرب بجذورها في عمق الاشكالية المعرفية في إطارها الكلاسيكي القديم هذا وان في وصفنا السابق للارسطية بكونها تمثل بالنسبة للسيبويهية حدا معرفيا فيه مقدار من التجوز ليس باليسير فوصفنا ذلك ليس معناه ان هذه الأخيرة استمدت من "الاصول اليونانية" بشكل مباشر، اذ ان الانسب اذا كان لابد من اعتبار النظرية اللاحقة متأثرة بالنظرية السابقة في الترتيب التاريخي ـ ان يربط التفكير النحوي العربي بالمنطقة التي ظهر فيها وهي العراق البابلي لما يتضمن ذلك الربط من مزية مواطأة الحد التاريخي للحد الجغرافي الا ان هذا الضرب من الربط بين النظريات لا نرتضيه أصلا في النظر إلى العلاقة بين النماذج النظرية المتعاقبة في الترتيب الزمني (ونستثني من ذلك ماجاء مصرحا به عند مؤسس النظرية اللاحقة كما هو الشأن بالنسبة للتوليدية التي جاء ارتباطها بالافلاطونية والارسطية والديكارتية وغيرها من محطات الفلسفة الغربية الكلاسيكية صريحا في ديباجتها الفلسفية) قلت لا نرتضي الربط التاريخي أصلا ومرجعا لتفسير الترادف والتشابه بين نموذج لاحق وسلف له سابق لأنه يصلح في أحوال ولايصلح في أحوال اخرى. إن التفسير التاريخي القائم على مبدا تأثر اللاحق بالسابق تعوزنا فيه الحيلة في احوال كثيرة وذلك بسبب من ظاهرة الحلقات التاريخية الواصلة بين اللاحق والسابق المفقودة بسبب ما يعرض لها من صنوف الانطماس التي مرجعها صروف الدهر التي تعتري الاحياء ورسومهم فيذهب الاحياء وتنطمس معظم رسومهم ولا يبقى منها الا النزر اليسير مما لا يصلح ان يعتمد مرجعا في استحضار معالم الترابط التاريخي الموصول بين النظريات اللاحقة والنظريات السابقة: فمن صاحب العقل النظري الاول وكيف كانت صورة هذا العقل، بل دعنا من الماضي المغرق في التاريخ ولننظر فقط في العلاقة بين نموذجين نظريين مثلا بالنسبة لذلك العقل النظري الاول معاني "الحداثة" في أدق صورها وهما النموذج السيبويهي الذي جاء بعد النموذج الارسطي بزمن ليس باليسير، فأي علاقة يمكن اقامتها بين هذه النماذج على مابينهما من التباعد في الزمان او في المكان أو فيهما معا؟ إن الحلقات التاريخية الرابطة والتي تقيم أود الوصل المنطقي بين هذه ⇐ ⇐

فهمهما على النحو المناسب إلا بتحديد المكان الذي اتخذه الدرس اللغوي التوليدي لنفسه ضمن السياق الإبستمولوجي العام الذي نشأ في رحابه. إن هذا السياق كما يصرح بذلك مؤسس التوليدية نفسه(7) يمتاز بمظهرين اثنين بارزين طبعا تاريخ الفكر الغربي بطابعهما الخاص بحيث لا يمكننا في معزل عنهما ان نفهم ابعاد الدرس اللغوي التوليدي على النحو الملائم وهما:

أ ـ اصول الفلسفة الغربية واسئلتها التقليدية.

ب ـ والنزوع العام الذي شهدته مباحث "العلم المادي" الحديث نحو تناول الاسئلة والمشاكل القديمة في ضوء مستجدات المعرفة الفزيائية والبيولوجية(8).

النماذج مفقودة، فلا يمكننا والحالة هذه أن نتخذ مبدأ "الربط التاريخي" القائم على تأثر اللاحق بالسابق أصلا تفسيريا، في هذا الشأن. أما المبدأ الذي نرى أنه يمثل مرجعا قويا ومناسبا لتفسير هذه الأحوال وأحوال أخرى كذلك فهو مبدأ "الكليات المعرفية" "وثوابث العقل النظري" والذي مبناه أن التشابهات التي تلحظ بين النظريات المتزامنة أو المتعاقبة مرجعها أن "العقل النظري" يشتغل بطريقة واحدة وهو في ذلك محكوم بثوابت وكليات تصورية مشتركة تتغير النظريات في الصورة وفي المحتوى ولا تتغير هي. (ان نظرنا في مكونات ومظاهر الترادف بين السيبويهية والتوليدية في هذه الرسالة قام على توظيف لهذا المبدإ على نطاق واسع).

لقد بدأت كلامي في هذا الهامش عن "الأرسطية" وذكرت ان وصف هذه الأخيرة بكونها مثلث بالنسبة للسيبويهية حدا معرفيا فيه الكثير من التجوز والقصد متوجه هنا نحو التنبيه الى ان وصف "الارسطية" نستعمله هنا ــ وفي كل المواطن التي لجأنا فيها إليه من هذه الرسالة ـ لاعلى انه وصف تاريخي اي وصف لمرحلة معينة من مراحل العقل النظري ولكنه وصف لقيمة ابستمولوجية مجردة بحيث يجوز مثلا لمن شاء ان يصف الوسائل المعرفية التي استعملها البابليون في دراساتهم الطبيعية (الفلكية والنباتية) كالزيادة والعلة والقياس والتاثير بكونها وسائل ارسطية. ونحن نعلم أن البابلية كانت قبل الارسطية. فالارسطية في هذا الاستعمال وصف لنوع من أنواع النظر العقلي وليس لمرحلة من مراحله، إنها تمثل حسا نظريا مشتركا بين افراد العشيرة "العلمية" البابلية واليونانية والعربية. وعلى هذا النحو ذاته وبالمنظار نفسه اجرينا عبر مباحث هذه الرسالة العلاقة بين السيبويهية والتوليدية.

7 ـ انظر :

Chomsky , N. - (1966). *Cartesian linguistics.*
- (1968). *Language and mind.*
- (1975b) *Reflections on language.*
- (1980b) *Rules and Representations.*
- (1986a) *Knowledge of Language, its Nature, Origin, and use.*
- (1988a) *Language and problems of Knowledge*

8 ـ إن البحث عن مواقع الترادف وموارده بين نظرية قديمة وأخرى حديثة يستوجب أولا وقبل كل شيء وضع كل منها في السياق الإيستمولوجي العام الذي نشأت بين رحابه اذ بذلك تسهل مهمة استنطاق واستقراء مواقع الترادف سواء في مستوى الاسئلة ام في مستوى الاجوبة.

ان الامتياز الذي تمنحه للمستقري هذه الطريقة في التناول بالنظر الى الطريقة الاخرى التي لاتعترف بقيمة السياق المذكور وتنصب من ثم مباشرة على النظر في جزئيات وتفاصيل كل من النظريتين يكمن في ان السياق المعرفي العام ⇐

ان الموضوع الذي مثل الانشغال الاساس بالنسبة للدرس الفلسفي الغربي ومحور اسئلته التقليدية هو "فهم طبيعة الانسان الاساسية"، ولما كان العنصر الجوهري الذي يدخل في تكوين هذه الطبيعة البشرية الأساسية هو العنصر اللغوي فقد حظيت "الظاهرة اللغوية" بأهمية خاصة في محاولات الفكر الغربي فهم الطبيعة المذكورة. ان الافتراض التوليدي بان "اللغة" من حيث كونها خاصية مميزة للنوع البشري ومقصورة على افراده لايناسبها ان تعتبر الا كونها من قبيل ما يمثل بالنسبة لهؤلاء الافراد رصيدهم الخِلقي (=البيولوجي) المشترك، هذا الافتراض لايمكن فهمه في ابعاده الحقيقية الا اذا وضعناه في السياق الذي يناسبه ضمن "المشروع العلمي" الذي نشأ في رحابه وهو المشروع العلمي الغربي التقليدي الذي لم يكن يقيم الحدود التي اصطنعت اليوم بين "العلم" و"الفلسفة" فعبارتا "العلوم الطبيعية" و"الفلسفة الطبيعية " كانت تعنيان شيئا واحدا بالنسبة لديكارت مثلا وديفيد هيوم وغيرهما من اسماء الفلسفة الغربية التقليدية:

أ ـ فاعمال ديكارت الفلسفية والتي اشتغل فيها بما يمكن ان نعتبره "ابستملوجيا العقل النظري والفكر العلمي" (=الاطار التصوري الذي يجب ان تنضبط به الممارسة النظرية، حدود العقل النظري الخ...) لايمكن فصلها البتة عن أعماله العلمية والتي كانت انغماسا عمليا في ممارسة الفكر العلمي والتأمل النظري.

ب ـ كما ان مشروع ديفيد هيوم الفلسفي والذي كانت غايته استقراء مكونات "الطبيعة البشرية" ومبادئ العقل النظري (= المبادئ التي تتحكم في الجزء المعرفي من الطبيعة المذكورة) ارتبط

⇐ الذي ينتمي إليه أنموذج "علمي" معين يمثل النواة التي تتضمن الخصائص الوراثية (الموروثة عن الماضي أو الناتجة عن التراكم المعرفي...) التي حتى بعد حدوث تحول حاد في زوايا النظر وفي محاور التساؤل النظري تبقى المرجع الذي يمنح الجسم المعرفي الناتج عن هذا التحول مميزاته الاساسية.

هذا التصور من مزاياه فيما يبدو لي انه يقدم تفسيرا لابأس به لأمور كثيرة:

ـ منها قوة التشابه ـ الشكلي على الاقل ـ التي تستفز المشتغل بحصر العلاقات التي يمكن أن تقوم بين نظريات قديمة وأخرى حديثة ليس بينها روابط تاريخية صريحة ومباشرة.

ـ ومنها ما لاحظه الابستمولوجي «هلطن» 1974 في رسالته عن الأصول المحورية للفكر العلمي من أن:

"العلم لا يقتحمه محور جديد إلا في حالات نادرة" وان "الغالب على المحاور انها ضمنية وليست صريحة" وأن "عددا قليلا من العناصر المحورية كاف لتتبع تاريخ النظريات والافكار العلمية" وأن "أهم العناصر المحورية التي عرفها العقل النظري منذ القدم بقيت سلطتها نافذة على المؤسسة النظرية. من هذه العناصر المحورية:

محور الثبوت والتحول ومحور الانفصال والاتصال ومحور التدرج الهرمي والوحدة التجانسية الخ.........".

غاية الأمر ان "السياق المعرفي" العام المذكور في اول كلامنا من هذا الهامش يمثل بالنظر الى ما تقدم الواجهة المناسبة التي من خلالها يمكن استخلاص "جوامع" الترادف أو التباين بين نظرية قديمة واخرى حديثة.

ابستمولوجيا ـ باعتراف هيوم نفسه ـ بالأنموذج العلمي الذي كان سائدا في عصره وهو الانموذج البيكوني.

ج ـ من جهة اخرى، مااشتهر في تاريخ الفكر الغربي بنظرية النحو الفلسفي او النحو العام انما ظهر في الفترة التي تميزت بالتواصل الابستمولوجي المشار اليه آنفا بين الدرس الفلسفي والدرس العلمي (= بين الفلسفة الطبيعية والعلوم الطبيعية) . فإن كان الدرس الفلسفي قد انشغل في المقام الأول بصياغة **المبادئ العامة** الذي ينضبط بها العقل البشري في ممارسته للفكر وانتاجه للمعرفة اي بالظاهرة الفكرية من زاوية كونها جزءا جوهريا في طبيعة الانسان الاساسية فإن الدرس اللغوي الذي نشأ بموازاة هذا الدرس الفلسفي انشغل بإشكال بينه وبين الإشكال الفلسفي تناسب واضح وهو "المبادئ العامة الثابتة" المرتبطة بالظاهرة اللغوية اي المبادئ التي تدخل في تكوين **الطبيعة اللغوية البشرية المشتركة**[9].

إن هذا الترابط الذي شهدته في ظل تقاليد الفكر الغربي "الظاهرة اللغوية" و"الظاهرة الفكرية ـ المعرفية" وهو الترابط الذي تمثل في جعل "المبادئ العامة المشتركة" مناطا للتساؤل والمفاحصة والنظر سواء بالنسبة للفكر ام بالنسبة للغة، مثل بالنسبة للدرس اللغوي المعاصر، في صورته التوليدية على الأقل، أصلا تصوريا للمنحى الذي يجب ان يتخذه النظر في المسألة اللغوية ولنمط الاسئلة التي "يجب" ان ينشغل بها اللغوي وهي أسئلة كما راينا قديمة قدم النظر في الاشكالية المعرفية وبذلك تكون التوليدية قد ضمنت لنفسها موطئ قدم ثابت ومتجذر في تاريخ المساءلة الفلسفية الغربية.

ان أصل هذا الترابط عند التوليديين، افتراضهم ان "اللغة" تمثل جزءا من "النظام المعرفي الكلي" الذي يدخل في تكوين طبيعة الانسان الاساسية اي النظام الذي مثل محور انشغال الدرس الفلسفي منذ سقراط وافلاطون وارسطو ومحور تساؤلاته. وهكذا فإن الصيغة التي اتخذتها هذه التساؤلات في الدرس اللغوي التوليدي تأسست على الملاحظة الاساسية الاتية:

المتكلم بهذا اللسان او بذاك، بحوزته "نظام من المعرفة" ممثل في "عقله" في صورة نظام ذهني مجرد وممثل باللزوم في "دماغه" في صورة نسق عضوي محدد خِلقيا وخاضع لسنن التركيب المادي (=البيولوجي): ولئن كان البحث في الوجه الاول من المشكل يمضي قدما نحو آفاق واسعة لا تعترضه عوائق حقيقية وذلك بسبب من الطابع التجريدي لهذا الوجه والذي لا يتوقف التعامل معه على

9 ـ انظر تفاصيل هذا التناسب كما كان يفهمه لغويو القرن الثامن عشر في:

Arnauld et Nicole "*la logique de port royal*"

التجريب المادي على الدماغ البشري فإن البحث في الوجه الثاني متروك للمستقبل والعوائق دونه ذات طابع اخلاقي مصدرهاان التجريب المادي على النوع البشري داخل في قبيل المحرمات[10].

ان الاسئلة التوليدية التي تأسست على هذه الملاحظة تمحورت حول "نظام المعرفة" المذكور: ماهو؟ وكيف يتكون في العقل ـ الدماغ وكيف يكتسب ؟ وكيف يستعمل؟ وماهي العمليات العضوية التي تتفاعل في الدماغ والتي تمثل الاطار المادي للعمليات الثلاث : التمثل الذهني والاكتساب والاستعمال.

الجديد في هذه الاسئلة صيغتها فقط اما في حقيقة الأمر فهي تنتمي الى الفلسفة الكلاسيكية: اذ بعضها افلاطوني[11] (=السؤال الثاني: كيف نستطيع معرفةاشياء كثيرة على رَغْمٍ من محدودية تجاربنا) وبعضها ديكارتي[12] (=السؤال الثالث: السؤال عن المظهر الابداعي في الاستعمال اللغوي) وبعضها اشتغل به نحاة القرنين السابع عشر والثامن عشر (السؤال الاول ونظرية النحو الفلسفي العام).

*　　　*　　　*

ان ربط الدرس اللغوي المعاصر في صورته التوليدية بأصوله في تقاليد الفلسفة الغربية في هذا التصور[13] نعده من وجهة نظر برنامجنا التاويلي في هذه الاطروحة منهاجا حسنا في التعامل الابستمولوجي مع النظريات خصوصا انه ينسجم من حيث التصور العام للكيفية التي تتغير بها النظريات مع برنامج معاصر في التعامل مع الدرس النحوي العربي القديم في صورته السيبويهية والذي اتخذناه طرفا في الموازنة الترادفية التي مثلت محور انشغالنا في هذه الرسالة.

والاشارة هنا الى اعمال الأستاذ د. احمد العلوي وجملة من الدراسات الجامعية التي اشرف عليها في مسائل "العاملية العربية والنحو السيبويهي". هذا البرنامج قام على ان الفهم الصحيح لهذا النحو ولقضاياه الاساسية ينبغي ان يمر عبر ربط هذا النحو بالمشروع العلمي القديم الذي نشأ في رحابه وبالاسئلة الفلسفية الكبرى التي انشغل بها هذا المشروع.

---

10 ـ انظر شومسكي 1966–1988a

11 ـ انظر شومسكي 1986a

12 ـ انظر شومسكي 1966.

13 ـ راجع تفاصيل هذا التصورفي الاسانيد المذكورة في الهوامش الثلاثة السابقة انظر على وجه الخصوص كتاب "اللسانيات الديكارتية" و "المعرفة اللغوية: طبيعتها مصدرها واستعمالها" و"اللغة ومشكلات المعرفة".

"سيبويه كان يتصور النحو على طريقته الخاصة وكان يهدف الى ان يكون عمله مساهمة في المشروع العلمي القديم فكأنه كان يريد ان يقدم للناس برهانا على صحة التوجهات العلمية في عصره. المشروع العلمي القديم هو مشروع يبحث في التغير، مشروع ينظر الى العالم باعتباره ظواهر متغيرة يجب تفسيرها (...) لقد استعمل النحاة العرب مفاهيم فزيائية نجد لها نظائر واشباها في الفلسفة الطبيعية القديمة كمفهوم التغير ومفهوم التمكن، ومفهوم الخفة والثقل ومفهوم المحل والتاثير الخ....

لقد استفاد النحو العربي من شكل النموذج الطبيعي كما استفادت اللغويات المعاصرة من شكل النموذج "العلمي" السائد اليوم (...) ان شكل القول النحوي السيبويهي جاء مشبها لشكل القول الطبيعي ولكن محتوى القول الطبيعي لايجب ان يشبه بالضرورة محتوى القول النحوي لأن الاول اشتغل بفزياء الجسم الطبيعي والثاني اشتغل بفزياء الجسم اللغوي غاية الأمر ان **الكليات المعرفية واحدة في الطبيعيات القديمة والنحويات السيبويهية**"[14].

---

14 ـ أ ـ العلوي" حلسات التكوين فوج 86 ـ 88"

راجع تفاصيل أخرى عن هذه المسألة والاسانيد المتصلة بها في الباب الاول من رسالتنا عن "العبارة العاملية للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي" وهي الرسالة التي تندرج ضمن الدراسات الجامعية المشار اليها اعلاه.

هناك أمر يجب لفت الانتباه اليه في هذا الهامش وهو ان ما فعله شومسكي في رسالته عن "اللغويات الديكارتية" وفي مقالاته عن "اللغة ومشكلات المعرفة" في ربطه للمشروع التوليدي في البحث اللغوي بجملة من الاصول والاسئلة الضاربة بجذورها في تقاليد الفكر الغربي في صوره المختلفة الارسطية والافلاطونية والديكارتية الخ... وان كان يشبه ما فعله أ ـ العلوي بالدرس النحوي السيبويهي في اعماله عن العاملية العربية القديمة وذلك ربطه للاسئلة الكبرى التي انشغل بها الدرس النحوي المذكور بالمشروع العلمي القديم الذي نشأ هذا الدرس في رحابه وتحت ضغط اسئلته الفلسفية حول "الجسم" و "قوانين التغير" وغير ذلك من مباحث "العرض الانطلوجي" التي انشغل بها "العلم القديم" الا ان بين ما فعله هذا وذاك كل بالدرس اللغوي الذي اتخذه موضوعا للنظر الابستمولوجي فرقا وجب التنبيه اليه، وهو ان الاول جعل ارتباط التوليدي بتقاليد الفكر الغربي وباصول الفلسفة التقليدية قائما على التاثر الواعي والانفعال الصريح بالاسئلة الكبرى المتراكمة عبر تاريخ هذه الفلسفة اما الثاني فإنه يربط السيبويهية بالارسطية وبالمشروع العلمي القديم ربطا ابستمولوجيا من نوع آخر منفتح على حدود معرفية هي المشار اليها في هامش سابق باسم " ثوابت وكليات العقل النظري".

هذه الحدود من معانيها ان التشابه او الترادف بين نظريتين ليس معناه بالضرورة استعارة اللاحق من السابق اسئلته ومقدماته وان الانسب ان يعتبر من نتائج الثوابت والكليات والمقولات العقلانية العامة التي لا يملك العقل النظري الاشتغال خارج نطاقها (راجع تفاصيل هذا التصور في كتاب "الطبيعة والتمثال" وفي مقال "الواقع اللغوي والترادف النظري").

⇐

هناك أمر آخر نرى انه من الانسب إضافته الى ما تقدم وهو ان بين السيبويهية والتوليدية تناسبا قويا يستحق الانتباه اليه وهو اللجوء الى قياس الموضوع اللغوي على الموضوعات التي يشتغل بها "المشروع العلمي السائد" الذي قلنا عنه انه يمثل بالنسبة لكل منهما خلفيته الفلسفية واطاره المرجعي في تحديد زوايا التناول والتساؤل والمفاحصة، وذلك بغية كسر طوق الغربة والتميز الحاد عن الظاهرة اللغوية (والمعرفية عموما) في خصوصياتها التي تفرض على الباحث تحديات قهرية من نوع خاص، تحديات "اخلاقية" تحد من حريته في التجريب المادي على العقل الانساني(15) لمعرفة ما يجري بداخله من تفاعلات عضوية اثناء الممارسة اللغوية اكتسابا وانتاجا وتأويلا وفهما...:

أ ـ وهكذا فقد قيست الظاهرة اللغوية في السيبويهية على "الجسم الطبيعي" الذي كان محور الفزياء الارسطية بماهي بحث في قوانين التغير والحركة.

ب ـ وقيست على "المعرفة" (=الظاهرة الفكرية) عند نحاة القرنين 17 و 18 في اوربا من خلال نظرية "النحو الفلسفي العام" وذلك في مرحلة كانت فيها "المعرفة" محور "العلم" الطبيعي (=الفلسفي).

ج ـ اما المشروع التوليدي فقد سجل جمعا متفردا بين القياسين معا:

ـ وقياس اللغة على "المعرفة" (=الفكر ـ العقل) في زوايا التساؤل وذلك باعتبار اللغة جزءا من نظام شامل للمعرفة يشمل اللغة وغيرها من الانظمة المعرفية.

– وقياس "اللغة" على "الجسم المادي" في كيفية التناول وفي طبيعة الاستدلال وفي كيفية بناء الافتراضات والاوصاف والتفسيرات.

⇐ ونضيف هنا امرا وهو ان هذا التصور للعلاقة التي تقوم بين نظرية سابقة واخرى لاحقة من مزاياه انه يجنب الناظر في تاريخ النظريات متاهات التوثيق التاريخي الذي تعز ادواته ووسائله كما ذكرنا في هامش سابق ولاسيما في الاحوال التي تكون فيها ادلة التناسب ـ في العلاقة بين نظريتين او مشروعين علميين ـ مفقودة بين البعدين الجغرافي والتاريخي كما هو الشأن مثلا في العلاقة بين الفكر البابلي القديم والفكر النحوي العربي.

15 ـ راجع تفسيرا اخر لهذه التحديات القهرية في فصل "تأملات في سوسيولوجيا المعرفة" من كتاب "الطبيعة والتمثيل". وهو تفسير قائم على انه لاعضو في العلوم الانسانية يمكن ان تقاس به النظرية لأن هذه الاخيرة هي العضو المذكور "ان كاهن الانسانيات يصنع العضو اذ لايجد العضو وذلك صحيح فالنظرية في العلوم الانسانية عضو يصنعه الكاهن "يفسر" او "يصف" به سلوك الانسان ولا يخفى على حكيم ان كاهن الانسان يعي وإن أنكر ذلك انه يغتصب وظيفة العضو المنكر في مقدماته فاذا أنكر قيام عضو ينتج العبارات او غفل عنه عجزا عن الاحاطة به فإن عمله هو صناعة الاعضاء العاملة وعليه تكون النظريات في المجال الانساني اعضاء يصنعها الكاهن صنعا " [د.احمد العلوي "الطبيعة والتمثال"].

"الانساق المعرفية" في هذا التصور ـ واللغة واحد منها ـ عضو يجب اكتشافه ومعرفة قوانينه البيولوجية أي المبادئ المادية التي تمثل أصلا مشتركا بين أفراع النوع البشري الذي يمتاز عن غيره من الأنواع بحيازته لهذه الانساق المعرفية دون هذه الاخيرة.

* * *

ان ارتباط النظر في الظاهرة اللغوية بالمشروع الفلسفي العلمي السائد واستجابته في هذا الارتباط للضغوط التي تمارسها اسئلته وتقاليده وأعرافه على المنحى الذي يتخذه النظر في الموضوعات الفلسفية والموضوعات العلمية المادية، نعتبره وفقا لما تقدم رافدا كبيرا من روافد الترادف النظري بين السيبويهية والتوليدية، الترادف الذي مثل بالنسبة لهذه الاطروحة محور ما انطوت عليه من استقراءات وتعاليق مفصلة.

هذا الرافد يليه من حيث الاهمية رافد آخر وهو توجيه النظر نحو اختراق التنوع والتعدد والاجزاء والفروع والاحكام الخاصة لاستخلاص معاملات الوحدة والتجانس والثبات والكليات والاصول المشتركة والمبادئ العامة. فالقياسان السيبويهي والتوليدي[16]، واللذان انبنيا على اساس الترادف بين "الظاهرة اللغوية" والظواهر التي انشغل بها الفلاسفة وعلماء الطبيعة وعلى اساس ان هذا الترادف يستوجب توحيد شكل التناول وزوايا النظر، الغاية منهما واحدة على اختلاف في الشكل والمنحى وهي استقراء واستكشاف رصيد المبادئ والقوانين التي تمثل الأصل المشترك بين ما ينطبع في ادراكنا صورا مختلفة وأنواعا متباينة (=مجاوزة مظاهر التعدد والتنوع واستخلاص مكونات الوحدة والتجانس) فالجسم اللغوي في السيبويهية جاء خاضعا لنفس القوانين التي حكمت الجسم الطبيعي في الفزياء الارسطية كما ان التوليدية جاء نظرها في الظاهرة اللغوية مرادفا للبحث الفلسفي في المسألة المعرفية وذلك من حيث ان البحث فيهما معا بحث في مكونات الطبيعة الجوهرية التي تمثل أصلا مشتركا بين افراد النوع البشري بصرف النظر عن المتغيرات العرضية، وبحث في المبادئ التي تنضبط بها هذه الطبيعة.

هذه المبادئ التي توجه اللغة البشرية والعقل الانساني في عملياته الفكرية ، لا يمكن ان تكون الا كلية مادامت جزءا من الطبيعة البشرية الجوهرية المشتركة بين افراد النوع الانساني .

هذا ويمكن صياغة القياس التوليدي القائم بصفة ضمنية في الفلسفة النحوية التي انبنت عليه كما يلي:

ـ الانساق المعرفية حظ مشترك بين افراد النوع البشري اي جزء من الطبيعة الجوهرية لهذا النوع.

ـ الملكة اللغوية نظام من هذه الانظمة المعرفية.

16 ـ اللغة عوملت في القياس السيبويهي معاملة الجسم الخاضع لقوانين التغير في الفزياء الارسطية وفي القياس التوليدي عوملت معاملتين: معاملة "المعرفة" في الافلاطونية والديكارتية ومعاملة "العضو" المادي في المباحث التجريبية المعاصرة.

- اذن مبادئ هذه الملكة يجب ان تصاغ بحيث تترجم مكانتها من النوع الذي من خصائصها فيه انها عامة فيه مقصورة عليه. اي يجب ان تكون كلية. اما مظاهر الاختلاف والتغير والتنوع فيجب ان تحمل محمل الاعراض المتغيرة التي تتوارد على جوهر واحد ثابت لا يتغير ولا يتبدل. خلاصة القول اذن ان الترادف بين السيبويهية والتوليدية والذي وقفنا على مناطاته الاساسية في هذه الاطروحة يتغذى برافدين كبيرين:

أ - الالتزام باسئلة المشروع الفلسفي والطبيعي الذي نشأ كل منهما بين رحابه وذلك عن طريق اقامة الترادف بين الموضوعات الطبيعية والموضوعات اللغوية وقياس هذه على تلك في كيفية التناول.

ب - وحدة الهدف: وهو استخلاص الوحدة الثاوية وراء مظاهر التنوع وتجليات التباين.

من الترادف بين اللغات الطبيعية الى الترادف بين اللغات النظرية(17)

ان السؤال عن طبيعة "نظام المعرفة" الذي في حيازة العقل البشري وعن الكيفية التي بها يتكون وينمو هذا "النظام" وعن الكيفية التي بها يستعمل - ادراكا وانتاجا - في مختلف صور "الممارسة المعرفية" وعن العمليات العضوية التي تدخل في تكوين الاساس المادي للنظام المذكور، هي الاسئلة الفلسفية الاساسية التي اشتغل بها فلاسفة النحو التوليدي. وما يميز هذه الاسئلة هو انها اسئلة قديمة مثلت محورا للمعاناة الفلسفية البشرية حول مسالة "المعرفة" منذ القدم. وفي هذا السياق يجب ان ننتبه الى امر هام وهو ان الاسئلة المذكورة كانت البداية فيها والتي - حسب الشائع في تاريخ الفكر والفلسفة - دشنها سقراط في جملة من محاوراته على راسها محاورة مينون(18) بداية معرفية لا لغوية اي ان السؤال الفلسفي السقراطي في هذه المحاورة كان سؤالاً حول "المعرفة الرياضية"(19) وكيف تمت للمملوك حيازتها رغم محدودية تجربته مع هذه المعرفة اذ ان اول تجربة للمملوك المذكور مع هذه المعرفة هي الاسئلة التي وجهها اليه سقراط. المملوك في هذه المحاورة اكتشف اذن صدق البرهان الرياضي دون سابق علم بطبيعة هذا البرهان او تمرين عليه.

ان البداية السقراطية في تناول الاسئلة الفلسفية الثلاثة المذكورة آنفاً كانت اذن بداية معرفية صرف اذ كان محورها المعرفة الرياضية و لم تجاوزها الى المعرفة اللغوية، اما توسيع مجال هذه الاسئلة لتشمل هذه المعرفة الاخيرة فأقدم ما وصلنا بشأنه هو جدل"المتكلمين"الشهير في مسائل الواضع

---

17 - او (من وحدة المعرفة اللغوية الى وحدة المعرفة النظرية).

18 - the mono

19 - مبادئ وبراهين الحساب.

والمتكلم والقدرة على الكلام والكلام النفسي الخ...[20]واحدث مانعرفه عن التوسيع المذكور هو جدل "التوليديين" المعاصرين حول هذه المشكلة، ويحتل الديكارتيون ونحاة القرنين السابع عشر والثامن عشر (=فلاسفة النحو الفلسفي العام) مرحلة وسيطة في تاريخ هذا التوسيع الذي انبنى فيما يبدو على مبدإ توحيد زوايا التساؤل بالنسبة لكل اوجه"المعرفة"بصرف النظر عن كونها رياضية نظرية او لغوية طبيعية.

الاسئلة الفلسفية التقليدية التي مثلت بالنسبة للفكر الغربي اطاره المرجعي صالحة اذن ـ حسب التوسع الذي شهده مجالها ـ لمعالجة "المعرفة النظرية" و "المعرفة اللغوية" على حد سواء. والقول بفطرية "المعرفة" وبوجود مبادئ فكرية عامة تحكم العقل البشري يجب تعميمه ليشمل جميع اوجه المعرفة البشرية لغوية وغير لغوية هذا هو الاستدلال الموجود ـ في هذا الخصوص ـ بصفة ضمنية في كلام التوليديين[21] حول هذه القضايا.

وهكذا فإن القول بفطرية المعرفة اللغوية في نظرية النحو الكلي التوليدي والذي يلزم عنه ان اللغات الطبيعية بينها ترادف في مستوى المبادئ العامة التي تمثل نسيج تلك المعرفة، يجب ان يوازيه افتراض آخر بان اللغات النظرية بينها ترادف من نفس النمط مرجعه اشتراك منتجي هذه اللغات في ملكة واحدة هي ملكة المعالجة النظرية فالملكة التي عولجت بها القضايا النظرية عند القدماء هي نفسها الملكة التي يستخدمها المعاصرون والفرق فرق في شكل التوظيف ودرجته ومجاله... وغير ذلك من "الوسائط" (=البرامترات).

وبعبارة أخرى: اذا كان التشابه بين اللغات البشرية أصله اشتراك هذه اللغات في رصيد من المبادئ والقوانين العامة فإن التشابه بين النظريات يجب ان يكون أصله جاريا على المنوال ذاته مادامت الممارسة اللغوية والممارسة النظرية تنتميان الى مكون واحد من مكونات "طبيعة الانسان الاساسية" وهو مكون "المعرفة" والقول بوجود مبادئ مشتركة وموحدة (=نحو كلي) بالنسبة للاولى يستوجب القول بوجود مثل تلك المبادئ بالنسبة للثانية.

غاية الأمر ان العلاقة بين اللغات والعلاقة بين النظريات ينبغي معالجتهما على نحو واحد في هذا التصور مادام «اللغو» و«النظر» وجهين لملكة واحدة هي المعرفة.

---

20 ـ راجع د.احمد العلوي في كتاب "الطبيعة والتمثال" انظر على وجه الخصوص الفصل الاول من الباب الثاني الذي تضمن دراسة مفصلة حول الترادف النظري بين علم الكلام القديم في صورتيه المعتزلية والاشعرية وبين علم اللغة العام الحديث في صورتيه البنيوية والتوليدية، (في مسائل القدرة والاقدار الالاهي والكلام النفسي الخ...).

21 ـ انظر شومسكي 1966 ـ 1986a ـ 1988.

شومسكي اشار الى هذا التشابه بين المسألة اللغوية والمسألة النظرية في مناسبات عديدة[22] الا انه لم يجاوز ذلك الى استخلاص المبادئ التي يفترض فيها انها تمثل الأصل المشترك بين النظريات (=اللغات والعقول النظرية). ان التشابه بين النظريات تجب معاملته في هذا التصور معاملة التشابه بين اللغات الطبيعية في نظرية النحو الكلي. ولئن كان شومسكي لم يجشم نفسه عناء الخوض الابستمولوجي في هذا الشأن رغم ان ذلك من لوازم نظريته فإن هناك نماذج ابستمولوجية معاصرة اشتغلت بإشكال العلاقة بين النظريات من حيثية التشابه المذكور نكتفي بالاشارة الى اثنين منها هما:

- نموذج "الكليات المعرفية"[23].
- نموذج "الأصول المحورية"[24].

الجامع بين هذين النموذجين تركيزهما على أن معامل التغير والاختلاف في تاريخ النظريات ضعيف جدا وهما في اقرارهما بهذا المبدإ يختلفان عن نماذج ابستمولوجية اخرى تتعامل مع العقل النظري على اساس انه يمثل "خطوات تقدمية في خط ذي نهاية" كنموذج الابستمولوجيا التكوينية "لبياجي" مثلا[25]

- فمن مشهور مواقف النموذج الثاني في هذا الشأن ان مستوى التجربة والوسائل الاستكشافية شهد تقدما هائلا لكن العناصر المحورية الاساسية بقي عددها ثابتا ماعدا في حالات نادرة وان عددا قليلا من هذه العناصر كاف لمتابعة تاريخ العلم في محطاته الاساسية. وفي النموذج الاول، نجد في سياق استقراء شامل لمقدمات القول النظري[26](=اللغة الاصطناعية) وهي مقدمات تقع من هذه الأخيرة موقع الكليات المعرفية، حديثا عن واحدة من هذه المقدمات وهي مقدمة "جواز الخطإ" جاء فيه "واما مقدمة جواز الخطإ فهي قيام اللغة الاصطناعية النظرية على جواز الحديث عن الواقع بغير الواقع وأصل ذلك الجواز أن الواقع المدروس ان لم يتحدث عنه الا بواقع لم يجز فيه الا حديث واحد في الرتبة الواحدة....فإن جاز الحديث عن الواقع بغير الواقع تعدد الحديث وقام على قول بجواز الوصول الى الواقع بواسطة الاخطاء المتنافية المتراكمة وبين ان باب الاخطاء لاحد له فيجوز اذن قيام لغات

---

22 - انظر مثلا كتابه عن «القواعد والتمثيلات» (ص 198) حيث تكررت المقارنة بين «القدرة اللغوية» والقدرات الاخرى النظرية كالقدرة الرياضية والهندسية مرات عديدة.

23 - تراجع فلسفة هذا النموذج في: - "الطبيعة والتمثال" [أحمد العلوي]
- "الواقع اللغوي والترادف النظري". [أحمد العلوي]

24 - تراجع فلسفة هذا النموذج في كتاب "هلطن" المشار اليه آنفا في هامش سابق "الفكر العلمي وأصوله المحورية".

25 - راجع مبادئ جملة من هذه النماذج في "نظريات العلم" لآلان شالمرز.

26 - انظر "الواقع اللغوي والترادف النظري".

اصطناعية مخطئة بغير حصر ولكن اللغة الاصطناعية النظرية تسر نفيا لهذا الاطـلاق وتقـوم علـى مقدمـة انحصار الأخطاء ولهذا فإن تاريخ اللغات النظرية يمثل عند النظار خطوات تقدمية في خط ذي نهاية، أما الآخرون الذي يؤمنون بقيام برزخ بين دار الاخطاء ودار الواقع فإن تاريخ اللغات النظرية عندهم يشـبه مَفَازة لا يدرى رأسها من دبرها".

*　　　*　　　*

لقد اتخذنا في رسالتنا هاته، من هذا التصور للعلاقة بين اللغـات النظريـة خلفيـة ابسـتمولوجية في التعامل مع السيبويهية والتوليدية وذلك معناه بلغة اخرى اننـا حولنـا قضيـة "الـترادف" و"التشـابه" مـن موضوع للتأمل اللغوي ومن كونه خاصية تمتاز بها المستويات والابعاد والجهات التي تدخـل في تكويـن الظاهرة اللغوية الى زاوية للتعامل مع أشكال ونماذج هـذا التـأمل في حـد ذاتـه (=النظريـات اللغويـة). ونشير هنا الى أن اي موازنة او مقارنة بين نظريتين هذا شانها لاينتظر منهـا ان تنصـب علـى الجزئيـات والأحكام والفروع التي تنتمي إلى كل من النظريتـين فتسـتخلص مناطـات الـترادف بينهـا في المحتويـات التفصيلية بل ينتظر منها ان تتوجـه صوبـا نحـو **مواقـع الـترادف الـذي مناطـه زوايـا التسـاؤل وطـرق التنـاول وادوات المفاحصـة النظريـة والمعالجـة الاسـتدلالية** ولايخفـى علـى حكيـم هنـا مـا لأطروحـة "الكليات المعرفية" من اهمية بالنسبة لبرنامج في تخريج صور الترادف بـين السـيبويهية والتوليديـة كهـذا الذي نفذنا جزءا منه في هذه الرسالة.

المبادئ والأشكال العامة في السيبويهية والتوليدية:
درجة تجردها الصوري عن المتغيرات التلفيظية.
وجدل " التوظيف الجسمي" و "التوظيف المعرفي".

إن الإجابة التي اقترحها افلاطون لسؤال سقراط حول معرفة المملوك بصدق البراهين الرياضية دون سابق علم ولاتدريب يمكن تلخيصها في أن المعرفة المذكورة كانت موجودة في عقل مسؤول سقراط وان ما فعله هذا الاخير هو انه اخرجها بواسطة الاسئلة من حيز القوة الى حيز الفعل ومن حيز النسيان الى حيز الوعي وقد صاغ «لايبنز» الاجابة الافلاطونية بعد تنقيتها من فكرة "الوجود السابق" صياغة اخرى تتناسب مع برنامجه المشهور في التوفيق بين "عقلانية" افلاطون وديكارت "وتجريبية" لوك[27]. اما شومسكي ففي سياق بحثه عن المكان الطبيعي الذي يمكن ان يناسب مذهبه في النظر اللغوي ضمن تقاليد الفكر الغربي وضمن السياق العام الذي ينتظم هذه التقاليد والذي يمثله المشروع الفلسفي الغربي في اصوله الكلاسيكية القديمة السقراطية والافلاطونية، فقد افترض ان الإجابة الافلاطونية صحيحة وان التصور العام لطبيعة البحث كما تستوجبها خصوصية هذه الاجابة يبدو قويا، ثم لم يكلف نفسه بعدئذ الا عناء اعادة صياغة هذا الاقتراح وتفسيره وفقا لمقتضيات ومستجدات اللغة النظرية السائدة. هذه الصياغة التوليدية للمقترح الأفلاطوني وللتعديل الذي أدخله عليه"لايبنز"ـ و"كنط" كذلك ـ نصت على أن:

"القول بأن جملة من مظاهر معرفتنا خصائص فطرية لا يمكن ان يفهم [في اطار الحس العلمي المشترك السائد اليوم] الا على انه معادل للقول بان هذه الخصائص تمثل جزءا من تكويننا البيولوجي العام المحدد بالوراثة اي أن، تلك الخصائص تمثل جانبا من جوانب الطبيعة الجوهرية المشتركة بين افراد النوع البشري والتي تستوجب من جملة ما تستوجبه ان تكون من فصيلة الكائنات التي تنمولها ارجل واذرع بدلامن أجنحة"[28].

*   *   *

---

27 ـ الاشارة هنا الى موقفه الشهير في التوفيق بين ديكارت ولوك فالمعرفة حسب هذا الموقف كما هو معلوم لا يمكن تفسيرها ابدا باعتبار التجربة فقط كما زعم لوك، ولكن باعتبارها حقائق ضرورية كلية Vérités necessaires et universelles والتجربة يقتصر دورها على كشف هذه الحقيقة. وبلغة اخرى الحقائق الاولية الضرورية موجودة في عقولنا بالفطرة وبالقوة ولكن لا نستطيع اكتشافها الا بواسطة التجربة. فالتجربة بهذا المعنى أداة تنكشف بها الحقائق الفطرية وليس بها تتكون.

28 ـ شومسكي 1988.

ان الافتراض الاساس الذي مثل بالنسبة للمشروع اللساني التوليدي نواته الفلسفية الاولى قام اذن على اعادة صياغة "اقتراح قديم" وذلك بنقله الى لغة المعاصرين النظرية:

1 - والمقصود بالنواة الفلسفية في هذا الكلام المستوى الاساسي الذي يتضمن "المعلومات الوراثية" التي تحددلاعضاء "الجسم النظري" الصفات والخصائص التي يجب ان يتخذها ما بين مرحلتي الولادة والممات. تصريف هذا القول انبنى - كما هو واضح - على تشبيه نظام هذا الجسم بنظام الخلية عند المشتغلين بالأحيائيات. اي أن "الجسم النظري" تنمو أعضاؤه وتتفرع شعابه وتتحدد صفات شبحه وفقا لموجبات **البرنامج الوراثي العام** الذي تنطوي عليه النواة الفلسفية التصورية الأولى، بحيث لا تكون هذه الصفات وتلك الشعاب والاعضاء الا تنفيذا مفصلا للبرنامج العام المذكور.

2 - ان تصريح شومسكي بالنواة الفلسفية التصورية ذات الاصول الافلاطونية باعتبارها مناطا لارتباط مشروعه اللساني بالبرنامج الفلسفي - العلمي الذي منه استمد عموم الفكر الغربي تقاليده الكبرى، يمثل بالنسبة: لبرنامجنا التأويلي في هذه الاطروحة "نواة" غنية امدتنا بإمكانات هائلة في المرادفة بين "السيبويهية" و "التوليدية" خصوصا ونحن نرتضي فيما يتعلق بأصول السيبويهية التصور[29] الذي يجعل لهذه الأصول ارتباطا ابستمولوجيا خاصا بمبادئ مشروع فلسفي وفزيائي طبيعي مرتبط بالاصول الافلاطونية المذكورة وهوالمشروع الارسطي.

3 - ان وجوب الإمساك - في مقتضى هذا التصور - بمناطات الترادف بين السيبويهية والتوليدية من هذه الحيثية بالذات، لزم عنه في اطار العمل بموجبات "الاستعارة الابستمولوجية"[30] التي اتخذناها مرجعا في القراءة والتأويل والموازنة ، ان تنبني مسطرة المرادفة بين هاتين النظريتين النحويتين على اساس المبدإ الآتي:

الترادف والتشابه في خصائص "النواة الفلسفية التصورية الصلبة" أمر ضروري لإمكان قيام الترادف بين الجسمين النظرين التوليدي والسيبويهي في خصائص الأعضاء اللاحقة التي يتكون منها كل منهما والتي تتولد وفق الخواص المنصوص عليها في برنامج النواة المذكورة. فاكتشاف التشابه في مستوى هذا البرنامج هو القمين بأن يوطئ الطريق نحو اكتشاف الترادف القائم في المستويات اللاحقة.

4 - في اطار هذا التصور، اول ما يتبادر الى الذهن في هذا الشأن هو أن مشاهد الترادف النظري بين السيبويهية والتوليدية لا يمكن ان تكتمل شرائط انسجامها واتساقها الا اذا وجدنا في السيبويهية تجليات ومظاهر للقول بوجود مبادئ عامة موحدة بسيطة في بنيتها، قليلة في عددها، يشترك في

---

29 - راجع تفاصيل هذا التصور في اعمال د. احمد العلوي عن العاملية السيبويهية (انظر قائمة المراجع).

30 - الاشارة الى العلاقة بين "الجسم" ونواته الاساس.

حيازتها متكلمو اللسان العربي وتمثل بالنسبة لكل واحد منهم "أصلا مقيدا ــ متناهيا" يعتمد عليه المتكلمون في كلامهم الحر. وبعبارة جامعة، شرائط الانسجام بين مشاهد الترادف لن تكتمل في هذا التصور إلاإذا وجدنا في السيبويهية معاملة للغة على اساس "المبادئ والأشكال العامة" التي تمثل الأصول المطردة في كل مظاهر الممارسة اللغوية ووجدنا في التوليدية معاملة للغة على اساس مقدمات الجسم والمكان والحركة والحالة وقوانين تغير الاجسام ومبادئ تتابع المجالات والامكنة... وغير ذلك من مباحث انطلوجيا "الجسم"[31] وأعراضه كما كانت مفهومة في نسق الفزياء الطبيعية الارسطية وفي نسق الفزياء اللغوية السيبويهية.

5 ـ غاية الأمر ان هذه النظرة الى الكيفية التي بها يمكن ان نمسك بمناطات الترادف بين السيبويهية والتوليدية بنيناها على ان ارتباط كل من هاتين النظريتين النحويتين بأصول وعقائد فلسفية متشابهة يوجب اشتراكهما في "نواة تصورية واحدة" وان الاختلاف الظاهر بينهما يجب حمله على انه ناتج عن الاختلاف في ترتيب الاولويات وترتيب الاسئلة وترتيب "الاعضاء" المكونة للجسم النظري، اما على مستوى النواة المذكورة فلا اختلاف خصوصا اذا تذكرنا ان هذه "الاعضاء" المكونة لكل من الجسمين النحويين التوليدي والسيبويهي "تسقى بماء واحد" وهو "العاملية" ومبادؤها المنفتحة كما هو معلوم على انطلوجيا الجسم واعراضه انفتاحا لاحدود له تكاد لا تنحصر لوازمه وتداعياته.

6 ـ ان النواة الفلسفية ـ التصورية التي تمثل الأصل المشترك بين النظرية النحوية العربية والنظرية النحوية التوليدية هي ان "اللغة" يجب ـ في كيفية معالجها ــ ان تنقاس على الموضوع الاساس الذي تتمحور حوله اهتمامات "المؤسسة العلمية المهيمنة" بشقيها الفلسفي والمادي. وهذا يلزم عنه بالنسبة لكل من السيبويهية والتوليدية ان اللغة يجب ان تعتبر جسما طبيعيا من جهة وعضوا ذهنيا معرفيا من جهة اخرى الا انه في السيبويهية يجب ان نقدر أن الأولوية في المساءلة والتناول اعطيت للغة من حيث كونها جسما يخضع لنفس القوانين التي يخضع لها الجسم الفزيائي (=مبادئ النظام العاملي) اما الحيثية المعرفية الذهنية فيجب ان نقدر انها قائمة بصفة ضمنية وعرضية، بوجه او بآخر، بحيث لا يمكن ان نفهم مثلا نظرية "الجملة المتخيلة الطويلة المقعدة والتي تكون الأساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث ان هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول أو

---

31 ـ ان استقراء مظاهر هذه المعاملة في النحو التوليدي مثل في هذه الرسالة محور تعاليق مفصلة.راجع جملة منها على وجه الخصوص في هوامش مبحث "البنية المركبية ونظرية س ـ خط".

تقصر"[32] لا يمكن فهم هذه النظرية الا في ضوء الحيثية المعرفية المذكورة. الا ان هذه الاخيرة لم تمثل في السيبويهية محورا للمساءلة اللغوية واقعا في حدود الإلحاح المقدماتي كما هو الشأن في التوليدية وذلك لأن الأسئلة التي اشتغلت بها السيبويهية بشكل اساسي والتي حازت امتياز الأولوية بالنسبة لغيرها من الاسئلة هي اسئلة "اللغة" من حيث كونها جسما يتغير وفقا لنظام هندسي معين ووفق نسق من المبادئ والقوانين العامة بصرف النظر عن الامكانات المباشرة والهائلة التي تسمح بها هذه القوانين ومبادئ ذلك النظام في معالجة المشاكل المتعلقة بطبيعة "المعرفة البشرية" وكون هذه المعرفة يجب ان يراعى في مبادئها صفة التعميم والبساطة الصورية العالية التي تمتاز بها مبادئ "النظام العاملي" المتحكمة في بنية الجسم اللغوي.غاية الأمر أن الحيثية المعرفية في النظر السيبويهي الى الظاهرة اللغوية قائمة في "عالم ممكن" هو التأويل الذي اقترحناه لهذا النظر وهو تأويل من التآويل الممكنة وليس التأويل الوحيد بطبيعة الحال. هذا التأويل استفدنا فيه ـ في المقام الأول ـ من "الشغف" الملحوظ بقوة في ثنايا هذا النظر بالأشكال العامة والمبادئ البسيطة على منوال الشغف التوليدي المعروف في هذا الخصوص. والفرق بين السيبويهية والتوليدية هو ان تلك الأشكال والمبادئ العامة وظفت في التوليدية توظيفا معرفيا بافتراض انها تصف "القدرة اللغوية" والرصيد الفطري المشترك بين أفراد النوع البشري في حين أن **السيبويهية بقيت في مستوى تقرير ان الأشكال والمبادئ المذكورة تمثل اصولا مطردة صالحة لتفسير النظام العاملي في كل تركيب، ولم تجاوز ذلك الى توظيف هذا التقرير في تناول مسائل المتكلم والقدرة والمعرفة. لكن مع ذلك لامانع يمنع من افتراض ان طبيعة الأشكال والمبادئ العامة السيبويهية تمثل، بفضل رتبتها العالية في التجرد الصوري عن المتغيرات التلفيظية اللامتناهية وفي اختزال معاملات التنوع والتعدد، اطارا صالحا للتوظيف المذكور.**

الفرق بين السيبويهية والتوليدية من هذه الجهة اذن فرق في " المركز" الذي انجذب اليه الثقل التوظيفي أي في الجهة التي مال اليها ميزان الاولوية (=الجهة الحسمية ونظام التغير في السيبويهية والجهة المعرفية في التوليدية).

---

32 ـ د. احمد العلوي "التصاوير الزمخشرية". جاء في السياق ذاته من هذه الدراسة أن "النحوي العربي اغفل اللغة العربية في إنجازيتها واتجه الى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية والجملة التي ينتجها النحو العاملي هي جملة كبيرة متكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة".

7 ـ ان النظر النحوي في السيبويهية لم يقم على توظيف مقدمة "القدرة" باعتبارها إطارا فلسفيا صريحا وذلك لاسباب كلامية[33] الا ان ارتباطه بالمشروع الفلسفي والعلمي القديم وبتقاليده في النظر والتساؤل وكيفية المعالجة طبعه بطابع ذلك المشروع.

بعبارة اخرى لما كانت النواة الاساسية التي يستمد منها هذا المشروع مميزاته الاساسية تمثلها اسئلة "الجسم" و "المعرفة " على حد سواء فقد كان لزاما أن يمتد شيء من ذلك الى السيبويهية ــ ولو عبر ممرات خفية ـ مادامت هذه الاخيرة ارتبطت بتقاليد المشروع المذكور. وهذا الامتداد يمثل مرجعا ممكنا لفهم الامكانات التأويلية الهائلة التي تنقدح في ذهن القارئ للسيبويهية الدارس للخصوصيات التي تمتاز بها الكيفية التي صيغت بها "المبادئ العاملية" و«الأشكال العامة» في هذه النظرية النحوية. والاشارة هنا بطبيعة الحال الى الامكانات التأويلية التي تسمح بها هذه الأشكال وتلك المبادئ في مجال ربط المسألة اللغوية بالمسألة المعرفية وبمسألة القدرة اللغوية. ان هذه الامكانات ــ بلغة اخرى ــ لايمكن تفسيرها ابستمولوجيا الا باعتبارها اثرا للارتباط بالمشروع الفلسفي الطبيعي القديم بطرفي نواته الأساس: اسئلة الجسم واسئلة المعرفة. هذا وان من هذه الامكانات ماسبقت الاشارة اليه من ان: "النحوي العربي اغفل اللغة العربية في تحققها وانجازيتها واتجه الى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية. الجملة التي ينتجها النحوالعاملي هي جملة كبيرة مكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة"[34].

ان الجملة المذكورة عبارة عن اشكال متخيلة اولى بسيطة في بنيتها الصورية مغرقة في التجانس الصوري يفترض فيها انها تمثل الأصل المشترك بين المتكلمين والاساس عندهم في كلامهم الحر بحيث يجوز ان يفترض ان هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير الجملة المذكورة بأشكال مختلفة تطول او تقصر.

8 ـ بهذا، اذن يتحصل لنا رافد آخر من روافد "الترادف" التي مثلت بالنسبة لبرنامجنا التأويلي في هذه الاطروحة مرجعا من مراجع الموازنة بين السيبويهية والتوليدية. فالكيفية التي أنشئت بها الأشكال الميزانية العامة في النحو العربي تنبئ عن انها صيغت من زاوية كونها تمثل بالنسبة للمتكلمين نماذج عامة يعيدون تلفيظها وانتاجها بصور مختلفة. وليست الابواب النحوية المختلفة الا تفصيلا لأحكام كل صورة من هذه الصور.

---

33 ـ انظر كتاب "الطبيعة والتمثال" (هذا ولنا عودة الى هذه المسألة لاحقا).

34 ـ "التصاوير الزمخشرية".

وهكذا يمكننا في اطار موجبات هذا التصور صياغة السؤال الذي نفترض انه يمثل انشغالا وهما مشتركا بين التوليدية والسيبويهية كما يلي : ماهي الأشكال الأولى العامة البسيطة والمغرقة في التجانس الصوري والتي تمثل بفضل هذه الصفات أصلا او حظا مشتركا بين مجموعة من "الاشياء" اللغوية الواقعة ـ ظاهرا ـــ في حدود الاختلاف والتنوع؟ مع فارق بين التوليدية والسيبويهية في ان **المختلف في الاولى هو اللغات الطبيعية وفي الثانية هو الابواب النحوية**، وفي ان الأشكال المذكورة يجعلها التوليدي بعد الاحتهاد في صياغتها على أقصى نحو ممكن من التجانس الصوري مطابقة لما يتفاعل في "عقل" المتكلم من "عمليات ذهنية" بل يجاوز هذا المستوى الى مستوى اخر للافتراض يتخيل فيه وجود عمليات عضوية موازية تمثل الاساس المادي للعمليات الذهنية المذكورة. اما النحوي العربي فوقف عند اقرار تلك الاشكال ولم يجاوز ذلك الى مسائل الدماغ والذهن والقدرة لأن الدرس النحوي العربي كان اقرب الى القول الاشعري بالإقدار الالهي منه الى القول المعتزلي في هذا الشأن[35].

وعليه فإن ماتقدم ليس معناه اننا نقصد "ان نقول ان النحوي العربي توليدي يصف القدرة اللغوية على طريقة التوليديين إذ من الواضح ان النحو العربي يجيب عن سؤال اخر غير السؤال الذي يجيب عنه النحو التوليدي. وسؤال النحو العربي: ماهي أنواع الجمل وأصنافها التي تحصر فيها الانتاجات اللغوية؟ ان النحو العربي لا يبحث عن القوانين التي تسمح للمتكلم بان ينتج عددا لا نهائيا من الجمل انه نحو قائم ابدا في ارض التصنيف فاذا قدم الاصناف الممكنة عن طريق الميزان العاملي فقد بلغ منتهاه وفي هذا المقام نقول ان المجموع اللغوي لا يكون له في اطار هذه النظرية ان ينبى عليه التحليل اللغوي. ان ذلك المجموع يكون له دور الرائز الذي به يعرف صواب الصنف الجملي الناتج عن النظر العاملي"[36].

---

35 ـ انظر تفاصيل هذا التأويل في "الطبيعة والتمثال".

36 ـ "التصاوير الزمخشرية".

الأسئلة الديكارتية ونظرية «تشابه العقول» ومسالة الجبر والاختيار

قلنا سابقا، اذن، ان الافتراض الاساس الـذي يمثـل بالنسبة للمشـروع اللسـاني التوليـدي "نواتـه الفلسفية الاولى" قام على اعادة صياغة "اقتراح قديم" هو الاجابة الافلاطونية على السؤال السقراطي وذلك بنقله الى لغة المعاصرين النظرية. ونضيف هنا امرا آخر وهو ان التوليدية استفادت مـن جملـة مـن التعديلات التي تعاقبت على النواة الفلسفية المذكورة والتي لم تدخـل على أصـل هـذه النـواة بـل على الشكل الذي اتخذته في التعبير الفلسفي .

ان الديكارتية تمثل محطة اساسية في تاريخ هذه التعديلات التي اصابت النواة الفلسفية الافلاطونيـة وقد امتازت هذه الديكارتية بكونها اضافت في صياغة الإشكال الفلسفي الافلاطوني بخصـوص المسـألة المعرفية زاوية أخرى في التساؤل وهي الزاوية الابداعية في الاستعمال اللغوي إدراكـا وإنتاجـا. ان هـذه الزاوية الديكارتية في المساءلة الفلسفية حول المعرفة اللغوية مثلث بالنسـبة للتوليديـة[37] الرافـد الاسـاس بعد الرافد الافلاطوني.

المظهر الإبداعي في "الممارسة اللغوية" كما تصوره ديكارت لـه مجموعـة مـن التجليـات منهـا ان هذا المظهر دائم وغير متناه وانه لا يتقيد بالحوافز. ومن هذه التجليات ايضا مطابقـة المقامـات المختلفـة وانتاج الأشكال اللغوية المبتكرة ومنها كذلك ان المتلقـي لا تعـوزه الحيلـة أبـدا في فهـم هـذه الأشـكال الجديدة ولو كانت حداثتها حتى بالنسبة لتاريخ اللغة التي يستعملها بجملته كما لا تعوزه الحيلة أبـدا في فهم وجه مطابقة تلك الأشكال للمقامات التي تمثل اطارها الإنتاجي.

هذا وان على رأس تجليات المظهر الابداعي التي استفزت انتباه الديكارتيين **التجاوب النفسي بين المتكلمين في الخصائص السابقة (= التوافق في الافكار التي يثيرها الكلام).**

ان اشتراك المتكلمين في هذه الخصائص الابداعيـة عليـه بنـى الديكـارتيون نظريتهـم المشـهورة في "تشابه العقول".

غاية الأمر ان أهـم ما يميز المحطة الديكاتية في صياغة "الإشكال الفلسفي" المتعلق بالمسألة المعرفيـة، بالنسبة للتوليدية هو التساؤل عن حقيقة "المظهر الابداعـي للاستعمال اللغـوي" وان هـذا المظهـر مثـل بالنسبة للديكارتيين المنطلق نحو الاستدلال على نظريتين:

---

37 ـ انظر شومسكي 1966 – 1986a – 1988 .

ـ **نظرية تشابه العقول البشرية** اذ لولا هذا التشابه لما اشترك مستعملو اللغة في المظاهر الابداعية المذكورة آنفا. هذه النظرية تتضمن القول بوجود "عقل كلي" وفي هذا الإطار يجب أن نفهم استفادة الدرس النحوي الذي نشأ في رحاب الديكارتية من فكرة "النحو العام".

ـ **نظرية ان النوع البشري يختلف في طبيعته الاساسية عن اشياء العالم المادي فهذه الاخيرة** ذات طبيعة آلية تستوجب ان تكون صورة عملها "متوقعة" الى أقصى الحدود وفي ادق الجزئيات وذلك لأن هذا العمل يكون وفق تركيبها المادي الداخلي ووفق عناصر وعوامل تنتمي الى البيئة الخارجية . اما النوع البشري فيمتاز بحرية التصرف امام المثيرات الخارجية والداخلية والتي لا تقوم بالنسبة اليه الا بدور التحفيز والحث وحتى مع هذا الدور تكون مخالفة الانسان لمقتضى هذا الحث وذلك التحفيز امرا متوقعا[38].

---

38 ـ هذه المسألة كما هو معلوم النظر فيها قديم. (راجع في هذا الشأن مبحث الجبر والاختيار والارادة والكسب عند علماء الكلام) والذي يعنينا منها في هذا السياق، في المقام الأول التنبيه الى ان تصريح مؤسس التوليدية نفسه بان نظريته اللغوية تعتمد على النظريتين الديكارتيتين في: مسالة "المظهر الابداعي للاستعمال اللغوي" أصلا فلسفيا مكينا، يقدم الدليل الواضح على ان كل نظرية نحوية تقوم ـ صرحت بذلك أم لم تصرح ـ على "نسق من العقائد الكلامية" يقع منها موقع المناهج العامة والحدود التصويرية وتقع هي من هذا النسق موقع النظرية التفصيلية والبرنامج التنفيذي "ان موقع علم اللغة العام من العمل النحوي كموقع المناهج العامة والحدود التصويرية التي تعمل في قلبها الاعمال النحوية الخاصة وملخص هذا ان العلاقة بين المتكلم والكلام هي موضع نظرية تختلف فيها المذاهب وكل نحو يقوم ليكون تنفيذا لذلك النظرية المصورة [...] فاذا كان ذلك كان علم اللغة العام **مذهبا كلاميا** يتخذه اللغوي ويرجع فيه الى اصول نظرية مقيدة تقيده (...) ويعلم من ذلك كله ان المذاهب اللغوية كلها تنبني على مواقف كلامية ضرورية" [الطبيعة والتمثال].

المسافة التي تفصل «الخصائص المجردة» عن موازياتها في «الوجود المادي» بين السيبويهية والتوليدية

1- ان احد الاسئلة التي تمثل بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام السؤال حول العمليات العضوية التي تمثل الاساس المادي للمعرفة اللغوية. والواقع ان هذا السؤال به اتخذت التوليدية موقعها المتميز ضمن السياق العام للفكر الغربي. لكن يجب ان ننتبه الى ان هذا الموضوعَ ــ موضوعَ العمليات العضوية التي تكون الأساس المادي لنظام المعرفة الذي في حيازة العقل/الدماغ، النظام الذي من مكوناته المعرفة اللغوية بجميع ابعادها: الاكتساب والانتاج والإدراك والفهم والتأويل... ـ موضوع يمثل اكتشافه بالنسبة للتوليدية "حلما فلسفيا" دونه عوائق لايمكن تخطيها في الظروف الحالية للبحث العلمي في هذا الشأن. لكن في انتظار ظهور بشائر الأمل هناك **موضوع مؤقت** يمكن الاشتغال به على اساس انه يمثل التوطئة والتمهيد الطبيعيين نحو تحقق الحلم المذكور وهو **البحث النظري المجرد في خصائص "نظام المعرفة"** اما السؤال عن العمليات العضوية فهو سؤال عن العمليات التي تمثل بالنسبة لهذه الخصائص أوعيتها المادية.

ان هذا النموذج في ترتيب الاولويات اي في ترتيب ما يمثل متخيلا وأملا فلسفيا بالنسبة لما يمكن الاشتغال به عمليا واعتبار هذا الاخير التوطئة الطبيعية نحو تحقيق "المتخيل" الفلسفي، هذا النموذج استفادته التوليدية بزعم مؤسسها[39]، من مجريات الأمور في مجال العلوم الطبيعية. ان الكيفية التي تطورت بها النظريات في هذه العلوم والطريقة التي تكيفت بها مساطر التحليل والاستدلال تبعا لموجبات هذا التطور كل ذلك مثل بالنسبة للتوليدية إطارا ميتودولوجيا ذا قيمة مرجعية خاصة: فالاشتغال بالخصائص المجردة الواقعة في حدود الافتراض النظري في انتظار اكتشاف ما يوازيها من عمليات عضوية في الوجود المادي مثلث بالنسبة لتطور "العلوم" و "النظريات" مرحلة ضرورية « فالمشتغلون بالكيمياء في القرن التاسع عشر افترضوا، في اطار اهتمامهم بخصائص العناصر، نماذج مجردة لجملة من التركيبات الكيميائية. هذه النماذج قامت على "مفاهيم مجردة" نذكر منها "الجزيء" وَ"الجدول الدوري للعناصر"والتكافؤ الذري الخ...

ان ما يوازي هذه المفاهيم المجردة من خصائص عضوية في الوجود المادي كان يمثل بالنسبة للدرس الكيميائي في المرحلة التي شهدت ولادة هذه المفاهيم حلما وجب الدفع بعجلة الدرس الكيميائي في الاتجاه الكفيل بتحقيقه (...) غاية الأمر ان البحث النظري المجرد في الخصائص المذكورة

39-انظر شومسكي 1988 (الفصل الاول والخامس على وجه الخصوص).

كان الخطوة الاولى في درب طويل كان منتهاه اكتشاف[40] ما يوازيها من خواص في الوجود المادي (...). ان البحث في العقل ـ الدماغ يجب ان يكون جاريا على المنهاج ذاته فالصعوبات "المادية" الحالية التي تكتنف هذا البحث يجب حملها محمل "العوائق" التي كانت تمثل يالنسبة للدرس الكيميائي في ق 19 تحديا انطلوجيا (=هل الخصائص المجردة لها وجود مادي). فكما أن الافتراضات النظرية المجردة مهدت بالنسبة للدرس الكيميائي الطريق نحو اكتشاف مستويات جديدة في الوجود المادي اعمق وارحب فإن الاكتشافات الواقعة في حدود الافتراضات النظرية والتي يقوم بها الباحثون في مجال اللسانيات النفسية نرى انها تمهد الطريق نحو اكتشاف العمليات العضوية التي توازي تلك الخصائص المجردة في الدماغ»[41].

2- هذا المنهاج في ترتيب "الاولويات" النظرية قام في التوليدية على مقدمة جواز قياس العقل/الدماغ على موضوعات العلوم الطبيعية لكن ماهي المقدمات التي انبنى عليها افتراض جواز هذا القياس؟

ان الصياغة التفسيرية المعاصرة التي اقترحتها التوليدية للإجابة الافلاطونية في شأن المسألة المعرفية في صيغتها السقراطية جعلت المعرفة اللغوية امرا فطريا عاما وربطتها بموجب هذه الفطرية بالتكوين البيولوجي البشري المحدد وراثيا لأن هذا التكوين هو الذي يمثل بالنسبة لمنطق العلوم الطبيعية القاعدة المادية المشتركة بين افراد النوع البشري.

هذه اللغة المعاصرة في التعبير عن الاقتراح الافلاطوني القديم تولد عنها سؤال فتح بابا من المشاكل التي تستعصي على البحث اللغوي في صورته التجريدية الحالية وأم هذه المشاكل العلاقة التي

40-انظر في: Louis de Broglie :" *Continu et discontinu en physique moderne* " p 59 - 64
موقفا متميزا من هذا الضرب من الاكتشافات ونذكر ان هذا الموقف جاء من هذا الكتاب في سياق استعراض نظرية الفزيائي "بور" في التكامل بين المظهر الموجي والمظهر الجسيمي في الضوء ونظريته في مشكلة الحتمية في الفزياء الكوانتية. يقول هذا الفزيائي "ان الظواهر الذرية لا يمكن تفسيرها في اطار مسلمة الكوانتا انطلاقا من فكرتي السببية والعلاقات الزمانية والمكانية في وقت واحد (...) ان الدرس الفلسفي الذي يجب اسخلاصه من المسلمة الكوانتية هو ان هذه الاخيرة من جملة ما يلزم عنها من نتائج وموجبات ان الاحاطة بالفلواهر الذرية وصفا وتفسيرا تستوجب تدخل آلة القياس في هذه الظواهر وهذا التدخل يؤثر حتما في الشكل الذي تتخذه هذه الأخيرة وفي الطريقة التي نستوعب بها هذا الشكل بحيث يبقى استئثار هذه الظواهر بوصف الواقعية الفزيائية امرا مشكوكا فيه الى اقصى الحدود".
هذا الكلام يثير مشكلة طبيعة الحقيقة العلمية وحدود النظرية الفزيائية ودور التجربة والآلة الاستكشافية في تشكيل "المعرفة" فالقول بان ادوات القياس تؤثر في تشكيل صورة "الجسم" المبحوث عنه وخصائصه من معانيه ان هذه الأدوات هي التي تصنع هذه الخصائص وذلك الجسم بصرف النظر عن كون هذا وتلك واقعا فزيائيا مستقلا.
41 - شومسكي 1988.

ينبغي ان تقوم بين "الخصائص المجردة" والافتراضات النظرية عن الكيفية التي تتركب بها الوحدات[42] وعن المبادئ الضابطة لهذا التركيب، وبين ما يوازيها من خواص في "الوجود المادي".

في معالجة هذا التحدي الانطلوجي (=هل الخصائص المجردة لها وجود مادي) ذهب شومسكي الى انه يجب ان تعطى اهمية خاصة لدور الاسئلة الفلسفية في توجيه الشق المادي من برنامج البحث الذي يستهدف الطبيعة الاساسية للكائن البشري. وذلك لأن الاسئلة الفلسفية عن الخصائص المجردة ـ في زعمه ـ هي التي تحدد ما الذي يجب على الباحث في مجال العلوم الطبيعية ان يدرسه، يقول "فانطلاقا من افتراضات اللساني حول الاسئلة الثلاثة الاولى التي تمثل بالنسبة للبرنامج التوليدي في البحث اللغوي اطاره الفلسفي العام يستطيع الباحث المختص في دراسة الدماغ ان يتتبع ويتفحص العمليات العضوية التي تمثل بالنسبة للخصائص المجردة التي صاغتها النظرية اللسانية اوعيتها المادية.

ان اقل ما يمكن ان يقال عن دور الاسئلة المذكورة وعن الافتراضات المقترحة بشأنها هو انها تحدد للباحث المختص في دراسة الدماغ ما يجب ان يبحث عنه اي انها تثير فيه على الاقل فضول البحث في ما يوازي الخصائص المجردة من خواص في الوجود المادي"[43].

ان شومسكي في هذا التوجه يعطي للدرس الفلسفي دورا شبيها بالدور الذي كانت تحظى به الفلسفة على عهودها التقليدية الغابرة[44].

ويعجب المرء من عدم استنكاف الرجل من التصريح بانه يمارس الفلسفة في اسئلتها وظائفها الكلاسيكية استنكاف وكلائه وتلامذته من ذلك ـ ولاسيما في جامعات العالم العربي ـ بل انه لم يأل جهدا في الاستدلال على صحة منظوره هذا، وذلك انطلاقا من الكيفية التي تطورت بها النظريات في مجال البحث الفيزيائي والكيميائي وفي مجال العلوم الطبيعية بصفة عامة: **فافتراض الخصائص المجردة في**

---

42 ـ هذه الوحدات تمثل بالنسبة للدرس اللغوي تصورات ومفاهيم مجردة لا تعلم موازياتها في الوجود المادي.

43 ـ شومسكي 1988.

44 ـ هذا امر نلحظه ايضا في المقدمات التي يصدر بها كبار الفزيائيين ـ وكذا غيرهم من المشتغلين بالعلوم الطبيعية ـ كتبهم. انظر مثلا الكيفية التي كتب بها الفزيائي "هوكنغ" كتابه عن "تاريخ الزمان". ومما جاء في مقدمة هذا الكتاب: "لماذا نعتقد نحن ان ما نعرفه افضل؟ فماذا نعرف عن الكون وكيف نعرفه؟ ومن اين جاء الكون والى اين يصير؟ هل كان للكون بداية وفي هذه الحالة ماذا حدث قبل بدايته؟ وماهي طبيعة الزمان؟ وهل تكون له نهاية؟. "ثم بدأ بعدئذ مباشرة في استعراض جملة من اجوبة الفلاسفة القدماء عن بعض هذه الاسئلة على اساس ان هذه الأجوبة تمثل الاطار الفلسفي الذي انطلق منه المسار التصحيحي المعاصر.

جملة عريضة من مباحث هذه العلوم كان يمثل بداية الطريق نحو اكتشاف العمليات المادية التي تحمل هذه الخصائص(45).

وهكذا وفي سياق العمل بالنموذج القياسي أي قياس العقل/الدماغ ـ الوعاء الذي توجد في حيازته "المعرفة" التي تعد اللغة مكونا من مكوناتها ـ على موضوعات العلوم الطبيعية افترضت التوليدية أن البحث في خصائص الوعاء المذكور يجب ان يمر من الطريق نفسه اي قصر الطريق في الظروف الحالية على الدراسة التجريدية وإرجاء النظر في المبادئ الضابطة للخصائص المجردة في اطار خصائص الدماغ المادية الى حين.

3 ـ اللغويات وزوايا الانفتاح على العلم الطبيعي بين السيبويهية والتوليدية

ان السيبويهية انفتحت على العلم الطبيعي كانفتاح التوليدية عليه وهذا كما ذكرنا يمثل رافدا من الروافد الكبرى التي أمدتنا بإمكانات واسعة في المرادفة بين الاشباه والنظائر التصورية في كل من السيبويهية والتوليدية لكن يجب لفت الانتباه الى ان بين النموذجين فرقا في درجة الانفتاح وزاويته وكيفيته. وهذا الفرق إنما فضلنا لفت الانتباه اليه في هذا المكان بالذات لأن له صلة مباشرة بمشكل العلاقة بين "الخصائص المجردة" (=المفاهيم والمقولات والمبادئ الخ...) وبين ما افترض انه يوازيها من عمليات في الوجود المادي (=الدماغ).

ان ما يميز التوليدية عن السيبويهية في هذا الشأن هو "الحيثية الفلسفية" التي اتخذتها زاوية للنظر الى الظاهرة اللغوية وجوهر هذه الحيثية هو تحويل "الانشغال اللساني" من اللغة ـ النص الى اللغة ـ العقل/الدماغ.

ان للغة في مقتضى هذا التصور وجودين: "وجوداً في النص" و "وجوداً في العقل/الدماغ". وهذا الوجود الثاني هو الذي يمثل الانشغال الاساسي بالنسبة للتوليدية. وهو في ذلك قد حمل محمل "الوجود المادي" الذي يشتغل به الفزيائي والكيميائي من حيث انه يحتمل ان ينظر اليه من حيثيتين اثنتين: "الخصائص المجردة" والعمليات المادية التي توازي هذه الخصائص في الوجود المادي باعتبارها أوعية لها في هذا الوجود. وماتحقق لحد الآن من نظر لغوي في اطار التوليدية يتمحور كله حول الواجهة الاولى اما الواجهة الثانية فَتُمَثِّل في وجه التوليدية تحديا فلسفيا خطيرا لأن البحث في تفاصيلها وخصائصها دونه جملة من العوائق مصدرها اخلاقي في المقام الأول (=عدم امكان التجريب على النوع البشري). وهذا الضرب من العوائق كما هو معلوم تخطيها يستوجب "تحولات في نظام القيم" الغالب عليها انها لا تتم

45 ـ الاشارة هنا الى الأفكار والمفاهيم التي ذكرنا انها قامت في المراحل الاولى للدرس الطبيعي في مستوى التجريد كمفهوم الجزيء والتكافؤ الذري الخ...فالسؤال حول هذه الخواص بدأ سؤلا انطلوجيا اي سؤالا عن: "غيب" ليس في "الشهادة" قرائن مادية تدل عليه.

من جيل الى جيل بل من حقبة حضارية الى حقبة اخرى. (لاحظ مثلا نظام الرق والمخاض الطويل الذي مرت به البشرية قبل ان تستغني عنه ويصبح هذا الاستغناء "قيمة حضارية" يعتبر الاعتداء عليها: "فسوقا مدنيا" يعاقب عليه "القانون").

ان السيبويهية تتميز عن التوليدية بكونها بقيت عند حدود اللغة ـ النص اما اللغة كما هي في حيازة الذهن (=العقل/الدماغ) المتكلمي فقائمة عرضا في مستوى التآويل التي تحتملها السيبويهية وفيما يتسع له لازم نظرياتها من نتائج(46) نعدها ملزمة للسيبويهية وان لم يصرح بها سيبويه "فاذا كان سيبويه لم يقل ذلك بصراحة فإن نحوه يدفع اليه وكل ما دفع اليه نحو سيبويه فهو من نحوه. وهذا موقف نتخذه ونحن نعلم انه أبعد شيء عن التأويل فنحن لا نؤول شيئا حين ندفع بالمقدمات السيبويهية الى نهاياتها"(47).

ان الكيفية التي بنت بها السيبويهية اشكالها العامة ومبادئها الاساسية يمكن لمن شاء ان يعتمد على مرونتها الصورية العالية في تخريجها على كونها نموذجا للغة ـ العقل اي نموذجا للمعرفة والاكتساب بالاضافة الى كونها نموذجا للغة ـ النص. وقد سبقت الاشارة الى شيء من ذلك عندما ذكرنا انه يمكن ان يقال في تأويل من التآويل التي تحتملها النظرية النحوية العربية القديمة "ان النحوي العربي لم يهتم بالقول المنجز ولكنه اهتم بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة هي التي تكون الاساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث ان هؤلاء المتكلمين لايفعلون شيئا آخر [في الاكتساب والادراك والانتاج] غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول او تقصر".

ان الخصائص المجردة التي تمحورت حولها المبادئ والقوانين السيبويهية كان يوازيها في هذه الاخيرة تفسير لها باعتبارها موازية لخصائص الجسم الطبيعي في الوجود المادي.

ان الذي املى على السيبويهية هذه الزاوية في النظر الى الظاهرة اللغوية هو الكيفية التي بها ارتبطت بالعلم الطبيعي الذي عاصرته وعاشت في ظل تقاليده واعرافه، فسيبويه جاء نحوه مبنيا على

---

46 ـ معلوم ان قيام هذه الفكرة او تلك في لازم نظرية من النظريات غير قيامها في ملزومها فلو كانت فكرة اللغة ـ العقل قائمة في السيبويهية في حدود التصريح المقدماتي اذن لانفتح عليها بموجب ذلك من جهة المتكلمين باب واسع من التفريع والتعنيف ولاعتبرت طرفا مباشرا في المجادلات الكلامية حول المسألة اللغوية.

هذا واذا تذكرنا خصوصيات الاطار الذي نشأ فيه الدرس النحوي العربي وهو الإطار الذي كان الغالب عليه الطابع التعليمي تبين لنا ان النحو العربي ماكان أغناه عن ان تكون منزلته من علم الكلام منزلة الشريك في المطارحة الكلامية خصوصا أن علم الكلام كان يمثل بالنسبة للثقافة الاسلامية مصفاة رقابية يتحدد بواسطتها ما يجوز ان يتسرب الى الجماهير باعتباره معرفة صالحة للتلقين ومالا يجوز.

47 ـ "آية اللغة و وكبرياء النظر".

منوال ينبئ عن كونه كان يريد تقديم الدليل على صحة التوجهات العلمية في عصره[48] ومعلوم أن السيبويهية دشنت هذه الطريقة في الارتباط بالدرس الطبيعي الفزيائي بمعاملتها للعناصر والكائنات اللغوية معاملة الجسم الطبيعي اي من زاوية كونها امتدادا لأجسام العالم الطبيعي يصدق عليها من قوانين التغير ما يصدق على هذه الاخيرة.

ان قوانين التغير في الجسم الفزيائي مثلت بالنسبة للسيبويهية إطارا لتفسير الخصائص المجردة محور مبادئها ونظرياتها عن الجسم االغوي وقد استفاد هذا الوضع النظري من طبيعة المسافة التي تفصل في السيبويهية بين الخصائص المجردة المذكورة وخصائص الوجود المادي وهي مسافة مباشرة خلافا للتوليدية حيث ان استخلاص خصائص الوجود المادي الموازية لخصائص الوجود النظري المجرد يمثل حلما وأملا وليس ممارسة فعلية كما هو الشأن بالنسبة للسيبويهية.

ان الاختلاف بين السيبويهية والتوليدية من هذه الجهة راجع الى ان اللغة في الاولى اعتبرت امتدادا أنطلوجيا لأجسام العالم الطبيعي اما الثانية فتميزت بتحويل زاوية النظر من اللغة ــ النص (=الجسم) الى اللغة ـ العقل (/الدماغ).

هذا الفرق يترتب عنه فرق آخر وهو ان السيبويهية يمكن اعتبارها انغماسا كليا في العلم الطبيعي الفزيائي الذي عاصرته، اما التوليدية فقد جاءت بسبب من تحولها المذكور آنفا من اللغة ــ الجسم (=العبارة ـ النص) الى اللغة ـ العقل، انغماسا صريحا في الاسئلة الفلسفية الكلاسيكية المتعلقة بالمشكلة المعرفية التي تحتل الموقع المركزي من برنامجها العام ومن خلفيتها الفلسفية.

ان اللغة لا تدرس في التوليدية بهدف اكتشاف قوانين اللغة بل لاكتشاف قوانين العقل/الدماغ بما هو آلة للمعرفة (اكتسابا وانتاجا وتأويلا...). التوليدية مشروع فلسفي غايته القصوى ان تخرج هذه الاسئلة المعرفية من دائرة سلطة الدرس الفلسفي النظري الى دائرة انشغالات العلم الطبيعي المادي. وهي بذلك تقترح على فرع من فروع هذا العلم، وهو الفرع الذي يشتغل بالدماغ معطى بيولوجيا، تقترح عليه موضوعا جديدا وهو "العمليات العضوية" التي تتفاعل في الدماغ اثناء ممارسة "المعرفة" بمختلف أشكالها. وما التركيز على الشكل اللغوي لهذه المعرفة الا لكونها تقدم إمكانات غنية للاكتشاف والمعاينة "التجريبية" يمثلها التنوع الهائل في اللغات الطبيعية التي تحقق ذلك الشكل. اما السيبويهية فقد جاءت كما ذكرنا سابقا امتدادا ابستملوجيا مرنا لمباحث العلم الطبيعي الذي عاصرته. يؤكد ذلك، الدرجة العالية من الانسجام الذي قام بين مكونات جهازها الاصطلاحي ومعجمها المفهومي.

---

48 ـ د. أحمد العلوي: ـ "حلسات التكوين 86 ـ 88"

ـ *"Grammaire et Coranité"*

اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة
ووحدة العقائد الكلامية

العقائد الفلسفية التوليدية و نظائرها في "علم الكلام" العربي القديم

تقديـــم

الغاية التي نرجوها في هذه الفقرة لاترقى إلى الدراسة الموسعة والموازنة التفصيلية بين العقائد الكلامية التوليدية وبين ما شاع في اللغويات العربية النظرية (=علم الكلام) من نظائر عقدية تشبهها، بل القصد متوجه الى ما دون ذلك وهو التنبيه الموجز و الاشارة المجملة الى مظان الترادف والتشابه. فإذا حصل هذا التنبيه، و ان خف وزنه و دق مناطه، فقد بلغنا المبتغى و حققنا المرتجى. وهكذا فقد فضلنا أن نبني تعاليق هذه الفقرة على منوال بسيط لا تركيب فيه، مخالف لما ارتضيناه من سبل التعليق المفصل سواء في الفقرة السابقة، ام في مباحث هذه الاطروحة بجملتها. بحيث سنكتفي باستخلاص جملة من المواقف الفلسفية مستخرجة من مظانها عند مؤسس التوليدية[49] منقولة الى العربية، منبهين تنبيها خفيفا - لا يرقى كما ذكرت الى مستوى التعليق المفصل - الى ما يشبهها عند علماء الكلام القدماء. وسنراعي في هذا الاستخلاص الايجاز ما امكن اما في اختيار هذا الموقف او ذاك فسنراعي فيه معيارا واحدا وهو ان يكون النص - الموقف المنقول معبرا عن وجه من اوجه "النواة الاطروحية المميزة" التي تمثل جوهر الموقف التوليدي من إشكال "المعرفة" كما تنوولت في البحث الفلسفي المعاصر، وأن يكون لهذا الوجه نظير يشبهه أو يرادفه في المواقف الكلامية القديمة.

ان المسائل التي مثلت بالنسبة للنحو التوليدي اطاره الفلسفي العام و التي منها استمد ذلك النفَسَ التأملي الذي يكاد لا ينضب لم تخرج في جوهرها العام عن مسائل: الوضع والكسب ونظرية العلم الاضطراري في الكلام[50] وهل "امكان الكلام" يكتسب ام هل هو جزء من هذا العلم الاضطراري، وهذه المسائل كما هو معلوم مثلت بالنسبة لفلاسفة "علم الكلام" محور نظرهم في المسألة اللغوية. هذا مع فارق - لانمل من تكرار الاشارة اليه - بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية (=النظرية الكلامية)

49-نكتفي هنا في هذا الشأن بثلاثة أسانيد لشومسكي هي:

- "اللغويات الديكارتية" 1966.
- "المعرفة اللغوية: طبيعتها ومصدرها واستعمالها" 1986 - أ.
- "اللغة ومشكلات المعرفة" 1988.

50 - سننقل بعد قليل نصا للقاضي عبد الجبار يستفاد منه ان اللغة في الاختيار الفلسفي لهذا الأخير جزء من الطبيعة الاساسية للانسان اي جزء من فطرته - والفطرة الحظ المشترك بين افراد النوع البشري - وان المكتسب في الكلام ليس صورته في هذه الطبيعة الاساسية ("إمكان الكلام") وإنما مران آلة الكلام وحصول مستلزماته وانعقاد شروط انقداحه وخروجه الى حيز الفعل وهي: العلم والارادة والآلة الخ...

وهو ان الاولى يجب ان نميز فيها بين وجهين توأمين (=مرتبطين برحم تصورية واحدة) هما: برنامج الدراسات النظرية العامة والاصول التصورية المقيدة من جهة، وهذا البرنامج يمثله نسق العقائد الفلسفية حول مسائل العقل والمعرفة، اما الوجه الثاني فهو التصاوير النحوية التفصيلية التي تتنزل من البرنامج المذكور منزلة التنفيذ التصويري (=دراسة تفاصيل الصور العامة المبنية في البرنامج العام)[51].

هذا في اللغويات التوليدية اما في اللغويات العربية القديمة فالأمر فيها على خلاف ذلك اذ ان هذه اللغويات لم تتحقق في شكل مشروع واحد متجانس قائم على ذلك الضرب من التواصل الحميم والمباشر بين البرنامج النظري (=الكلامي) العام و النظريةالنحوية التي تفصل صوره العامة فالسيبويهية كما ذكرنا في مكان سابق مثلت حلا وسطا بين مذاهب علم الكلام «ولو كان في النحو العربي ما يشم منه رائحة مذهب من المذاهب الكلامية لا شتد عليه قول المذاهب الكلامية و لكنه كان حلا وسطا بين مذاهب علم اللغة العام (=علم الكلام) واذا كانت مذاهب علم اللغة العام تبنى ثم تبنى عليها الأنحاء التفصيلية فما كان ذلك الا لانطلاق التصوير في هذه المذاهب اما عند العرب القدماء فإن التصوير كان محرما و ان مورس ممارسة خفيفة في مواقع اخرى اذ يكون المصور بينا كالعبارة الخارجة فإن كان خفيا مغيبا لم يغامر أحد بالتصوير ولهذا كانت المذاهب الكلامية كلها (علم اللغة العام) مدخلا الى المباحث اللغوية العربية و كانت هذه المباحث منتجعا تجتمع عنده هذه المذاهب»[52].

بناء على هذا فإن الموازنة في هذه الفقرة ـــ كما ذكرنا في مقدمتها ـ موازنة لا بين التوليدية والسيبويهية ولكن بين التوليدية في شقها الفلسفي واللغويات العربية في صورتها النظرية (=الكلامية) لا في صورتها النحوية التفصيلية.

* * *

51 ـ انظر تفاصيل هذا التمييز في "الطبيعة و التمثال".

52 ـ "الطبيعة و التمثال".

1 - «المعرفة ليست القدرة»[53] و«العلم الاضطراري ليس كسبا بشريا»[54]

لقد جاء الموقف التوليدي من "إشكال المعرفة" في صورتها التي اثيرت بها في اطار البحث الفلسفي المعاصر، ردا على الموقف السلوكي الذي ملخص زعمه في هذا الشأن أن المعرفة نظام من العادات العملية والمهارات الانجازية ليس غير وأن المظهر الابداعي في استعمال اللغة لا يناسبه في اطار هذا التصور ان يفسر الا باعتباره من تجليات القدرة على "القياس" التي يكتسبها المتكلم بمقتضى حيازته للعادات والمهارات المذكورة، اي ان قدرة المتكلم على انتاج تراكيب جديدة مظهر من مظاهر قدرته على القياس. فهو ينطلق من العناصر التي منها تكونت تجربته اللغوية (جملة العادات والمهارات الانجازية المكتسبة) و يقيس عليها. ان مزية هذا التصور عند اصحابه انه يجنبنا الوقوع في متاهات العقلانية الديكارتية المغرقة في التجريد. و الاشارة هنا بطبيعة الحال الى فكرة "الجوهر الثاني" التي لجأ اليها ديكارت لتفسير الخصائص التي استثناها من دائرة مبادئ "آليات التماس".

اما الرد التوليدي على هذا التصور فيمكن تلخيص جوهره على النحو الآتي: "إن القول بأن المعرفة هي عين "الاستعداد" و "القدرة" العملية على الكلام قول مستحيل بالبداهة. و ذلك لأن القدرة و الاستعداد بهذا المعنى امر متغير و ليس مشتركا بل يقع فيه التفاضل بين المتكلمين اما "المعرفة" فلا تفاضل فيها بينهم. فالقدرة على الكلام قد يفقدها المتكلم لأسباب عارضة و بزوال هذه الأسباب تعود القدرة. وفي الفترة التي تكون القدرة فيها على الكلام مفقودة تبقى المعرفة اللغوية في حيازة المتكلم. وافتراض امتلاك هذه المعرفة هو الذي يفسر كيف يمكن للمتكلم ان يستعيد القدرة العملية على الانجاز اللغوي بعد زوال الأسباب العارضة التي أدت الى فقدها. المعرفة اذن لايجوز ان نتخيل أنها عبارة عن نظام للقدرات والاستعدادات لأن هذه تتعرض للفقد وتبقى المعرفة ويمكننا بواسطة اسلوب المناورة اللفظية ان نميز بين المستويين بالقول إن الأمر يتعلق بقدرتين: القدرة التي قد تتعرض للفقد (وهي القدرة على الاستعمال الفعلي) والقدرة التي تبقى ولا تزول وهي المعرفة الفطرية"[55].

ان إشكال المعرفة والفرق بينها وبين القدرة إشكال قديم تنوول في المباحث الكلامية في إطار مسألة الكسب والاضطرار ومسألة علاقة الانسان بالظاهرة اللغوية وهل هي علاقة بالطبع والاقتضاء أم بالعرض والاتفاق.

---

53 - شومسكي

54 - القاضي عبد الجبار.

55 - شومسكي 1988.

لن نستطيع، على كل حال، ان نحيط في هذه العجالة بكل كتب المتكلمين القدماء، لكننا سنكتفي بالاشارة الى جملة من الأسانيد انتخبناها دون غيرها نظرا لشيوع متونها في هذا الشأن. انظر مثلا:

- فخر الدين الرازي "مفاتيح الغيب" ج 26 - ص 187.
- ابو نصر الفارابي "كتاب الحروف" ص 77 - 80.
- ابو عثمان الجاحظ "رسائل الجاحظ" ج 1 - ص 140 - 143.
- ابو عثمان الجاحظ "الحيوان" ج 1 - ص 30 - 34.
- ابن جني "الخصائص" ج 1 - ص 239[56].
- القاضي عبد الجبار "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 ص 211 - 212 - 213.

ونستعرض فيما يلي نصين وجدتهما أبين ما في هذه الأسانيد دلالة على صدق ما زعمت من أن المتكلمين القدماء انشغلوا بمسألة اللغة وهل هي منحة فطرية ام كسب بشري. و اول هذين النصين مقالة للجاحظ جعل فيها "القدرة على البيان" مناطا لانقسام الوجود، الى موجود مستدل (مبين) وموجود غير مستدل و هذا الأمر اشتهر في لغة التوليديين بلفظ آخر وهو كون "اللغة مقصورة على النوع البشري وعامة في افراده". اما النص الثاني فهو للقاضي عبد الجبار وهي مقالة مباشرة وصريحة في مسألة الكسب والفطرة الضرورية:

أ - "ووجدنا كون العالم، بما فيه، حكمةً، ووجدنا الحكمة على ضربين شيء جُعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة، فاستوى بذاك الشيء العاقل وغير العاقل في جهة الدلالة على انه حكمة واختلفا من جهة ان احدهما دليل لا يستدل والآخر دليل يستدل، فكل مستدل دليل وليس كل دليل مستدلا، فشارك كل حيوان سوى الانسان جميع الجماد في الدلالة وفي عدم الاستدلال، **واجتمع للانسان ان كان دليلا مستدلا ثم جُعل للمستدل سبب يدل على وجوه استدلاله ووجوه ما نَتَجَ له الاستدلال وسموا ذلك بيانا**"[57].

تعريف البيان بحسب ما جاء في هذه المقالة انه "سبب جعل (مبنيا للمجهول لا للمعلوم) للمستدل يدل على وجوه استدلاله" وهذا التعريف من معانيه ان السبب المذكور ليس كسبا بشريا بل هو منحة جعلت له ضرورة وجودية.

---

56 - يتميز ابن جني عن سابقيه في هذا الخصوص بكونه استعمل لفظاً في هذا الشأن استأثر به دونهم وهو "قابلية النفوس للاكتساب".

57 - "الحيوان" ج 1/ص 33.

ب ـ ويذكر القاضي عبد الجبار في سياق الاستدلال على ان العلم بالكلام ضروري وليس مكتسبا، ان العلوم اللغوية لو كانت مكتسبة لصح من العاقل ان يكتسبها عند المشاهدة الاولى فكان لا يحتاج الى تكرار المشاهدة والمطاولة في الاختبار. كما ان اختلاف احوال العقلاء في مقدار ما يحصل لهم من المعرفة بالكلام وفي مدة اكتمال هذا الحصول يعتبره القاضي عبد الجبار دليلا آخر «على انه (اي العلم بالكلام) ضروري والعادة[58] فيه مختلفة...»

يقول القاضي عبد الجبار في دليل آخر على ان العلم بالكلام ضروري وليس مكتسبا "ولو كان مكتسبا لوجب ان يكون دافعا عن النظر في دليل وقد عرفنا ان هذه العلوم لا دليل عليها لانها كالمشاهدات[59] لو لم تكن **ضرورية** لما صح حصول العلم أصلا لأنه إذا لم يكن هناك دليل استدل به على ذلك فكيف يمكن ان يكون مكتسبا".

وفي السياق الاستدلالي ذاته يضيف القاضي عبد الجبار: «ولهذه الجملة قلنا ان المعرفة بالحساب لا تكون الا ضرورية[60] لأنها معرفة بجمع قدر الى قدر، فالحال فيها ما قدمناه لأنه لافرق بين العلم بالفرق بين المدور والمربع، وبين العلم بالفرق بين العشرة والمائة ولا فرق بين العلم بما اذا انضم بعضه الى بعض كان مربعا وبين ما اذا ضم بعضه الى بعض كان مائة في ان **جميع ذلك لا يكون الا ضروريا** لكنه ربما يدق ويلتبس كما قد يدق كثير من المدركات فيحتاج في تمييزه الى تكرار الإدراك والتأمل **ولا يمنع ذلك من كونه ضروريا**. فكل هذه العلوم لا تخرج عما ذكرناه وان كانت العبارات تختلف فيه لأن ضرب العدد في العدد ليس الا من باب الجمع، لكن المراد بالضرب جمع الخمسة خمس مرات والمراد بالجمع جمع خمسة الى خمسة. **فاللقب مختلف والمعنى متفق** فكذلك القول في القسمة انها تفريق الجمع. فالعلم بكيفيتها كالعلم بالجمع لأنا كما **نعلم باضطرار** ان بعض الاجسام اذا ضم الى بعض يكون مربعا فكذلك نعلم اذا فرق بعضه عن بعض كيف يكون حاله **فكذلك القول في الأعداد والعلم بالكلام وتركيبه يجري على هذا النحو** لأن المتكلم يجب ان يكون عالما بأفراد الكلام ويعرف ما اذا ضم بعضه الى بعض يكون ضربا من الكلام ومفارقته لغيره وكذلك القول في تفريق بعض عن بعض

58 ـ هذا التمييز بين "الضروري" و"العادة" هو المرادف التام للتمييز التوليدي في المناورة اللفظية التي تضمنتها مقالة شومسكي السالفة بين المعرفة (=الضرورة) والعادة (=القدرة العملية).

59 ـ يقصد بالمشاهدات هنا ما يقصده التوليدي بالتمثيلات المستبطنة (سنرى مصداق هذه المرادفة لاحقا).

60 ـ الغريب في هذه المقارنة بين المعرفة اللغوية والمعرفة الحسابية والهندسية التي لجأ اليها القاضي عبد الجبار في الاستدلال على فطرية المعرفة اللغوية أنها نفسها المقارنة التي اعتمد عليها شومسكي في السياق الاستدلالي ذاته. وهذا من عجائب "الصدف" حقا. انظر كتاب "القواعد والتمثيلات" 1980 انظر على وجه الخصوص الفقرات الأخيرة من الفصل الاخير من هذا الكتاب وكذلك الفقرات الاخيرة من الفصل الثاني ومن الفصل الاول.

فالعلم بذلك ضروري على ما ذكرناه»[61]. هذا ويضيف القاضي عبد الجبار في سياق آخر كلاما يستفاد منه الفرق بين"المعرفة" و"القدرة" من نفس الحيثية التي اعتمد عليها شومسكي في كلامه السابق وهي حيثية القصور العضوي. يقول في سياق الاستدلال على ان المكتسَب في الكلام "مران الآلة" وليس "إمكان الكلام أصلا": "لأن الكلام يحتاج الى العلم بتصريف الآلة التي هي اللسان وغيرها على بعض الوجوه، كما يحتاج الى آلة مخصوصة، فاذا لم يعلم الطفل ذلك او لم تكمل آلته **لم يمكنه ايجاده** وصار ذلك بمنزلة من لا يعلم الأفعال المحكمة في **تعذره عليه**. ولذلك متى علم ذلك ومرن عليه **فعل الكلام**»[62].

2 ـ الأوضاع اللغوية وكيفية اكتسابها

النصوص والاسانيد الآتية نرى انها تقدم صورة موجزة عن اهم ما قيل في اللغويات النظرية العربية القديمة في شأن مسألة الاكتساب اللغوي وطبيعة علاقة الإنسان بالمعرفة اللغوية، وهي المسألة التي جرت عادة التوليديين على وصفها بالمسألة الافلاطونية اي كيف تتم للانسان المعرفة بسنن الكلام (=أوضاع اللغة و مقاييسها)؟.

1 ـ اللغة تكتسب بقانون "العادة" و "المران" اما "السجية" فيتوقف دورها على خلق القدرة على الكلام التلقائي انطلاقا من مقتضى "العادة" بحيث يصبح الكلام عند المتكلم "يجري اكثره على غير روية ولا فكرة". [ابن وهب الكاتب: "البرهان في وجوه البيان" ص 253/250]

2 ـ اللغة تحصل "بالمنشإ والوراثة"

[أبوحيان التوحيدي "الإمتاع والمؤانسة" ج 1 ـ ص 116/115]

3 ـ "الجاهل بتأليف الكلام وأساليبه على مقتضى ملكة اللسان اذا حاول العبارة عن مقصوده و لم يحسن، بمثابة المقعد الذي يروم النهوض ولا يستطيع **لفقدان القدرة عليه**"

[ابن خلدون "المقدمة": ص ـ 439/438]

---

61 ـ "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 ـ ص 213/210 ونذيل هذا التوثيق بكلام لشومسكي في كتابه المشار اليه في الهامش السابق ونترك للقارئ حرية التعليق:

"Il est sûr que; pour l'essentiel, cette capacité à manier le systeme numérique ou les proprietés spatiales abstraites n'est pas une chose qui s'apprend ...."(règles et représentations p 40)

وقد ورد هذا الكلام في سياق الاستدلال على أن الأنظمة المعرفية ـ واللغة واحد منها ـ قوالب تدخل في تكوين شيء واحد هو "الملكة المعرفية".

62 ـ "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 7 ـ ص 22.

يعنينا من كلام ابن خلدون هذا أمران أولهما ربطه الجهل بتأليف الكلام على مقتضى ملكة اللسان بالقصور العضوي وهو ربط يذكر بشغف التوليديين بربط قانون نمو اللغة عند الطفل بقانون النمو العضوي عنده اما الأمر الثاني فهو انه يتضمن موقفا من مسألة المعرفة بتأليف الكلام على مقتضى ملكة اللسان وهل هي الاستطاعة والقدرة العملية على "العبارة عن المقصود" أو لا. وهذه ايضا ـ كما رأينا ـ من أمهات المشاكل التي اشتغلت بها فلسفة النحو التوليدي.

4 ـ "ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات ان الصواب للعرب في لغتهم اعرابا وبلاغة **امر طبيعي** ويقول كانت العرب تنطق بالطبع وليس كذلك وانما هي **ملكة لسانية في نظم الكلام** تمكنت ورسخت فظهرت في بادئ الرأي انها جبلة وطبع...هذه الملكة انما تحصل **بممارسة كلام العرب** وتكرره على السمع و التفطن لخواص تراكيبه **وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية** في ذلك التي استنبطها اهل صناعة اللسان **ولاتفيد حصول الملكة بالفعل في محلها**".

[المقدمة: ص 562 ـ 563]

هذا الكلام يتضمن موقفا صريحا من مسألة "المعرفة اللغوية" وهل مصدرها التجربة (=البيئة "والممارسة") او انها عبارة عن "امرطبيعي" مصدره الفطرة والخلقة البشرية . والظاهر ان موقف ابن خلدون في هذا الشأن جاء جاريا على منهاج السلوكيين[63] اذ يستفاد من كلامه هذا أن "الملكة اللسانية في نظم الكلام" ليست "امرا طبيعيا" وترجمة هذا بألفاظ التوليديين أن الحقائق اللغوية ليست من

---

63 –ويؤكد هذا مقالة له صريحة في هذا الشأن يقول فيها "الملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد اخرى حتى ترسخ صورته" [المقدمة ص: 400]

هذا ونلفت الانتباه الى ان كلام ابن خلدون في هذا الشأن لانكاد نحصل فيه على مذهب واحد واضح في المسألة اذ وصف اللغة مرة فقال انها "ملكة" وفي اخرى فقال انها "ملكة في اللسان بمنزلة الصناعة" [المقدمة ص 568 ــ 569] الا ان تقريره بان "السمع ابو الملكات اللسانية" [المقدمة ص 546] وان "الملكات لا تحصل الا بتكرار الافعال لأن الفعل يقع اولا وتعود منه للذات صفة تتكرر فتكون حالا ومعنى الحال انها **صفة غير راسخة**. ثم يزيد التكرار فتكون ملكة اي **صفة راسخة**" [المقدمة ص 554] وان "مؤلف الكلام هو كالبناء او النساج والصورة الذهنية المنطبقة كالقالب الذي يبني فيه او المنوال الذي ينسج عليه" [المقدمة ص 572]

وان الشكل الاسلوبي الذي يتخذه الكلام "عبارة عن المنوال الذي ينسج فيه التراكيب او القالب الذي يفرغ فيه" وان القوالب ترتبط "بصورة ذهنية للتراكيب المنتظمة **كلية** باعتبار انطباقها على تركيب خاص وتلك الصورة ينتزعها الذهن من **اعيان التراكيب واشخاصها** ويصورها في الخيال كالقالب او المنوال" او ان فعل المتكلم في اختياره للتراكيب يقتصر على رصها "في ذلك المنوال رصا كما يفعله البناء في القالب أو النساج في المنوال حتى يتسع القالب بحصول التراكيب الوافية بمقصود الكلام" [المقدمة ص 570]. كل ذلك يؤكد غلبة التصور السلوكي التجريبي على مذهب ابن خلدون في مسألة طبيعة المعرفة اللغوية ومصدرها وكيفية اكتسابها.

قبيل ما يعرفه المتكلمون من غير سابق تدريب، وانما تحصل الملكة اللسانية في نظم الكلام "بممارسة الكلام" و"تكرره على السمع" وهذا مرادفه في اللغة التوليدية عبارة السلوكيين ان المعرفة اللغوية نظام من العادات الانجازية وانها تحصل بالتجربة وليست اعتبارا فطريا غريزيا (أو "أمرا طبيعيا" على لغة ابن خلدون في النص المذكور).

من جهة اخرى يتضمن كلام ابن خلدون موقفا من مسألة القوانين النحوية الصناعية وهل هي مطابقة لمحتوى الملكة اللسانية او لا وذلك تمييزه بين "العلم باللسان" وهو "معرفة القوانين العلمية التي استنبطها اهل صناعة اللسان" وبين "حصول الملكة" وطريقة "الممارسة" والمران. هذا التمييز يذكر بتمييز شومسكي الشهير بين صورتين لحصول المعرفة باللغة: حصولها بالمعرفة الفطرية وهذه واقعة في حدود اللاوعي والتلقائية بالاضافة الى كونها مشتركة وحصولها بالمعرفة النظرية وهذه ملكة اخرى غير سابقتها لأنها واقعة في حدود الوعي والمعالجة الصناعية وهذه الملكة ليست مما يتكون عند الكائن البشري بشكل فطري.

5 ـ وفي العلاقة بين اللغة والعقل والدماغ وهل هي علاقة تولد عضوي أَوْلا وصلة ذلك بالمسألة الاكتسابية يقول القاضي عبد الجبار « فإن قالو ان تولد الابن من الأب هوكتولد الكلمة من العقل وحر النار من النار وضياء الشمس من الشمس، قيل له ان الكلمة لا تتولد من العقل لأنها قد تحصل من غير العاقل وقد يحصل العقل في من لايمكنه الكلمة. وإنما صح ترتيبها بالعلم على سبيل الاختيار من الفاعل لا لأنها تتولد من العقل فإن قال: أردت بالكلمة العلم قيل له: إن **العلم هو نفس العقل اذا اشير به الى العلوم الضرورية** وان اردت **العلوم المكتسبة** وما يجري مجراها فذلك مما لا يتولد عن العقل لخلو العاقل منه وصحة ذلك فيه». [القاضي عبر الجبار "المغني" ج 102/5].

هذا الكلام الأخير من معانيه ان العلوم الضرورية (=المعرفة الفطرية) يتصور فيها التولد العضوي عن العقل "تولد الابن من الاب" و "حر النار من النار وضياء الشمس من الشمس". أما العلوم المكتسبة (=المعارف التجريبية) فلا يتصور فيها ذلك. هذا وان من عجائب الصدف هنا ايضا ان النظر في إمكان قياس صدور اللغة عن العقل على صدور ضياء الشمس من الشمس نجده في مواطن كثيرة من كتب مؤسس التوليدية: انظر مثلا الفصل الخامس من كتاب "القواعد والتمثيلات" حيث الاستدلال على إمكان المقارنة بين دراسة العمليات العضوية التي تمثل داخل الدماغ الاساس المادي للمعرفة اللغوية ولعملياتها وبين دراسة ردود الفعل النووية الحرارية وعملياتها داخل الشمس، الردود الناتجة عن الطاقة الضوئية المنبعثة من المحيط الخارجي للشمس.

6 ـ المسائل التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطار مساءلتها الفلسفية العام تمحورت كما رأينا حول جملة من الجوانب بعضها متعلق بالاكتساب وبعضها متعلق بالادراك وبعضها بالمظهر الإبداعي وبعضها متعلق بطبيعة المعرفة اللغوية ماهي.

نجد عند ابن سينا في كتاب الشفاء [الجملة الاولى "المنطق" الفن الخامس "البرهان" ص 190 وما بعدها]، جملة من التعريفات انتظمتها هذه الزوايا الاربع . فقد حد اللغة بكونها: "ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية **بغير روية تنحو تماما مقصودا**" وتقييد الافعال الإرادية المذكورة في هذا الحد بكونها تصدر عن الملكة النفسانية "بغير روية" يذكرنا بالحاج التوليديين كلما ذكروا ان "العقل يقوم بعمليات حوسبية دقيقة مستعملا تمثيلات عقلية دقيقة ومحددة" على ان ذلك يتم من غير "اعمال فكر اوتأمل".

وقد اضاف ابن سينا الى هذا الحد لطبيعة المعرفة اللغوية حدودا ثلاثة اخرى يستفاد منها قيام التمييز عنده بين "قوة النفس المستعدة للاكتساب" وهذه يسميها "ذهنا" و"جودة تصور ما يرد عليها" وهذه يسميها "فهما" وجودة الحدس وهي عنده الاحاطة بجزئيات "ما يرد على النفس" في زمن قصير. وهذه يسميها "ذكاء".

"الذهن" اذن و "الفهم" و "الذكاء" عناصر في تعريفات ابن سينا اولها مرتبط بمشكل الاكتساب والثاني مرتبط بمشكل الادراك والثالث بمسألة المظهر الابداعي وهذه بالاضافة الى تعريف اللغة بكونها "ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بغير روية" تمثل بالنسبة للتوليدية كما رأينا اسئلتها الفلسفية الاساسية.

7 ـ وفي الكيفية التي تتفاعل بها "المعرفة اللغوية الفطرية" والتجربة اللغوية جاء في مقالة للقاضي عبد الجبار ميزفيها بين الأمرين بتسمية الاولى علما "اضطراريا" حاصلا "ببديهة العقل" "لايجوز اختلاف احوال العقلاء فيه" والثانية "علما اختباريا " يختلف باختلاف اللغات وباختلاف أحوال العقلاء فيه، مايلي:

«واعلم انه لا يمتنع ان يُعْلم بالاختبار مقاصد المخاطبين باضطرار. ولولا الاختبارُ المتقدم لم يعلم ذلك حتى يختلف الحال في هذه المعرفة بحسب **طريقة الاختبار** وما يمكن فيه وما لايمكن **لأن العربي يعرف مقاصد العربي بالاختبار**، ولهذا نرى العرب تعرف من مقاصد العرب ما لاتعرفه من مقاصد العجم لما لم يكن فيه من الاختبار ما امكنه في العرب، ولذلك يعرف الاخرس بالاشارة من حال صاحبه مالا يعرفه غيره لأنه قد اختبر من ذلك ما لم يختبره غيره، والوالدة ربما عرفت من اغراض الصبي الصغير عما لايفهم من القول مالايعرفه غيرها لفضل اختبارها فاذا صح ذلك لم يمتنع ان يُعْرف بالاختبار من حال الواحد والجماعة ما يقع وما لايقع، وما يمتنع وما لايمتنع ويكون **هذا العلم مما**

يحصل باضطرار عن طريق العادة لأنه مباين للعلوم الحاصلة ببديهة العقل الذي لايجوز اختلاف أحوال العقلاء فيه من حيث كان هذا العلم يفتقر الى الاختبار الذي قد تفترق احوالهم فيه».

["المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 - ص 37]

القاضي عبد الجبار يثير المسألة اذن من زاوية ما يشترك فيه العقلاء وهو ما يحصل معرفته ببديهة العقل، وما لا يشتركون فيه وهو ما يحصل بالاختبار. وهي نفس الزاوية التي تناول منها التوليديون المسألة ذاتها. فالعربي والعجمي في لازم مقالة القاضي يشتركان في "العلم الاضطراري" الذي آلته "بديهة العقل" التي ليست مناطا للاختلاف ويختلفان في العلم الاختياري الذي آلته " العادة". وندعو القارئ الى الموازنة بين مقالة القاضي ومقالة شومسكي الآتية:

"ان الطفل اذ يبدأ في مباشرة عملية الاكتساب اللغوي يكون في حيازته اطار تصوري غني يمثل جزءا من معرفتنا الفطرية المشتركة. وهذه المعرفة جزء من تكويننا البيولوجي الذي يقتصر دور التجربة تجاهه على ايقاضه وتفجير امكاناته وشحذه واغنائه بتفاعل الطفل مع أفراد النوع البشري ومع معطيات العالم المادي المحيط به. هذا التصور نرى انه حل ممكن لمشكلة افلاطون"

[شومسكي 1988]

كما ان الفارابي له مقالة في هذا الشأن بينها وبين سابقتها شبه وثيق. يقول "واول ما يفعل شيئا من ذلك يفعل بقوة فيه بالفطرة **وبملكة طبيعية لا باعتياد له سابق** قبل ذلك ولا بصناعة واذا كرر فعل شيء من نوع واحد مررا كثيرة حدثت له **ملكة اعتيادية** اما خلقية او صناعية".

[الحروف ص 135]

هذا الكلام يؤكد ان الخصومة بين المذهب الفطري والمذهب السلوكي في تفسير المعرفة اللغوية وهي الخصومة الحاضرة بامتياز خاص في كتابات شومسكي الفلسفية خصومة قديمة كانت تلقي بظلالها على كل طرف شارك في الحوار الكلامي الفلسفي العربي القديم.

8 - نصادف عند الجرجاني في اسرار البلاغة تعريفا للظاهرة اللغوية بأن "مادة الصناعة" فيها "الاجزاء المختلفات في الشكل والهيئة" وان الآلة التي تشتغل بها اللغة في مبادئها يمثلها قانون "ايجاد الائتلاف في المختلفات" وانه "كلما كانت اجزاؤها اشد اختلافا في الشكل والهيئة ثم كان التلاؤم بينها مع ذلك اتم والائتلاف أبين كان شأنها اعجب والحذق لمصورها اوجب".

[اسرار البلاغة ص 118]

ان التمييز بين هاتين الجهتين في تكوين الظاهرة اللغوية يذكرنا بالتمييز التوليدي بين ما يستهدف بالوصف وهو مظاهر التنوع والاختلاف ويسمونها "خصائص النظام الحوسبي الذي تحدده اشكال

التراكيب اللغوية المختلفة ومعانيها في اللغات المختلفة" [شومسكي 1988] وبين ما يستهدف بالتفسير وهو "مظاهر النظام الثابت غير المتنوع اي المبادئ الكلية التي تمثل بالنسبة للغات الانسانية المختلفة قاعدتها الاستنباطية وكذا الوسائط (=البرامترات) التي ان وضعت في وضع من الأوضاع المسموح بها في لغة من اللغات جعلت للبنية التركيبية في هذه اللغة خصائص غير خصائصها في لغة اخرى تستوجب تثبيت الوسائط المذكورة في اتجاه آخر". [شومسكي 1988]

"ان اللغات البشرية تبدو مختلفة جدا لكن هذا الاختلاف لا يناسبه ان يكون جزءا من الطبيعة الاساسية لتلك اللغات بل ان نظام الكون في مظاهره المادية المباشرة واللغة جزء من هذا النظام يستوجب ان نفترض أنَّ اللغات المختلفة قد صيغت من طينة واحدة تمثل طبيعتها الاساسية المشتركة وهذه الطينة يناسبها في هذه التصور ان يفترض أنها تنضبط بمبادئ ثابتة غير متغيرة هي التي اصطلحنا عليها بالنحو الكلي، اذا كانت مهمة الواصف في البحث اللغوي تتمثل في تحديد النظام الحوسبي الذي يفسر الظواهر اللغوية المختلفة فإن مهمة المفسر أصعب لأنها تجاوز هذا التحديد الذي يتعامل مع الظواهر في تنوعها واختلافها الى بيان كيف يمكن اشتقاق هذه الظواهر من المبادئ الكلية غير المتغيرة بعد تثبيت قيم المتغيرات (=الوسائط)". [شومسكي 1988]

هذا ونجد مظاهر عملية لهذا المنحى في الاجتهاد والسعي إلى الإحاطة "بالمختلفات في الشكل والهيئة" بمبدإ واحد يمثل قاعدة "ائتلافها" في كل مبحث من مباحثهم الاساسية في النظر النحوي التفصيلي (راجع مثلا تعليقاتنا على مبحث نظرية س ـ خط في الباب الثالث من القسم الأول وكيف قامت هذه النظرية عندهم على مبدإ "ايجاد الائتلاف في المختلفات" (=استخلاص ماهو مشترك بين الأنواع المركبية المختلفة) راجع في السياق ذاته موازنة مفصلة اقمناها بين هذا المنحى التوليدي والمنحى السيبويهي في الإحاطة بمظاهر التنوع والاختلاف المنحى الذي قام على مبدإ التمييز بين الشكل الميزاني العام وصوره التلفيظية المختلفة).

9 ـ وفي الفرق بين مايمكن تحصيله بالملكة الطبيعية وما يحصل بالملكة الصناعية (او ما عبر عنه التوحيدي بالفطرة والفطنة [الامتاع ج 2 ص 139] وما عبر عنه ابن فارس بالاعتماد والتلقن [الصاحبي ص 30]). يقول ابن خلدون: "في ان ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم، والسبب في ذلك ان صناعة العربية انما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية لا نفس كيفيةٍ فليست نفس الملكة وانما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ولا يحكمها عملا(...) وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها فإن العلم بقوانين الإعراب انما هو **علم بكيفية العمل** ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة، والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما

بتلك القوانين اذا سئل في كتابة سطرين الى اخيه او ذي مودة او شكوى ظلامة او قصد من قصوده اخطأ فيها عن الصواب واكثر من اللحن، و لم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على اساليب اللسان العربي" [المقدمة ص 560]

و ادعو القارئ الى الموازنة بين هذا الكلام وبين نصوص ثلاثة نقلتها بتصرف الى العربية من كتاب "اللغة ومشكلات المعرفة":

أ ـ في الاجابة عن سؤال هذا نصه: "هل يمكن استعمال نتائج النحو التوليدي في مجال تعليم اللغات والترجمة؟. "جاء رد شومسكي على النحو الآتي: « ان قدرة الانسان على مزاولة النشاط العلمي في مختلف مجالات الحياة من غير قدر كبير من الالتفات الواعي والتأمل الشعوري المقصود في مبادئ هذا النشاط تمتاز دائما بالسبق الزمني بالنسبة الى المعرفة العلمية النظرية التي تحاول فهم هذه المبادئ وصيانتها، فالمهندسون منذ أمد بعيد كانوا ينجزون اشياء معقدة تستدعي مبدئيا درجة عالية من المهارة كبناء الجسور مثلا. فقدرتهم على ذلك الانجاز لم تكن متوقفة على حيازة العلوم الهندسية في صيغتها الدقيقة المعاصرة(...). وعلى العموم وبصرف النظر عن كون بناء الجسور مهمة أسهل بكثير من مهمة تعليم اللغات والترجمة فإن الاجابة عن سؤالك هي ان اللسانيات الحديثة ليس بحوزتها ما يمكن ان تساعدك به في هذا الشأن...بل ان علم النفس واللسانيات قد جرا على المشتغلين في المجالات اللغوية ذات الطابع العملي التطبيقي الكثير من الضرر والأذى اذ يتظاهران بأنهما يقدمان إجابات حاسمة وحلولا نهائية في هذا الخصوص...». [شومسكي 1988 (فصل المناقشات)]

ويضيف شومسكي في السياق ذاته ان "حقيقة التعليم ان 1% منها تتعلق بالطريقة التربوية والنسبة الباقية تتعلق بترغيب الطلبة في المادة وجعلها مشوقة وبأن يكون هؤلاء الطلبة على بينة من الضرورة التي تستوجب تعلم المادة المذكورة".

يقول الجاحظ في كلام بينه وبين هذا شبه وثيق: "لأن من أعون الأسباب على تعلم اللغة فرط الحاجة الى ذلك، وعلى قدر الضرورة اليها في المعاملة يكون البلوغ فيها والتقصير عنها"

[الجاحظ الحيوان ج 5 ص 290]

ب ـ « إن مهمة الطفل الذي يتعلم لغة من اللغات الطبيعية ومهمة النحوي الذي يبحث في بنية هذه اللغة وخصائصها تتشابهان في وجوه وتختلفان في وجوه اخرى عديدة. فالخصائص والمبادئ التي يسعى النحوي الى اكتشافها عناصر واقعة في حيازة الطفل عن طريق المعرفة الحدسية البعيدة كل البعد عن التأمل الواعي. ومن مظاهر هذا الوجه الاساسي من أوجه الاختلاف بين عمل الطفل وعمل النحوي ان الطفل تتم له المعرفة بالقاعدة (ص) في مدة زمنية قياسية اما النحوي فلا يكتشف ان هذه

القاعدة (ص) وغيرها من القواعد الجزئية جزء من بنية الملكة اللغرية، لا يكتشف النحوي ذلك الا بعد جهد نظري مضن». [شومسكي (الفصل الثاني) 1988]

ج ـ "ان للملكة اللغوية من حيث هي عملية مادية بعض الخصائص المجردة هي ما نحاول الاقتراب منه في صياغتنا للمبادئ التي نصفها بكونها مبادئ للنحو الكلي. هذه الخصائص نحرص في صياغتنا لها على ان تكون مقيدة بما فيه الكفاية بحيث يصح ان نزعم بأنها تجيز للعقل البشري ان يكتسب لغة من نوع خاص وبأنها تمثل في نفس الوقت عائقا دون اكتساب لغات اخرى ممكنة لكن من نوع مباين، اي اللغات التي لا يمكن تعلمها بواسطة الملكة اللغوية. هذا وانه من الجائز ان نتصور إمكان اكتساب مثل هذه اللغات لكن شريطة أن نفترض أن هذا الاكتساب يجب ان تكون آلته ملكة اخرى غير الملكة اللغوية. كالملكة التي يستعملها الانسان مثلا في محاولته فهم مبادئ العالم المادي بالاعتماد على البحث النظري والتجريب والاستدلال..." [شومسكي 1988 (الفصل الخامس)]

10 ـ من مشهور النظريات التوليدية كذلك في طبيعة الملكة اللغوية ان من خصائص هذه الاخيرة ان سرعة تثبيت الوسائط تتم بالنسبة للغة الام موضوع التجربة اللغوية الأصلية الاولى اما بالنسبة للغة أخرى مختلفة محور تجربة لغوية طارئة فإن تثبيت الوسائط لا يتم بنفس السرعة بل قد لا يتم أصلا اذا تأخر زمن التجربة أكثر من المعقول.

هذا الموقف له نظائر في اللغويات العربية القديمة:

أ ـ منها: قول الجاحظ "فاللغتان اذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتها" [البيان ج 1 ص 368]

ب ـ ومنها قوله ايضا "متى وجدناه [اي الترجمان] ايضا قد تكلم بلسانين علمنا انه قد أدخل الضيم عليهما لأن كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها وتعترض عليها **وكيف يكون تمكن اللسان منهما مجتمعين** فيه كتمكنه اذا انفرد بالواحدة وانما له **قوة واحدة** فإن تكلم بلغة واحدة استُفْرِغت تلك القوة عليها وكذلك **ان تكلم باكثر من لغتين** على حساب ذلك تكون الترجمة لجميع اللغات" [الحيوان ج 1 / 76 ـ 77].

ج ـ ومنها قول ابن خلدون "وانظر من تقدم له شيء من العجمة كيف يكون قاصرا في اللسان العربي أبدا، فالأعجمي الذي سبقت له اللغة الفارسية لا يستولي على ملكة اللسان العربي ولا يزال قاصرا فيه ولو تعلمه وعلمه وكذا البربري والرومي والافرنجي قل أن تجد أحدا منهم محكما لملكة اللسان العربي وما ذلك الا لما سبق الى ألسنتهم من ملكة اللسان الاخرى". [المقدمة ص 569]

د ـ الا ان لابن جني في هذا الشأن مقالة نَحا فيها منحى مغايرا استمد فيه من فكرة المبادئ الكلية المشتركة بين اللغات استمدادا مباشرا وصريحا لا يحتاج الى تأويل جاء فيها:

"وايضا فإن العجم العلماء بلغة العرب وان لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن **قواهم** في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها وتزيد في تنبيههم على أحوالها **لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وترامیها الى الغاية الجامعة لمعانيها.**" [الخصائص ج1 ـ ص 243].

11 ـ ان الخلاف بين المنظور الفطري والمنظور التجريبي في تفسير كيفية حصول المعرفة اللغوية ظهر في اللغويات النظرية العربية القديمة في سياق تفسير مبدإ المواضعة:

ـ السكاكي ـ مثلا ـ من أتباع المنظور السلوكي وذلك قوله في تعريف الكلام انه "صناعة مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات إلفية" [مفتاح العلوم ص 81].

ومن انصار هذا الاتجاه ايضا: الرازي وذلك قوله: "وذلك لأن العقل لا طريق له الى معرفة اللغات بل ذلك لا يحصل الا بالتعليم، فإن حصل التعليم حصل العلم به والا فلا اما العلم بحقائق الاشياء فالعقل متمكن من تحصيله" [مفاتيح الغيب ج 2 ص 176].

ـ وابو بركات الانباري وذلك قوله "الاترى ان اللغة لما وضعت وضعا نقليا لا عقليا لم يجز اجراء القياس فيها واقتصر فيها على ما ورد به النقل". [لمع الادلة في اصول النحو ص 48]

ـ والشهر ستاني وذلك قوله: "لو قدرنا انسانا خاليا من العبارات كلها ابكم **لا يقدر على النطق** لا نشك ان نفسه لا تحدثه بعربية ولا عجمية ولا لسان من الالسن وعقلُه يعقل كل معقول وان كان يعرى عن كل مسموع ومنقول. فَعُلم ان الكلام الحقيقي هو الحروف المنظومة التي في اللسان والمتعارف من اهل اللغة والعقلاء ان الذي في اللسان هو الكلام، **ومن قدر عليه فهو المتكلم ومن لم يقدر عليه فهو الاعجم فعلم من ذلك ان الكلام ليس جنسا ونوعا في نفسه،** ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني بل هو مختلف بالمواضعة والاصطلاح والتواطؤ حتى لو تواطأ قوم على نقرات واشارات وزمرات لحصل التفاهم بها كما حصل بالعبارات". [نهاية الاقدام ص 323]

مقالة الشهرستاني هاته تندرج في صلب مسألة المعرفة اللغوية وهل هي عين القدرة العملية على الانجاز ام هل هي شيء مستقل عن هذه القدرة. ومذهبه في هذه المسألة كما تنطق بذلك ألفاظ مقالته هو أنهما شيء واحد فالكلام "من قدر عليه فهو المتكلم ومن لم يقدر عليه فهو الأعجم".

ان اعتبار الكلام هو القدرة العملية عليه، جرَّ الشهرستاني رأسا إلى إنكار "النحو الكلي": "فالكلام ليس جنسا ونوعاً في نفسه ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني" وبهذا نفهم الحاح شومسكي في

دراساته الفلسفية على ابتداء الكلام بتحديد الفرق بين المعرفة والقدرة واعتبار القول بتطابقهما والقول باختلافهما مقدمتين يلزم عنها نظريتان مختلفتان.

12 ـ من مشهور النظريات التوليدية عن طبيعة المعرفة التي يمتلكها المتكلم عن الحقائق اللغوية وعن الكفاية العالية التي يمتاز بها توظيفه لهذه الحقائق في كلامه الحر رغم التعقيد الشديد الذي يطبع البنية الحوسبية لهذه الحقائق ان المعرفة اللغوية لا تكون بأسباب **ومسوغات** منطقية كتفضيل القاعدة البسيطة مثلا على القاعدة المعقدة. وهذا لا يمكن تفسيره بشكل مناسب الا في اطار فكرة "التكوين الفطري" الذي من خواصه ان الخصائص الناتجة عنه لا تراعى **المسوغات** المنطقية. يقول شومسكي في هذا الشأن: "لقد استدللنا بما فيه الكفاية على أن اللغة توظف مبدأ الاعتماد على البنية بدلا من القواعد التي تراعي مبدأ التتابع الخطي وذلك رغم أن البنية الحوسبية التي تستوجبها تلك القواعد في ضوء موجبات هذا المبدإ الأخير هي على قدر كبير من السهولة واليسر بالنسبة الى الجهد الحوسبي الذي يتطلبه مبدأ الاعتماد على البنية. ان الطفل سيجد صعوبة كبيرة في تعلم اللغة البسيطة في بنيتها الصورية رغم انه يستطيع، بصورة تلقائية وبسرعة مدهشة، تعلم اللغة الأشد تعقيدا من غير تدريب سابق، وذلك لأن المطلوب منه في تعلمه للغة ذات البنية الصورية البسيطة بنية التتابع الخطي ان يقوم بعمليات حوسبية شعورية بدلا من الاعتماد اللاشعوري على العمليات الحوسبية الآلية التي تقوم بها الملكة اللغوية بصفة تلقائية وبسرعة تفوق كل التوقعات. ان هذه الملاحظة البسيطة تتضمن مقاربة متواضعة لمشكلة افلاطون والكيفية التي يمكن انتهاجها في تناول هذه المشكلة [...] لماذا يقع اختيار الطفل في نشاطه الحوسبي المرتبط بالممارسة اللغوية اكتسابا وإنتاجا على القواعد الأشد تعقيدا دون القواعد الأقل تعقيدا؟ هذا الأمرلا يمكن تفسيره الا باعتباره خاصية فطرية من خصائص الملكة اللغوية البشرية والخاصية الفطرية تمتاز بكونها لا تراعي المسوغات المنطقية كمسوغ تفضيل الاسهل على الاصعب مثلا".

[شومسكي 1988]

وفيما يلي نستعرض جملة من مقالات اللغويين العرب القدماء التي تناولت مسألة المعرفة اللغوية من زوايا بينها وبين الزاوية التوليدية قرابة نظرية وثيقة:

أ ـ "إن هذه العبارات والتقديرات غير حقيقية اي ليست امورا عقلية بل اصطلاحية مختلفة باختلاف الأعصار والأمم. ولهذا لو وقع التواضع من أهل الاصطلاح على أن يكون التفاهم بنقرات وزمرات لقد كان ذلك جائزا" [سيف الدين الامدي" غاية المرام ص 100]

ب ـ "وليس من حق الكلام أن يكون مفيدا كما ان من حق القادر ان يكون حيا لأن كونه كلاما لو اقتضى ذلك لاقتضاه في الشاهد والغائب وفي علمنا **بجواز كلام غير مفيد** دلالة على فساد هذا القول" [القاضي عبد الجبار: "المغني" ج 107/7]

ج ـ "تأليف الكلام فعل اختياري متصرف في وجوه شتى". [ابن حزم "الاحكام" ج1 ص 29]

د ـ "وذلك ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولو لا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بارادة اللافظ ،فكما ان اللافظ يطلقه دالا على معنى ... فيكون ذلك دلالته ، كذلك اذا اخلاه عن اطلاقه في الدلالة بقي غير دال"

[ابن سينا ـ كتاب الشفاء ـ الجملة الاولى ـ الفن الاول "المدخل"]

هـ ـ "لا مجال للعقل في اللغات" [الغزالي "المستصفى" ج1 ص 165]

و- "نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى ان يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو ان واضع اللغة كان قد قال ربض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي الى فساد". [الجرجاني "دلائل الاعجاز" ص 35]

ز- "ان اللغة لا تثبت قياسا" [المقدمة ص 454]

ح ـ "وقد علم ان العقل لا يوجب وضع اللغة أصلا فضلا عن استعمال عبارة مخصوصة في امر معين" [القاضي عبد الجبار "المغني" ج16 ص 359]

ي ـ "وانما فزع العقلاء الى الحروف في المواضعة لأنها أسهل وأوسع ومع التأمل لايوجد ما يقوم مقامها" [الخفاجي "سر الفصاحة" ص 45]

يبدو من هذه المقالة ان الخفاجي يذهب في المسألة مذهب أن بناء اللغة وتنظيمها اختير فيه "الأسهل" وهو مذهب مخالف لمذهب السابقين الذي استشهدنا بنصوصهم في هذا الشأن.

وههنا أمر وجب لفت الانتباه إليه وهو أن هذه النصوص وإن كان بعضها يحتاج إلى قدر غير يسير من التخريج والتأويل قد يبلغ حد التعسف في بعض الوجوه إلا أنها مع ذلك تبقى دليلا عاما مناسبا على أن اللغويين العرب القدماء قد انشغلوا ـ من بين ما انشغلوا به من المسائل المتصلة بطبيعة الاكتساب اللغوي ـ بالنظر في قضية المسوغات والموجبات المنطقية (كمسوغ الأسهل والأصعب) وهل لها دخل في توجيه الاختيارات المتبعة في بناء مادة اللغة وتنظيم بنيتها. فصلاحية النصوص المذكورة لمجرد الاستدلال المجمل على هذا الأمر هو قصارى مانرجوه منها في هذا السياق.

13- يقيم القاضي عبد الجبار حدودا بين "المواضعة" و "الكلام" يستفاد منها ان هذا الاخير أصل والمواضعة عرض فيه وينسب التنوع والاختلاف الى هذا العرض دون أصل "الكلام" وان المواضعة ليس

لها تأثير في كون الكلام كلاما، وان تصرف المتكلمين فيما يجوز توظيفه من امكانات الكلام وما لايجوز في لغتهم هو عين المواضعة.

النظر في هذه المسألة يذكر بالجدل التوليدي الشهير في التمييز في الظاهرة اللغوية بين "النظام الثابت غير المتنوع" ومظاهر الاختلاف الممكنة.

يقول القاضي: "فإن قال قائل: هلا حددتم الكلام بأنه الحروف المنظومة اذا حصلت مفيدة، وليس ثمة في كتب الشيوخ ان الكلام لا يكون الا مفيدا، إلى ما شاكله من الالفاظ الدالة على ما سألناكم عنه؟ قيل له: لأن أهل اللغة قد قسموا الكلام الى مهمل لا يفيد، لأنه لم يتواضع عليه، وإلى مستعمل مفيد، فلو كان ما ذكرتم صحيحا لم تصح منهم هذه القسمة، ولأن الكلام يصير مفيدا بالمواضعة، **ويكون الكلام صحيحا وليس للمواضعة تأثير في كونه كلاما كاملا**، كما لا تأثيرله في كونه صوتا. ولذلك يقول القائل منهم من غير مدافعة. تواضع العرب على الكلام فحصل مفيدا بالمواضعة ويكون الكلام صحيحا، يبين ذلك **ان الكلام مهيأ لصحة المواضعة عليه كالاشارة والحركة**، فكما أنهما لايصيران كذلك إلا بالمواضعة فكذلك الكلام"[64].

[المغني في ابواب العدل والتوحيد ج 3 ص 10]

الفصل في هذه المقالة بين "الكلام" و"المواضعة" فصل بين الجوهر العام الثابت الذي لااختلاف فيه وبين الصور المختلفة التي يتخذها بحسب ما يسميه القاضي في مكان آخر بخصوصيات "الاختبار". ويتعزز هذا المنحى في تصور المسألة بكلام له في سياق آخر جاء فيه:

"اعلم ... أن الكلام من جملة الأفعال المحكمة التي لا تصح الا من العالم بكيفيتها ولذلك يصح من العالم بالعربية ان يتكلم بها ولايتأتى منه ان يعبر عن ذلك المعنى بالفارسية فإن كان يعلم المواضعة الفارسية امكنه ان يعبر بها عن ذلك المعنى وتعذر ذلك منه بالعربية". [المغني ج 16 ص 191]

14 ـ وفي السياق ذاته نجد عند الشهرستاني تمييزا بين "اللغة" و"المواضعة" يجري في شكله العام على منوال ما افادته مقالة القاضي عبد الجبار السابقة. وهوتمييز انجر في آخر المطاف الى الإقرار بأن **اللغات المختلفة لها جنس عام تنتسب اليه:**

---

64 ـ جاء في النص الأصلي "فكما أنهما لايصيران كذلك بالمواضعة فكذلك الكلام" والمعنى على ذلك ظاهر البطلان والتناقض بالإضافة إلى ما حرره القاضي قبل هذا الكلام. ولأجل ذلك فإن النص لايستقيم إلا بأحد أمرين:

(i) إما تقدير أن الناسخ قد أسقط سهوا أداة الاستثناء (إلا) قبل قوله (بالمواضعة).

(ii) وإما تقدير أنه قد أطاف سهوا أداة النفي (لا) قبل قول القاضي (يصيران).

أ ـ فاللغة في تعريفات الشهرستاني: "معان في ذهن الانسان مختلفة الاعتبار" وهي من حيثية أخرى "معاني **كلية مجردة متحدة متفقة**" والمتكلم يعالج هذه المعاني بآلات هي "التمييز العقلي والتفكير النفساني والتصوير الخيالي".

ب ـ اما المواضعة فهي عنده "تقدير للمعقول في المحسوس".

واذا كان "المعقول" اسما جامعا للمعاني المذكورة في التعريف السابق فإن "المحسوس" هو ما يتحقق "عربيا أو عجميا أو هنديا أو روميا أو سريانيا أو عبرانيا" [نهاية الاقدام ص 319]

وفي سياق آخر يؤكد الشهرستاني هذا المنحى في تصور المسألة وذلك تمييزه بين "الأقوال العقلية والنطق النفساني" والصورة التي تتخذها هذه الأقوال في اللغات المختلفة بحيث "يكون اللسان معبرا عنها تارة بالعربية وتارة بالعجمية ان كان منطقيا وبالإشارة والايماء ان كان أبكم" [نهاية الاقدام ص 326]

ولهذا نعجب من إقرار الشهرالستاني، في كلام آخر بينه وبين هذا الذي لخصنا هنا تناقض واضح بأنه "لوقدرنا إنسانا خاليا من العبارات كلها ابكم لا يقدر على نطق لم نشك ان نفسه لا تحدثه بعربية ولا عجمية ولا لسان من الالسن ... فعلم من ذلك ان **الكلام ليس جنسا ونوعا في نفسه ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني بل هو مختلف بالمواضعة**". [نهاية الاقدام ص 323]

ويؤكد هذا التناقض الغريب وان تمييزه بين الكلي الثابت والخاص المختلف هو الأصل المطرد في تصوره لهذه المسألة قوله أيضا: «فعلم من ذلك ان الذي حصل من **الخيال** غيرٌ والذي حصل في **النفس** غيرٌ وان الذي حصل في **العقل** غيرٌ ومن امكنه التمييز بين هذه الاعتبارات سهل عليه تقدير النطق النفساني والقول بأن ذلك **المعنى جنس ونوع من المعاني له حقيقة لا تختلف** والذي في الخيال واللسان **ليس جنسا ونوعا حقيقيا ثابتا بل يختلف ذلك بحسب الاصطلاح والمواضعة**. وعلى امكان التعبير من حال الى حال ومن شخص الى شخص ومكان الى مكان وذلك **ليس كلاما حقيقيا ولا نوعا متنوعا** ويتبعه الذي في الخيال من الصور والأشكال عن الحروف والكلمات التي في السمع وعن المبصرات والمدركات التي في البصر لكن **المعاني التي في النفس حقائق موجودة** تتردد فيها النفس بنطقها الذاتي وتمييزها العقلي» [نهاية الاقدام ص 326]

3 ـ النظرية النحوية ومبادئ العمل العقلي

ـ « ان الحقائق التي يعرفها المتكلمون عن بنية اللغة يعرفونها من غير سابق تدريب. وهذا لا يمكن تفسيره الا بشيء واحد وهو ان تلك الحقائق جزء من المعرفة التي تنمو في عقل/دماغ الطفل الذي ينشأ في محيط لغوي معين. وهذا معناه ان تلك الحقائق انما استطاع المتكلم ان يعرفها لسبب بسيط وهو **ان العقل الانساني لا يعمل الا بهذه الطريقة**.

ان خصائص التراكيب اللغوية والتي نجتهد في استخلاصها بالطرق النظرية المجردة المعروفة نفترض انها تعبر عن **مبادئ العمل العقلي** تلك المبادئ التي تصور ـ من حيث كونها جزءا من الملكة اللغوية البشرية ـ الكيفية التي يشتغل بها العقل الانساني في إنتاجه وتأويله للتراكيب الجديدة» [شومسكي 1988].

خلاصة هذا الكلام ان **العقل الانساني يعمل بطريقة واحدة في كل اللغات**. هذا وان الكيفية التي انبنى بها في التوليدية هذا القول الفلسفي والجوهر التصوري الذي يؤسسه يملي علينا هنا ايضا القول بأن الأمر يتعلق بإحدى النتائج التي تحتملها السيبويهية على المستوى الكلامي ولو على تأويل بعيد، أصل البعد فيه انحصار مظاهر الاختلاف والتنوع، التي تعاملت معها السيبويهية، في اللغة الواحدة.

الإشارة هنا الى **مبدإ اشتغال "الآلة العاملية" (=او العقل العاملي") بطريقة واحدة وبمبادئ عامة مشتركة في كل الابواب بحيث ان كل باب من هذه الابواب يمكن اعتباره "تأويلا خاصا" من التآويل التي تحتملها مبادئ هذه الآلة.**

ـ « ان المعرفة التي يمتلكها الطفل عن القواعد والمبادئ التي تنضبط بها لغته وحيازته لها في مدة زمنية قصيرة وحجم هذه المعرفة ودرجة غناها بالنظر الى قصر التجربة اللغوية التي يمربها ومحدوديتها كل ذلك يدل على أن المعرفة المذكورة نظام فطري محكوم بمبادئ التكوين البيولوجي، مستقل عن التجربة وان العوامل البيئية يقتصر دورها كما هو الشأن بالنسبة لكل مكون من مكوناتنا الخلقية الفطرية الثابتة على تحفيز ذلك النظام واخراجه من حيز القوة الى حيز الفعل. ولأجل ذلك فإن احتملات التنوع والاختلاف ليست من نتائج التنوع الذي تفرضه العوامل البيئية فقط بل هي قبل ذلك من قبيل ما يسمح به الاستعداد الفطري الثابت». [شومسكي 1988]

إن السيبويهية لم ينتبه أصحابها الى نتائج نظريتهم على المستوى الكلامي ـ كما ذكرنا سابقا ـ ربما استجابة لأغراض اجتماعية وثقافية[65]. ونذكر هنا في هذا الشأن ان انبناء السيبويهية على مبدإ استقلال الموازين عن صورها التلفيظية واستقلال الأشكال العامة عن الصور التي تحتمل التحقق بها في كل باب وعلى ان الأشكال الميزانية العامة يجب أن تكون على قدر من التجرد والمرونة الصورية والاستقلال عن المتغيرات المادية (=الابواب=التجربة) بحيث يصح ان تكون أصلا لكل احتمالات الاختلاف والتنوع الذي يطبع الابواب والصور التلفيظية المختلفة المندرجة تحت كل باب (=وهذه ترادف التنوع الذي يطبع التجربة اللغوية)، قلت ان انبناء السيبويهية على كل ذلك تلزم عنه على المستوى الكلامي نتيجة فيما يتعلق بطبيعة المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم بينها وبين نظرية شومسكي

65 ـ راجع تحليلا مفصلا في هذا الشأن في "الطبيعة والتمثال" (الفصل الاخير).

في هذا الشأن ترادف بَيِّنٌ... اما اعتبار "الخصائص التركيبية معبرة عن مبادئ العمل العقلي" فنتيجة تكاد تكون صريحة في البلاغة الجرجانية التي حولت العاملية ومبادئها من كونها قوانين للعبارة الى كونها تصويرا لما يجري في الفكر المتكلمي يقول الجرجاني في تعريف الفكر « ومعلوم ان الفكر عند الانسان يكون بأن يخبر عن شيء بشيء او يصف شيئا بشيء او يضيف شيئا الى شيء أو يشرك شيئاً في حكم شيء أو يخرج شيئاً من حكم قد سبق منه شيء او يجعل وجود شيء شرطا في وجود شيء وعلى هذا السبيل. وهذا كله **فكر في امور معلومة معقولة زائدة على اللفظ**». [دلائل الاعجاز ص 378]

ويقول في ان النظم يكون «على الوجه الذي اقتضاه العقل»: «الفائدة في معرفة الفرق بين نظم الكلمة انك اذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلمة أن توالت ألفاظها في النطق بل ان تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل» وان «النظم صنعة يستعان عليها بالفكر» وانه «لا يقوم في وهم ولا يصح في عقل ان يتفكر متفكر في معنى اسم من غير ان يريد اعمال فعل فيه وجعله فاعلا له او مفعولا او يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل ما يريد جعله مبتدءا او خبرا او صفة او حالا او ما شاكل ذلك» [الدلائل 374].

النحو في هذا الكلام قانون للفكر قبل ان يكون قانونا للغة فالعمليات والقواعد النحوية من إضافة ووصف واخبار ...الخ. - بصرف النظر من كون كلام الجرجاني بشأنها يفيد بأنها في نموذجه سابقة لما يدعى في لغة المعاصرين بالملء المعجمي هي "تعبير عن مبادئ العمل العقلي" وكأني بالجرجاني في ذلك يقيم نظرية حول الكيفية التي تتحول بها تلك المبادئ العقلية (=الفكرية) الى كائنات كلامية هي تلك التي يتخذها النحوي محورا لنظره[66].

---

66 -راجع دراسة مفصلة عن هذه المسائل في كتاب "الطبيعة والتمثال" (الفصل الثالث من الباب الثاني والمعنون ب "تصاوير الحيازة او تمثال المتكلم") ومما جاء في هذا الفصل عن الحدود بين عمل النحاة وعمل البلاغين في اللغويات العربية القديمة مايلي:

«يقرر الجرجاني ان نحو الفكر كما سميناه راجع في أساسه الى قضية التعليق والبناء فلا نظم في الكلمة ولاترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها ببعض وتكون كلمة سببا لأخرى. ويرجع الجرجاني في إبراز فكرته الى مفاهيم النحو، فإن التعليق ان تربط اسما بفعل برابطة الفاعلية او المفعولية او تربط اسما بآخر عن طريق الخبرية او الوصفية او التأكيد أو البدلية او الحالية او التمييزية...الخ ويقرر الجرجاني ان هذه الروابط النحوية راجعة إلى المعنى لا إلى اللفظ... الارتباط بين الفعل والفاعل هو ترتيب للمعاني في النفس ينتج عنه ارتباط بين الكلمات في النطق. اذن اعتمادا على هذا المثال يمكن ان يقال بأن المعاني التي يقصدها الجرجاني هي المعاني الوظيفية العاملية والتابعية. كان الجرجاني يؤكد ان الترتيبات العاملية ترتيبات لمعان في النفوس...وإذا شئنا قلنا إن الجرجاني يقرر أن الترتيبات النظمية ترتيبات فكرية وان الانجازات المعجمية التي تمثلها ترتيبات للالفاظ ليست إلا تعبيرا عن الترتيبات النظمية. ⇐

4 - "مفاتيح " شومسكي و"أبواب" سيبويه

يقول شومسكي:

« إن النحو الكلي يمثل بالنسبة لنظريتنا الأصل التفسيري العام الـذي نطمـح الى أن يكـون اطـارا تنسجم باعتباراته المرنة الظواهر الملاحظة ـ على ما تنطبع به من مظاهر الاختلاف والتنوع ـــ ونستطيع بواسطة مبادئه ان نستنتج وان نتوقع أن هذه الظواهر ينبغي ، بمقتضى المادة الاولية الـتي قدمـت للملكـة اللغوية والتي تخرجها من طور "الحالة الاولى العامة" المشتركة بين افراد النوع البشـري الى طـور "الحالـة الراهنة الخاصة"، ينبغي ان تكون على شاكلة معينة بدلا من أن تكون على شاكلة أخـرى وهكـذا فإنـه إذا ما استطعنا ان نمضي قدما في صياغة نظرية للنحو الكلي وفي تهذيب هذه الصياغة كلمـا اسـتوجبت ذلك نتائج تجاربنا على المواد اللغوية الاولية (=الظواهر الملاحظة) فإن ذلك سيكون معناه اننـا نمشـي في الاتجاه الصحيح لحل مشكلة افلاطون في المجال اللغوي.

إن مبادئ النحو الكلي على هذا الاعتبار يجب ان يكون هامش الاستثناءات بالنسبة اليها منعدمـا جملة وتفصيلا وليس ضيقا فحسب وذلك لأن هذه المبادئ يفترض فيها انها تمثل الملكة اللغويـة. وهـذه الاخيرة هي عندنا بمثابة "الإطار العام" الصالح لأي لغـة إنسـانية والـذي لا يمكـن ان يكـون الاختـلاف اوعدم الاطراد عرضا من اعراضه. لكن الحقيقة التي تبسط ظلالها الكثيفة علينا بشـكل مسـتمر وبمقـدار كبير من الحدة **وبدون رحمة** هي ان "اللغات" البشرية التي تمثل الملكة المذكورة اطارا عاما لها عـالم يعـج بالاختلافات ومشهد على درجة عالية من التوتر الفسيفسائي الذي يمثل بالنسبة لنظريتنا في النحو الكلي موردا او معينا ثابتا للتهديد الفلسفي لا يكاد ينضب وما المحاولات الحثيثـة الـتي يبذلهـا النحـاة في إطـار التوليدية لتجديد النظرية وتطويرها إلا سعي نحو الاقتراب من منابع ذلك المعين والإحاطة بكـل مـا يـرد

⇐ من هذه الجهة لا يتناقض فكر الجرجاني مع فكر النحاة بل يكون مكملا لفكرهم ذلك ان النحاة، العامليـة عندهـم هي قانون وجود اللغة **وكما ان الانطلوجيا مبحث في الوجود من حيث هو وجود فإن العاملية مبحث في القول من حيث هو قول اي انها تنصرف الى ذكر المقولات العامة** التي سبيلها ان تنطلق الى اي واقع لغوي وتكون فيه. ان اللغة شيء مستقل عن الذات المفكرة عند النحاة اما النظم فهو عند الجرجاني شيء متصل بالذات المفكرة ومن هـذه الجهـة يكون فكر الجرجاني مكملاً لفكر النحاة وهو مكمل لأنه لا ينقض أساس الفكر اللغوي العربي بل يعتمد عليه في بحث اشكالية النظم وهو مخالف له لأنه يربط النظم بالذات المفكرة، ولذلـك نجده يحصي أنـواع الارتباطـات الممكنـة بـين المقولات النحوية...وهو امر لا يفعله النحاة الذين يرتبطون بفكـرة المسـافة العامليـة وحدهـا. ذلـك ان احصـاء أنـواع الارتباطات امر ممكن وضروري حيث تربط اللغة بالفكر فإن ميكانيزم الفكر يسمح لنـا باكتشـاف مفهـوم القضيـة او الجملة وهذا ما كشفه المنطق والنحو الاوربي الكلاسيكي القائم عليه وهو كذلك ما كشفه الجرجاني الذي كـان اول من يتحدث في اطار العلاقة: الفكر ـ اللغة عن الترتيبات الممكنة للقضايا والجمل من الناحية اللغوية».

علينا منه من مظاهر التنوع والاختلاف ، وذلك ما نعبر عنه عادة بالرفع من مستوى القوة التفسيرية لنظريتنا.

وفي هذا الاطار استقر لدينا افتراض قوي استطاع لحد الآن الصمود امام التهديد المذكور آنفا وهو ان الحقائق اللغوية المباشرة التي نستطيع ملاحظتها من خلال الظواهر لا تلزم عن مبادئ الملكة اللغوية وحدها بل تلزم عن تلك المبادئ مقترنة بما تفرضه من احتمالات، المادةُ الاولية التي يعالجها المتكلم في مرحلة الاكتساب اللغوي. اي ان المادة الاولية مناط التجربة الاكتسابية يتمثل دورها الاساسي في الحسم في الاختيارات والاحتمالات التي لم يحسمها النحو الكلي وذلك بتوجيه المتكلم نحو هذا الاحتمال او ذاك.

مبادئ النحو الكلي اذن ثوابت بالأصالة الفطرية لكنها ترتبط بمتغيرات تتدخل المادة الأولية مناط التجربة اللغوية في تثبيتها تدخلا حاسما.

وإذا أردنا الاستعانة بأسلوب التشبيه في تقريب المراد، قلنا إن الملكة اللغوية يمكن النظر اليها على أنها نظام من الأجهزة المتشابكة فيما بينها، موصول بعلبة تتسع لعدد من المفاتيح(67) وكل مفتاح يمكن تثبيته في وضع من جملة أوضاع ممكنة. واشتغال النظام رهين بهذا التثبيت، أي أن النظام يبقى معطلا إذا لم تُشغَّل المفاتيح على النحو المذكور. اما إن وضع كل مفتاح في وضع من الأوضاع المسموح بها فإن النظام عندئذ سيشتغل لا باعتبار هذه الأوضاع المفتاحية لكن باعتبار طبيعته الاساسية وموجباتها الهندسية اما هذه الأوضاع فيقتصر دورها على تحفيز النظام المذكور على الاشتغال وعلى تكييف طريقة هذا الاشتغال وفق مستلزم كل وضع مفتاحي:

ان النظام الثابت في هذا التشبيه هو نسق المبادئ الكلية اما المفاتيح فهي المتغيرات التي تفرض خصوصية التجربة اللغوية الاولية تثبيتها على هذا النحو او ذاك.

وهكذا فإن امتلاك الطفل للغة معينة نؤوله في هذا التصور بأنه تشغيل للمفاتيح اي تثبيت لكل مفتاح في وضع من الأوضاع الممكنة. وليس الاختلاف بين اللغات الا انعكاسا للاختلاف الذي تسمح به هذه الأوضاع. إن اكتساب لغة من اللغات ليس اذن الا تثبيتاً للمتغيرات في الاتجاه الذي يناسب خصوصيات المادة الاولية، وعليه فقد يلزم عن تغيير عدد قليل من المتغيرات، ــ ولربما في متغير واحد فقط ـ لغة بينها وبين اللغة الأصلية التي تنتمي اليها اختلاف شديد جدا على حين قد يكون التشابه بين لغات لا تنتمي الى عائلة لغوية واحدة أوثق مما قد نتوقع اذا كانت التثبيتات البرامترية التي أنتجتها متشابهة.

---

switches- 67

ان الأساس الذي يقوم عليه البحث اللغوي الجاري على هذا المنهاج، في تصور الأشياء، يشبه الأساس الذي يعتمده البيولوجيون في تحديد الأنواع الأحيائية. فكل الأنواع الحية من ابسطها (=البكتيريا) الى اعقدها (=الانسان) تشترك في نظام حياة بيولوجي واحد، قصارى صلته بالاختلاف والتنوع تتلخص في بعض التغيرات الضئيلة في بعض العوامل كالتوزيع الزمني الذي تختاره الخلية لعملياتها مثلا فتغير بسيط من هذا الصنف قد تلزم عنه فروق كبيرة بين الأنواع الحية التي تؤول إليها الخلية. راجع في هذا الشأن مثلا ما يقوله علماء البيولوجيا عن الفرق بين سمك الحوت والفراشة. فإن نتائج دراستهم عن الروابط البيولوجية بين الأنواع الحية تثير العجب حقا.

ان اللغات البشرية تبدو في الظاهر مختلفة اختلافا شديدا من وجوه عديدة، لكن الحدس الحاد الذي لا ينفك يطاردنا في عصر يتعامل فيه علماء المادة مع الاختلاف والتنوع التعامل الذي المحنا الى مثال من أمثلته قبل حين، يقضي بأن هذه اللغات جُمع قد صيغت من طينة واحدة وأن خصائصها الأساسية لابد ان تكون من باب ما يرجع الى مبادئ ثابتة غير متغيرة هي التي نصفها بمبادئ النحو الكلي.

وعليه فإن مهمتنا في الوصف تنطلق من رصيد الاختلاف الهائل اي من الظواهر الملاحظة الى النظام الحوسبي الخفي الذي يمثل إطارا صالحا ليس لتفسير هذه الظواهر الملاحظة فحسب بل ما يمكن ان يُحمل عليها كذلك اي لتفسير "الواقع" (=الملاحظ) و"المتوقع".

اما مهمتنا في التفسير فتفوق صعوبة مهمتنا في الوصف اذ يجب ان نبين كيف يمكن اشتقاق الظواهر المذكورة من المبادئ الثابتة بعد عملية تثبيت المتغيرات في الأوضاع المسموح بها»[68].

هذا النص نقلناه في هذا السياق الى العربية على طوله لغاية واحدة وهي تقديم الدليل على أن الكيفية التي انبنى بها القول التوليدي عن الحدود بين الوحدة والتنوع في الظاهرة اللغوية مشاكِلةٌ للكيفية التي تعامل بها النحو العربي مع هذه الحدود، مشاكَلةً تكاد تكون تامة لولا ان **الاختلاف مناط التنوع والذي تعاملت معه التوليدية قد فارق الذي تعاملت معه السيبويهية من جهة ان المناط المذكور هو اللغات الطبيعية في الأولى وهو في الثانية الابواب النحوية المختلفة.** فالقول في التوليدية بأن اللغات البشرية المختلفة "قد صيغت من طينة واحدة". ينبغي ان يوازيه في السيبويهية قول نفترض انه مضمر في مقدماتها وليس لنا فيه هنا الا الاستصراح ـ بأن الابواب النحوية المختلفة قد صيغت كلها

68 ـ شومسكي (1988).

من طينة واحدة هي "الطينة العاملية التمكنية" بمبادئها وخواصها العامة المعروفة[69]. والفرق بين القولين فرق في التوظيف الفلسفي الصريح وفي الالحاح الأطروحي المباشر وعدمهما ليس غير: فالتوليدية يميزها في هذا الشأن عن السيبويهية كونها نقلت تصورها للحدود بين الوحدة والاختلاف في الظاهرة اللغوية من مستوى الإطار المنهجي في التعامل مع الظواهر وصفا وتفسيرا الى مستوى التوظيف الفلسفي أي النظر في ما يلزم عن ذلك التصور من نتائج على مستوى العقائد الفلسفية اما النحو العربي فقد بقي مقيدا في المستوى الأول اذ إن تصوره للحدود بين الوحدة والاختلاف تجده منهاجا عمليا في المعالجة النحوية للظواهر وليس صيغة اطروحية فلسفية صريحة اي أنه لم يجاوز التناول التحليلي المباشر الى ما يلزم عن كيفية هذا التناول من نتائج على المستوى "الكلامي".

وهكذا وفي سياق استصراح الصيغة الأطروحية الفلسفية الثاوية وراء الفسيفساء السيبويهية ذات الكثافة العالية يستقيم القول بأن الكيفية التي بنيت بها الأبواب والفصول والمنطق العام الذي ينتظم نسيج ما بينها من علاقات استلزامية بينة أحيانا وخفية أحيانا أخرى، لا يستوي معها من صنوف التخريج - في مستوى الاستنتاج الفلسفي - الا اعتبار الفصول والابواب المذكورة صورا مختلفة لشيء واحد لا مانع يمنع - البتة - من الاصطلاح على تسميته "نحوا كليا" يندرج تحته مجموعة من الصور الفرعية والجزئية (=اللغات المختفة=الابواب والفصول)، بحيث يكون الاختلاف بين هذه الصور اختلافا في تثبيت عدد قليل من المتغيرات.

لكن ههنا امرا حقه ان يلتفت اليه بقدر غير يسير من العناية والاهتمام وهو ان تنزيل "الابواب" من النظرية النحوية السيبويهية في منطقها العام منزلة "اللغات" من النظرية النحوية التوليدية والذي غايتنا منه تقريب ما بين النظريتين من مسافات انطلاقا من مبدإ أن اللقاء بينهما "لقاء توارد على مفاهيم متقاربة لا ينفي اختلافهم في الصدور عن امور متباعدة"[70] هذا التنزيل يحتاج الى "وجه شبه" يصححه و" قرينة"[71] تسوغه وتقويه وتجعله من باب "التنزيل البليغ". فماهي هذه القرينة التشبيهية؟.

69-نشير هنا الى ان مظاهر التنوع والاختلاف التي تم اشتقاقها من هذه الطينة انحصرت في السيبويهية في حزء فقط مما تحتمله من امكانات وهو الجزء النحوي و لم تجاوزه الى أبعاد أخرى كالأبعاد الدلالية والمنطقية. وقد بينا في رسالتنا الأولى عن «العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي» قولا مفصلا عن إمكان حمل هذه الاعتبارات على الاعتبار النحوي في خاصية التولد عن الطينة العاملية. (الرسالة المشار إليها أنجزت بإشراف د.أحمد العلوي. وهي مسجلة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط تحت الرقم: 1990 / 91. ر - ج 415 ب و ز. [62 - 63659]).

70- "الطبيعة والتمثال".

71-نستعمل لفظ القرينة بمعناه عند البلاغيين في مبحث التشبيه.

وبعبارة أخرى، سنورد بعد قليل ترجمة لفلسفة الوحدة والاختلاف والتي نرى ان منزلتها من السيبويهية في جانبها النحوي التفصيلي كمنزلة القول الفلسفي التوليدي بشأن هذه المسألة من النظرية النحوية التفصيلية التي انبنت عليه. وهذه الترجمة سنوظف فيها ألفاظ المعجم النظري ذاته الذي وظفه التوليديون في بناء هذا القول الفلسفي وذلك إمعانا في الاستدلال على مابين التوليدية والسيبويهية من وشائج اللقاء التواردي على مفاهيم مترادفة. لكن إلقاء الكساء اللفظي التوليدي على التمثال السيبويهي في هذه الترجمة يستوجب "شفرة" تسهل على هذا التمثال "تفكيك" نسيج هذا الكساء. اي أننا نحتاج الى شفرة تكون واسطة ترجمية نقيم بواسطتها جسورالتواصل بين مانرى أنه حدود مترادفة بين السيبويهية والتوليدية في هذا الشأن، شفرة ننقل بواسطت اعتباراتها "القول الفلسفي" السيبويهي المضمر بشأن الوحدة والتنوع من لغته الأصلية الى اللغة النظرية التوليدية امعانا ــ كما قلت ــ في الاستدلال على ما بين اللغتين من اسباب القرابة الترادفية والتواصل التواردي.

هذه الشفرة والتي أشرنا إليها قبل حين بلفظ "القرينة" و"وجه التنزيل" انطلقنا في صياغتها من تصور للعلاقة بين العامل والمعمول جاء تفصيله في مقال "آية اللغة وكبرياء النظر" في اطار متابعة المشروع السيبويهي «واقتراح اسس مفصلة لنظرية عاملية يرجى لها ان تكون امتدادا للغويات العربية في صورتها السيبويهية» هذا التصور قام على تشبيه العلاقة المذكورة بعلاقة المتكلم بكلامه يقول صاحب المقال:

«نفترض ان اللغة تتقدم في شكل عناصر تنتمي الى مستويات قاعدية مختلفة وكما أنه لا يمكن ان ينتمي الكلام والمتكلم الى طبيعة واحدة فإن العامل والمعمول لا ينتميان كذلك الى طبيعة واحدة...في نهاية تحليلنا سنلاحظ ان العامل هو علامة المعمول وان **العامل هو اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات** وان العامل كالمتكلم فهذا الاخير هو اللغة التي تتكلم بها مكون القول المطلق الأزلي المستمر. الكلام ليس عرضا في المتكلم بل المتكلم هو عرض القول والعامل عرض المعمول»[72].

ونبني نحن على هذا القول قولا آخر ننزله منه منزلة الصلة والتكملة وذلك في إطار الإجابة عن السؤال الآتي: ماهي طبيعة تلك اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات؟ وهل هي لغة واحدة اما لغات مختلفة؟.

فاذا تذكرنا هنا أن « الإعراب هو النظام الداخلي. الشيء يكون له محل من الإعراب حين يكون له محل من النظام في قلب المجموعة التي ترتبط بالعامل »[73] تبين ان اللغة الداخلية التي تتكلم

72- "آية اللغة وكبرياء النظر".

73-"تعليقات على المغني (المسائل الاولى)".

بها المكونات هي "الإعـراب" وأن مهـمة العـامل ينـبغي ان نتصـور أنهـا عبـارة عـن ضبـط للمشـهد التواصلي القائم بين المكونات وتوزيع للادوار اللغوية (=الإعرابية) على هذه الاخيرة. وبعبـارة جامعـة، مهمة العامـل في هـذا التصـور "إخـراج" المشـهد المذكـور في كـل تفاصـيله وذلـك في ضـوء قواعـد ومبادئ « اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات».

هذه اللغة التي تتواصل بها المكونات هي "**الإعراب**" فبهذا الأخير "تعرِب" المكونات عن نفسـها اي به "تنبئ" عن "المعاني" الى "**تعتورها** ". وعليه فإن الاسمـاء أنسـب مـا يمكـن ان يقـال بشـأنها وفـق المنطق العام لهذا التصور هو انها تتكلم بلغات ثلاث هي الرفع والنصب والجر، ولكل لغة لهجات ولكل لهجة قوانينها وقواعدها ومميزاتها والنظرية النحوية الغربية في مستوى مبادئها العاملية العامة منزلتهـا مـن هذه اللهجات وتلك اللغات كمنزلة "النحو الكلي" من اللغات المختلفة في النظريـة النحويـة التوليديـة. وتتأكد صحة هذا التنزيل عندما نلاحظ ان المدخل إلى الأبواب والفصول والمخرج منها يتم إما بواسطة ماتسميه اللغة التوليدية المخالفة بـين المفـاتيح وإمـا بواسـطة تقليـب المفتـاح الواحـد في أوضـاع مختلفـة يحتملهن جميعا. بهذا المعنى فإن قول القائل ان النحو العربي بحث في قوانين التغـير (=قوانـين الإعـراب) تأويله عندنا في ضوء ماتقدم ان النحو العربي بحث في "اللغات المختلفة" الـتي تتكلـم بـه المكونـات وان "النظرية العاملية" التي تمثل بالنسبة لذلك النحو إطاره العام بحث في المبادئ العامـة المشـتركة الـتي ترجـع اليها هذه اللغات أي المبادئ التي منزلتها من هذه الأخيرة منزلة "النحو الكلي".

المتكلمون في التوليدية يتكلمون بلغات مختلفة لكنهم يصدرون في ذلك عـن "نحـو كلـي" واحـد والاختلاف بين اللغات اختلاف في تثبيت عـدد قليـل مـن المتغـيرات والمكونـات في السـيبويهية تتكلـم بلغات مختلفة وهذه اللغات على ما بينها مـن الاختـلاف تصـدر عـن أصـول عامـة مشـتركة (=النحـو العاملي الكلي) والاختلاف بينها إنما هو اختلاف في تثبيت عدد قليل من المتغيرات التي سنضرب لها بعد قليل امثلة مباشرة من مباحث الدرس النحوي العربي القديم حتى لا يكون كلامنا في هذه المرادفة أبـتر لا دليل يؤيده. وقبل ذلك نذكر بأن القول عند المشـتغلين بالعامليـة العربيـة إن النحـو العربـي بحـث في التغير يستقيم في اطار تصور نلخصه في كلمتين:

- أولهما ان « المشروع العلمي القديم هـو مشـروع يبحـث في التغـير. ينظـر الى العـالم باعتبـاره ظواهر متغيرة يجب تفسيرها » اي يجب استخلاص قوانينها العامة.

- الثانية ان « سيبويه كان يهدف الى ان يكون عمله مساهمة في المشروع العلمي القديـم فكأنـه كان يريد ان يقدم للناس برهانا على صحة التوجهات العلمية في عصره ».

ونحن بعدئذ نضيف التساؤل الآتي:

هل النحو التوليدي خرج في منطقـه العـام عـن هـذا الاطـار اي اطـار البحـث في قوانـين التغـير ومبادئ الاختلاف نقول في الإجابة عن هذا التساؤل: كلا لم يخرج. فهو مشروع يبحث في التغير وفي قوانينه ـ وهذا أمر بيناه بما يناسبه من التفصيل والتعليق المحيط بالجزئيات والأفراد في مواطـن مختلفـة مـن هذه الرسالة ـ الا انه وسع دائرة التغير التي اتخذها محورا للنظر والتفحص.

النحو التوليدي ينظر الى العالم اللغوي باعتباره ظواهر متغيرة (=لغات مختلفة) يجـب تفسـيرها اي يجب استخلاص قانون التغير فيهـا وصياغـة نظريـة تفسـيرية واضحـة عـن الحـدود في هـذا العـالم بـين "الثابت" اللامتغير والمتغير الذي تتعاقب عليه أعراض الاختلاف.

المشروع التوليدي في هذا الاتجـاه هـو الـذي اشـتهر بنمـوذج المبـادئ (=الكليـات) والبرامـترات (=المتغيرات).

* * *

بقي الآن أن نستعرض الترجمة التي نقترحها لفلسفة الوحدة والاختلاف المؤسِّسـة للسـيبويهية الى مفردات المعجم النظري التوليدي ثم بعدئذ نستعرض أمثلة من الدرس النحوي العربي القديم نقـدم مـن خلالها صورا مباشرة عن الحدود بين الوحدة والاختلاف كما هي في مقتضـى تلـك الفلسـفة وعـن ان الانتقال بين الأبواب في هذا النحو انتقال بين "لغات مختلفة" يتم بواسطة احد امرين: اما تغيير "المفتاح" واما تقليب المفتاح الواحد في أوضاع مختلفـة. ونعجـب هنـا مـن لفـظ "المفـاتيح" (=switches) الـذي استعمله شومسكي ـ في كلامه عن الجسر الذي يربط المختلفات بأصلها المشترك ـ لمـا بينـه وبـين لفـظ "الأبواب" المستعمل في النحو العربي من "توارد" عجيب وتناسب واضح ما أحوجنـا إليـه فيمـا نسـعى إليه في هذه الرسالة من التقريب بين السيبويهية والتوليدية.

وفيما يلي الترجمة متبوعة بالأمثلة المشار إليها:

أ ـ إن المبادئ العاملية العامة نظام حوسبي من نوع خاص يمنح التراكيب اللغويـة تمثيـلات بنيويـة تحدد أشكالها ومعانيها. أما قواعد كل باب من الأبواب النحوية فهـي تفسـير لحالـة مـن الحـالات الـتي يحتملها ذلك النظام عندما يُقدم له زمرة من المواد اللغويـة الاوليـة تشـترك في عنـاصر معينـة تمثـل منـاط اجتماعها ضمن زمرة واحدة...وعليه فإن المبادئ العاملية العامة المذكـورة هـي عبـارة عـن نحـو كلـي بالنسبة للأبواب لأنها تقدم تفسيرا لبنية اللغة في حالتها الاولى قبل ان تكون ابوابـا مختلفـة اي قبـل اي تجربة مع المواد الاولية. ومن مبادئ هذا النحو الكلي[74] ان العامل يتجه من اليمين الى اليسار؛ وانـه لا

74-الكلية في النحو العربي يجب ان تكون بالنسبة للابواب النحوية المختلفة وهي في التوليدية بالنسـبة للغـات الطبيعيـة المختلفة كما ألمحنا إلى ذلك آنفا.

يمكن للعامل ان يعدم معمولا ولا للمعمول ان يعدم عاملا؛ وان العـامل يستطيع ان يعمـل في محـلات مختلفة ينتقل بينها بالترتيب فلا ينتقل الى محل النصب الا بعد مروره بمحـل الرفـع؛ وانـه لا يجـوز لمسـافة عاملية ان تخترقها مسـافة عامليـة اخـرى؛ وان انتهـاء المسـافة العامليـة إيـذان باسـتئناف مسـافة عامليـة جديدة؛ وان عوامل الأفعال لا تدخل على الاسماء وعوامل الأسماء لاتدخـل علـى الأفعـال؛ وان العـامل يحمل عمله الى المحلات كما انه يعمل في المسافات المستقلة التي تكون هي بدورها محلا[75].

إن هذا النحو العاملي الكلي يمثل بالنسبة للسيبويهية أصـلا تفسـيريا عامـا تنـدرج تحتـه الأبـواب النحوية على مابينها من صنوف الاختلاف الظاهر اذ بواسطة مبادئ هذا النحو نسـتطيع ان نسـتنتج ان الأبواب النحوية يجب أن تكون على هذا المنوال بدلا من منوال آخر (يمثل هو ايضا منـوالا ممكنـا لكـن في إطار نحو آخر غير "النحو العاملي الكلي") وهذا الذي نستنتجه هنا انمـا نسـتنتجه بـالنظر الى "المـادة الاولية"[76] التي نقدمها للنحو العاملي الكي المذكور والتي بها يتحقق هذا النحو في صورة مـن الصـور الجائزة التي يحتملها.

ان مبادئ هذا النحو يجب ان تكون درجة الاطراد فيها مطلقة لا تقبل الاستثناء وحق لهـا ذلـك لأنها تمثل الإطار العام الصالح لكل الابواب النحوية. اما الاختلاف الظاهر بـين هـذه الابـواب فيمكننـا الاحاطة به بسهولة كبيرة في ضوء هذا التصور، اذ لا يستوجب ذلك الا منطلقا افتراضيـا بـأن الأبـواب المختلفة المذكورة لا تلزم عن مبادئ النحو العاملي الكلي وحدها بل تلزم عنها مقترنة بالمادة الأولية التي تقدم لها داخل كل باب. والمادة الاولية على هذا الاعتبـار هـي الـتي تحـدد مختلـف الاختيـارات الـتي لم تحسمها المبادئ الكلية. هذه المبـادئ اذن ثوابـت جامعـة لكنهـا ترتبـط بمتغيرات تتدخـل المـادة الاوليـة الخاصة بكل باب في تثبيتها تدخـلا حاسمـا بحيـث تختلـف التثبيتـات مـن بـاب الى بـاب...وبالاستعانة بأسلوب التشبيه يمكننا ترجمة هذا الكلام على النحو الآتي:

« النحو العاملي الكلي» عبارة عن شبكة ذات بنية غنية ومعقدة موصولة بعلبة تحتوي عددا من المفاتيح، بإزاء كل واحد منها جملة من الأوضاع التي يحتمل أن يتخذها. ولا يشتغل هـذا النظـام الا اذا وضع كل مفتاح من المفاتيح المذكورة في وضع من الأوضاع التي يحتملها. امـا اذا لم تثبـت المفـاتيح في الأوضاع المسموح بها فإن النظام يبقى معطلا...وهذا معنـاه أن هـذا النظـام عندمـا يتـم تشـغيله فـإن الطريقة التي يعمل بها تعكس طبيعته الأساسية وبنيته الداخلية أما الأوضاع التي تتخذها المفاتيح فيقتصـر

75-راجع تفصيل هذه المبادئ في: أ ـ العلوي:2 V° "*Grammaire et Coranité*"

76-هذه المادة يمثلها في السيبويهية الصنف الجملي المتناول بالتحليل النحوي في قلب الباب الواحد.

دورها على تحفيز النظام على الاشتغال وفق ما تمليه عليه طبيعته وعلى تكييف طريقة هذا الاشتغال وفق مستلزم كل وضع مفتاحي:

ان الشبكة الثابتة في هذا التشبيه هي نظام المبادئ العاملية الكلية أما المفاتيح فهي المتغيرات التي يتم تثبيتها وفق خصوصيات المادة الأولية لكل باب نحوي. هذه المادة الأولية يجب ان تكون غنية بما يكفي ليتبين لكل مفتاح الوضع الذي يناسبه لمعالجة هذه المادة إنتاجا وإدراكا.

إن المفاتيح عندما تتخذ أوضاعها فإن ذلك يعني أننا بإزاء باب نحوي لا يفصله عن الأبواب النحوية الأخرى إلا ان يوضع واحد من تلك المفاتيح (او اكثر) في وضع آخر مغاير...الأوضاع المفتاحية اذن كل واحد منها ينتج بابا معينا. فأن تكون أمام باب من الابواب النحوية ليس اذن الا تثبيتا للمتغيرات في الاتجاه التي يناسب خصوصيات مادته الأولى. اذ يجوز وأنت بإزاء باب من الأبواب ان يقود تغيير عدد قليل من المتغيرات الى إنتاج باب بينه وبين الباب المذكور اختلاف كبير وفي المقابل، الأبواب التي ليست من **عائلة نحوية واحدة** قد يكون **التشابه** بينها كبيرا اذا كانت أوضاع المتغيرات فيه متماثلة أو متقاربة أو متشابهة.

ان هذه اللغة التي ترجمنا بها الكيفية التي تعاملت بها النظرية النحوية العربية مع مظاهر الاختلاف والتنوع ـ الكيفيةَ التي سنقدم بعد قليل أمثلة لها تقع من هذه الترجمة موقع الشيء المترجَم ـ، هذه اللغة اذ تختزل المسافة بين التوليدية والسيبويهية اختزالا شديدا لا تكاد تتبين معها حدودا حقيقية بينهما في هذا المستوى من النسيج الفلسفي لكل منهما تجعل للعاملية العربية حظا من صحة تشبيه الأساس الذي قامت عليه في هذا الشأن بالأساس الذي قام عليه البحث البيولوجي المعاصر في تحديد طبيعة العلاقة بين الأنواع الحية كحظ التوليدية من صحة هذا التشبيه.

إن أبواب النحو العربي يبدو الاختلاف بينها شديدا، وقد تتفاوت حدة هذا الاختلاف من عائلة نحوية الى أخرى، لكن التصور الذي يناسب هذا الاختلاف في ضوء ماذكر هو ان نفترض أن الأبواب المذكورة قد صيغت من طينة واحدة، وان خصائصها الأساسية تنضبط بالمبادئ اللامتغيرة للنحو العاملي الكلي...هذا وإن من النتائج التي تلزم السيبويهية في تأويل من التآويل التي تحتملها أن منحاها في تصور الاشياء هو هذا الذي شرحناه مفصلا هنا. إن مهمة الوصف بالنسبة للغوي الذي يشتغل في اطار العاملية السيبويهية معناها الانطلاق من الظواهر المختلفة إلى اكتشاف "**الحساب العاملي القائم على المتغيرات**" والذي يقدم لهذه الظواهر الملاحظة وغيرها من الظواهر المتوقعة الأشكال والقيم التنظيمية ويجعلها في سلم مضبوط. أما مهمة التفسير فمعناها بالنسبة إليه تبيين كيف يمكن اشتقاق هذه الظواهر من المبادئ غير المتغيرة بعد تثبيت المتغيرات في أوضاعها النهائية.

ب ـ الأمثلة:

النصوص الآتية أخذناها من شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ومن كتاب "المقتصد في شرح الايضاح" والغاية المرجوة هي تقديم أمثلة ولو على سبيل الإجمال على أمرين اثنين:

◆ 1 ـ اولها ان الاختلافات الأساسية في النحو العربي إما اختلاف بين لغات متنوعة (=لغة الرفع ولغة النصب ولغة الجر). وإما فروق بين لهجات مختلفة تنتمي الى عائلة لغوية واحدة (=كالفرق بين المرفوع بالأصالة والمرفوعات بالإلحاق «على سبيل التشبيه والتقريب»... الخ...)، واما متغيرات تفصيلية تنتمي إلى اللهجة الواحدة هي منها بمنزلة القواعد الجزئية والأحكام الخاصة و"اللحظات التعبيرية" المختلفة التي تحتملها.

◆ 2 ـ الثاني أن خروجك من باب ودخولك إلى آخر في هذا النحو لا يخلو من أن يكون اما بواسطة مفاتيح مختلفة كانتقالك من لغة الرفع الى لغة النصب الى لغة الجر، واما بواسطة مفتاح واحد تثبته في أوضاع مختلفة وكل وضع يسمح لك بفتح باب من الابواب، وذلك تقلبك بين المرفوعات فقط مثلا أو بين المنصوبات فقط أوبين المجرورات فقط. فبتثبيت عدد قليل من المتغيرات (=البرامترات) تستطيع ان تتبوأ من الأبواب حيث تشاء ، وهذه المتغيرات موصولة بشبكة ثابتة من المبادئ الكلية هي مبادئ الميزان العاملي:

1 ـ « القول في وجوه إعراب الاسم ... قال صاحب الكتاب وهي (الرفع والنصب والجر وكل واحد منها **علم** على معنى فالرفع **علم** الفاعلية والفاعل واحد ليس الا وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسمها ولا المشبهتين بليس **فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب**، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة اضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب ان والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبرها ولا المشبهتين بليس **ملحقات**. والجر علم الاضافة، واما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة وانا اسوق هذه **الأجناس** كلها مرتبة **مفصلة** بعون الله وحسن تأييده» [شرح ابن يعيش 73/1]

2– « فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لا سيما المبتدا **لمشاركته في الاخبار عنه** وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب انما احتمل **للفرق بين المعاني** التي لولاها وقع لبس **فالرفع انما هو للفرق** بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا، ورفع المبتدإ والخبر **لم يكن لامر يخشى التباسه** بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث **كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدإ الى الخبر**

الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر وذهب سيبويه وابن السـراج الى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهمـا مـن المرفوعـات **محمـول عليهمـا** ومنه قول سيبويه اعلم ان الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هـو العامل وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية **ويعرى الاسم عـن غـيره في التقدير** قبـل ان يقترن به غيره والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الاول» [ابن يعيش 73/1]

3 ـ « قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة وهـي **المقتضيـة للجـر** كمـا ان الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر او معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار وغلام زيد وخاتم فضـة. قـال الشـارح. لمـا فـرغ مـن الكلام على المرفوعات والمنصوبـات أخـذ في الكـلام علـى المجـرورات ... فـالجر انمـا يكـون بالاضافـة وليست الاضافة هي العاملة للجر وانها هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا ان القيـاس يقتضـي هـذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول **فيتميز عنهما** إذ الإعراب إنما وضـع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجر او تقديره...**فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ** وهـو الأداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصـب في الفـاعل والمفعـول والفعـل أداة محصلة لهما **فالمقتضى غير العامل**» [شرح ابن يعيش 117/2]

4- « ذكر التوابع قال صاحب الكتاب: هي الأسماء التي لايمسها الإعـراب إلا علـى سـبيل التبـع لغيرها وهي خمسة أضرب: تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف. قال الشارح: التوابـع هـي الثواني المساوية للاول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل. ومعنى قولنا ثوان أي فـروع في اسـتحقاق الإعراب لأنها لم تكن **المقصود** وإنما هي **في لوازم** الأول كالتتمة له وذلك نحو قولك (قام زيد العاقل)، فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند اليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضا من حيث كان تابعا لزيـد كالتكملـة له، إذ الإسناد إنما كان الى الاسم في حال وصفه فكانا لذلك اسما واحدا في الحكم. ألا ترى أن الوصف لو كان مقصودا لكان الفعل مسندا إلى اسمين وذلك محال. ونظير ذلـك ان الرجـل ذا العبيـد والأتبـاع يدعى الى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل مانال السيد لكـن ذلـك **بحكـم التبعيـة والمقصـود بذلـك السيد** كأنهم ليسوا غيره لأنهم من **لوازمه**، كذلك ههنا الإعراب يدخل التابع والمتبـوع **لكـن المتبـوع بحكم أنه أصل ومقصود والتابع بحكم الفرعية وانه تكملة الاول**» [شرح ابن يعيش 38/3]

« والتوابع خمسة تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف. وإنما رتبناها هذا الترتيب فقدم التأكيد لأن التأكيد هو الأول في معناه والنعت هو الاول على خلاف معناه لأن النعت يتضمـن حقيقـة الأول وحالا من احواله والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير فكان مخالفا لـه في الدلالـة وقـد يكـون النعـت

بالجملة وليس كذلك التأكيد، وقدم النعت على عطف البيان لأن عطف البيان ضرب من النعت وقدم عطف البيان على البدل لأن البدل قد يكون غير الأول وأخر العطف بالحرف لأنه **يتبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة**» [شرح ابن يعيش 39/3]

5- « قال الشيخ ابو علي: "باب اعراب الاسماء: اعراب الأسماء على ثلاثة اضرب رفع ونصب وجر فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر، وذلك ان الرفع يستغني عن النصب والجر نحو (قام زيد) و(عمرو منطلق) والنصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع نحو (قام زيد قياما) و(مررت بعمرو اليوم)" قال الشيخ الامام ابو بكر اعلم إن أسبق الحركات في الرتبة هي الرفع وذلك لأجل أنه **يستغني عن صاحبيه وهما يفتقران اليه** (...) وانما يكون للمنصوب وللمجرور **فائدة لا يبطل بعدمها أصل الكلام** ولو قلت (زيدا) او (بعمرو) لم يكن كلاما حتى يتقدم الرفع...واذا كان حال الرفع مع صاحبيه على ما وصفنا في **استغنائه** عنها، **وافتقارهما** اليه وجب الحكم بتقدمه في الرتبة.

واعلم ان الرفع للفاعل في الأصل وكونه في الابتداء فرع على ذلك .... ويدلك على ذلك ان المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه **والفعل هو الأصل في الإخبار** واذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدإ في المرتبة، كما ان الفعل قبل الاسم في الاخبار...

قال الشيخ أبو على: "فأما قولهم: (إن زيدا ذاهب) **فمشبه بالمفعول به** المقدم نحو ضرب زيدا عمرو وكذلك قولهم: ما بكر خارجا **مشبه بالفعل والفاعل**..." قال الشيخ الامام ابو بكر:...وذلك أن[77] حرف لا أصل له في العمل ولكنه شبه بالفعل فجعل له منصوب ومرفوع كما يكون للفعل، إلا أنهم ألزموه طريقة واحدة لئلا يكون له تصرف (...) وانما وجب ذلك [اي تقديم المنصوب وتقديم المرفوع في جملتيي (ان) و (ما)] لأن العامل حرف لاأصل له في العمل (...) فالعمل في الموضعين لفظي ومحمول على التشبيه فألزما طريقة واحدة حتى نفرق بين ماهو أصل وبين المشبه به»

[كتاب المقتصد ص 209 - 212]

6 - « باب الأسماء المنصوبة قال الشيخ ابو على: "الأسماء المنصوبة على ضربين أحدهما **ما يجيء بعد تمام الكلام** والآخر ما يجيء **منتصبا عن تمام الاسم**. فما يجيء بعد تمام الكلام على ضربين: **مفعول ومشبه بالمفعول** فالمفعول على ضروب مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول معه ومفعول له» [كتاب المقتصد ص 579]

77- هكذا جاء النص الأصلي أي غفلا من اسم (أن) من قوله (وذلك أن حرف...) ومحقق الكتاب لم يقل في ذلك شيئا. ولأجل ذلك نقدر أن الأمر سهو إما من المحقق وإما من الطابع. واضح أن المعنى لايستقيم إلا على تقدير (وذلك أن العامل حرف لا أصل...). أو (وذلك أن "إنّ" حرف لا أصل له في العمل...)

"قال الشيخ أبو علي: باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول: وهو على ضربين أحدهما ماكان المنصوب فيه هو المرفوع والآخر ماكان المنصوب فيه بعض المرفوع. فالأول على ضروب منها ماكان خبر (كان) واخواتها وخبر (ما) واسم (إن) وقد تقدم ذكر ذلك ومنها التمييز والحال".

[كتاب المقتصد ص 671]

7 - « وانما كان (=المستثنى) منصوبا **لشبهه بالمفعول** ووجه الشبه بينهما أنه **يأتي بعد الكلام التام فضلة** وموقعه من الجملة الآخر وإنما قلنا إنه مشبه بالمفعول و لم نقل انه مفعول لأن **المستثنى أبدا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل** وكذلك قلنا في خبر كان أنه مشبه بالمفعول. ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى **المعاني** نحو قولك (القوم في الدار الا زيدا" والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهرا وإما مضمرا فاعرفه". [شرح ابن يعيش 77/2]

* * *

- ان الكيفية التي تتقلب بها النظرية النحوية العربية القديمة بين الأبواب المختلفة قائمة على نفس المنطق الذي قام عليه النحو التوليدي في تصوره للعلاقة بين اللغات الطبيعية المختلفة، اذ لا يخرج انتقالك من باب إلى باب عن أن يكون إما بواسطة مفاتيح مختلفة كانتقالك من لغة الرفع مثلا على لغة النصب واما بواسطة مفتاح واحد تثبته في أوضاع مختلفة كانتقالك بين المرفوعات فقط مثلا (خروجك مثلا من باب الفاعل الى باب المبتدإ) فخروجك من لغة الرفع الى لغة النصب او الجر مثلا يستوجب تغيير "المفتاح" « فالرفع يستغني عن صاحبيه (=النصب والجر) وهما يفتقران إليه» فالاستغناء تفتح به باب الرفع والافتقار تفتح باب النصب والجر (انظر النص رقم 5).

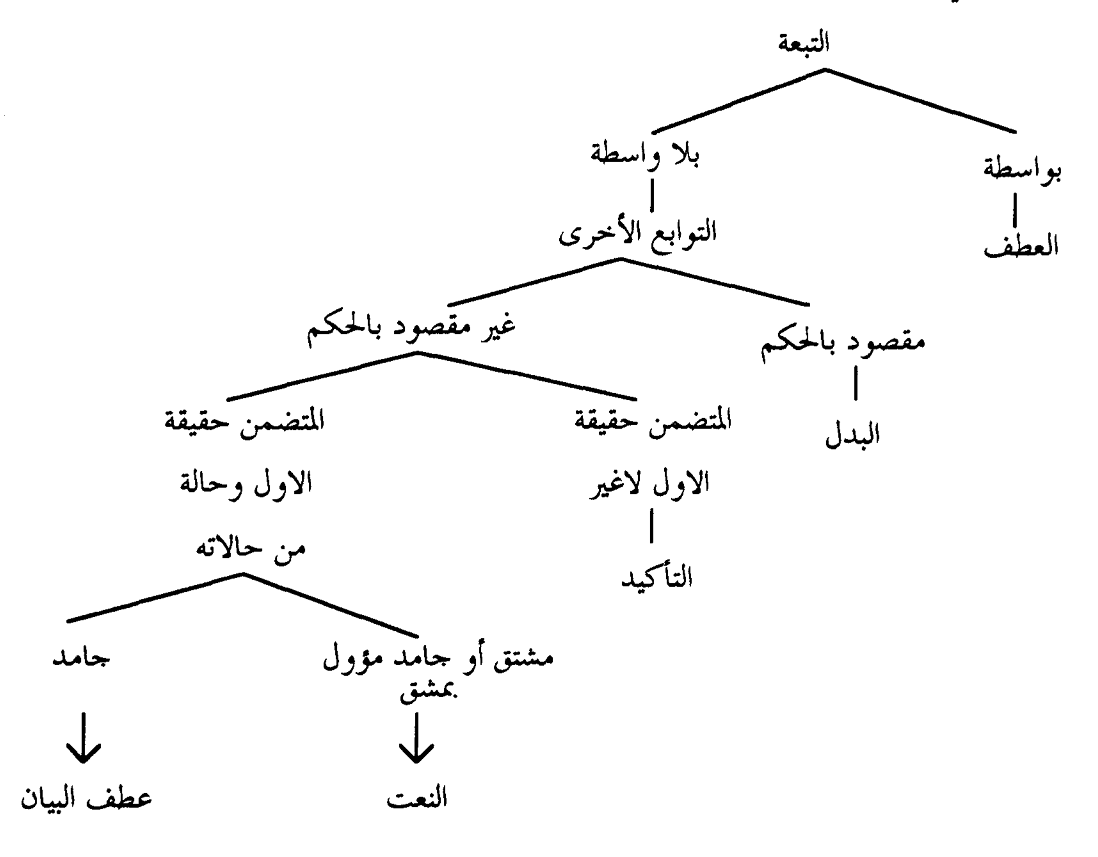
وما به تدخل الى الجر سواء خرجت من الرفع ام من النصب مفتاح واحد هو كون « العامل هو المقتضى غير المقتضى» (انظر النص رقم 3) « لا يكون الاسم مجرورا الا بالإضافة وهي المقتضية للجر كما ان الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر او معناه».

لغة النصب تدخلها بمفتاح "العامل هو المقتضى" في وضع من وضعين اثنين يحتملهما وهو "الاستغناء" (أما وضع "الافتقار" فيخرج بك الى لغة الرفع[78])، فتجد نفسك أمام جملة من اللهجات

78-ذكرت قبل قليل ان الاستغناء والافتقار مفتاحان وليسا وضعين لمفتاح واحد واذ نشير الى ذلك ههنا نلفت الانتباه الى أن الغاية المرجوة من هذا الذي نحن بصدده هي تقديم صورة تقريبية لإمكان من الإمكانات التأويلية التي تحتملها اللغة النحوية العربية، صورة لا ترقى الى مستوى الدقة والتفصيل والانسجام بقدر ماهي مشدودة فقط الى مستوى ⇐

يكفيك ان تخالف بين أوضاع نفس المفتاح لتدخل أيها شئت: فكون الانتصاب بعد تمـام الاسـم يخـرج بك الى لهجة التمييز وكونه بعد تمام الكلام يخرج بك الى بقية المنصوبـات. وهنـاك وضعـان مفتاحيـان آخران متفرعان عن هذا الوضع الأخير أحدهما يؤدي الى المفعـول بصـوره الخمـس والآخـر يـؤدي الى "المشبه بالمفعول" الخ... (انظر النصين 6 و 7).

- باب التوابع أيضا يقدم إمكانات تأويلية غنية في هذا الاتجاه فمفتـاح لغـة "التبعيـة" لـه وضعـان أساسيان اذا جعلته في أحدهما دخلت لهجة العطف واذا جعلته في الوضع الآخر وجـدت نفسـك امـام التوابع الاخرى والمتغير الذي يتم تثبيته للدخول الى هذه اللهجة اوتلك هو كون التبعية بالواسطة او بلا واسطة : وفيما يلي خطاطة تلخص هذا المشهد:



⇐ التنبيه والاشارة المجملة اذ لو دخلنا الى متاهات وشعاب الإمكان المذكور واستشرفنا بناء قول مفصل ومتماسك في المسألة اذن لاستوجب ذلك قسما مستقلا لا أرى أن هذه الرسالة تحتمله.

5 ـ «الغيب» العبار ي تراه «النية» في السيبويهية ويراه «العقل» في التوليدية

يقول شومسكي:

« إن القوة التفسيرية لنظرية من النظريات النحوية تتناسب طردا و عكسا مع أمرين اثنين:

ـ أولهما قدرة هذه النظرية على صياغة نظام ثابت غير متنوع يكون مبنيا بحيث نستطيع أن نستنبط منه مختلف اللغات الانسانية الممكنة، بمجرد تثبيت المتغيرات في الأوضاع المسموح بها.

ـ الثاني قدرتها ـ في مستوى الوصف ـ على اكتشاف النظام الحوسبي الذي ينتظم خصائص العلاقة التي تقوم بين شكل التركيب اللغوي ومعناه في لغة معينة.

إن قيام هذا التصور على وجود نظام حوسبي هو الذي ينتج التمثيلات ينفتح به على نظريتنا اشكال أنطلوجي حاد حول قرائن الوجود الفعلي لهذه التمثيلات وذلك النظام الذي ينتجها. إن آثار هذه الأزمة يكن امتصاصها في حالة واحدة فقط وهي أن ننتبه إلى أن تاريخ العلوم لم يسلم قط من توظيف البنى النظرية المجردة، التي لا يدل عليها دليل واقعي صريح ومباشر، في تفسير بعض المظاهر الغريبة والمعقدة. ومن أمثلة هذه البنى النظرية في مجال الفزياء والكمياء: العناصر الكيميائية، التكافؤ الذري، الجزيئات، الذرات الخ... ونحن نأمل من جهتنا اكتشاف العمليات العضوية التي تمثل الأساس المادي للخصائص والبنى النظرية المجردة التي نوظفها ـ في اطار البحث اللساني ـ، في التعامل مع ما نفترض انه من خصائص العقل/الدماغ الانساني...ونشير فيما يلي الى مثالين اثنين من امثلة هذه البنى والخصائص المجردة نذكرهما على سبيل التنبيه والاشارة المجملة لا على سبيل البسط والتفصيل وهما "المقولات الفارغة" و "الحالات الإعرابية" فالجامع بين هذين الكائنين النظريين ان الطفل ليس لديه دليل مباشر على وجودهما اذ لا مقابل لهما في اللفظ[79]، لكن ملكته اللغوية تحيط بخصائص هذه الحالات وتلك المقولات إحاطة دقيقة بحيث يجعلها في المواقع المناسبة مستعينا في ذلك بمبدإ الإسقاط وبمختلف مبادئ النحو الكلي التي تنضبط بها تلك الخصائص. وهذا إن دل على شيء فهو أن معرفة المتكلم بخصائص المقولات الفارغة وبخصائص الحالات الإعرابية ينبغي ان تعتبر جزءا من الاطار الفطري، الذي ينتظم العقل البشري في الممارسة الاكتسابية والمعرفية بصفة عامة، والذي لا نتصور ان عناصره يمكن ان تتعلم على أساس "الوقت المتاح" و "الدليل المتاح". فافتراض أن المتكلم يكتشف المقولات الفارغة والحالات الإعرابية عن طريق التجربة افتراض ضعيف جدا باعتبار جملة من المقاييس، وأم هذه المقاييس أن الاكتساب التجريبي يستوجب الاستعانة بأدلة واقعية (=لفظية) ليست متاحة للطفل راجع الأدلة

79-نستثني هنا بطبيعة الحال فيما تعلق بالإعراب اللغات التي تتحقق فيها الحالات الإعرابية ومع ذلك تبقى هذه اللغات مشمولة بهذا التصور لأنه لا وجود للغة تحققت فيها الحالات الإعرابية بصفة استغراقية شاملة.

التفصيلية على هذا الأمر في التفصيلات النحوية وهي أدلة مأخوذة من المقارنة بين اللغات المختلفة وبالبحث التجريبي الذي نهتدي فيه بالطريقة المعروفة التي تبنى بها النظريات في مجال العلوم المادية. وههنا كلام حقه أن يقال وهو أننا نعتبر الإطار العام الذي تم فيه اكتشافنا للمقولات الفارغة والحالات الإعرابية وللمبادئ التي تحكم هذه وتلك والتي تحدد طبيعة التمثيلات العقلية والعمليات الحوسبية بصفة عامة، نعتبره صنوا ونظيرا للاطار العام الذي تم فيه اكتشاف الموجات الضوئية والذرات والجينات والتكافؤ الذي الخ ... في مجال العلوم المادية وعليه فإننا ننظر الى ما تحقق لحد الآن من مقاربات لخصائص العقل/الدماغ بمنظار أننا نعيش في ذلك مرحلة بينها وبين ماكانت عليه العلوم الطبيعية في القرن السابع عشر، قرن التحولات الكبرى في تاريخ العلم، شبه وثيق.

ان خلاصة التحليل الذي يقدمه النحو التوليدي لشواهد المقولات الفارغة والحالات الإعرابية هي: **ان هذه الحالات وتلك المقولات موجودة في التمثيل العقلي أي يراها العقل ويراعي خصائصها لكن اعضاء النطق لا تنطق بها والسمع لا يدركها ...**" [شومسكي 1988]

هذا النص إنما أوردناه في هذا السياق لغاية محددة وهي:

تقديم دليل إضافي على أنه وإن افترضنا جدلا أن النحو العربي والنحو التوليدي يختلفان في الصدور عن أمور مبدئية متباعدة فإن ذلك لا ينفي ان بينهما لقاء توارد على مفاهيم نرى ان بينها من التقارب ما يكاد ينطمس معه ما يلحظه الملاحظ العادي من التباعد المذكور بين الأمور المبدئية التي يصدر عنها النحوان. ومما تجب الاشارة اليه في هذا السياق مما يناسب ما جاء في كلام شومسكي السابق من ان هناك اشياء « موجودة في التمثيل العقلي يراها العقل ويراعي خواصها ولكن اعضاء النطق والسمع تنبو عنها » وهو امر أورده شومسكي في إطار البرهنة على ان حجم وغنى المعرفة اللغوية التي في حيازة المتكلم يفوقان بكثير الإمكانات المحدودة التي تتيحها له التجربة اللغوية في مرحلة الاكتساب، قلت إن مما تجب الإشارة اليه في سياق تقديم الدليل الاضافي المذكور اول هذا الكلام "الآلةَ التقديرية" التي هي أقوى ما وظفه النحاة العرب في بناء نظريتهم. هذه الآلة يمكن تلخيص قيمتها الإجرائية المسطرية بالنسبة للنحو العربي في كلمة واحدة وهي **التعامل مع ما لاحظ له في التحقق اللفظي وافتراض انه جزء من نظام اللغة** ويؤكد عملهم بهذا الافتراض تقريرهم في قواعد التقدير ان

الشيء « قد يحذف لفظا ويثبت تقديرا»[80] وانه « لا اعتبار بالتقديم اذا كـان في تقدير التأخير»[81] وان « ما حذف لدليل او عوض فهو في حكم الثابت»[82].

فتقرير هذا الضرب من القواعد انما يندرج في سياق يرادف من أوجه عديدة ما عبر عنه شومسكي في كلامه المنقول آنفا بإشكال الوجود الفعلي للحوسبة والتمثيلات من خلال مثالي المقولات الفارغة والحالات الإعرابية: (=المتكلم يراعي خصائص هذه العناصر ولا دليل لفظي مباشر وصريح يدل على انها موجودة ـ اذ لا حظ لها في النطق ـ ويستنتج شومسكي من ذلك ان غياب هذا الدليل دليل على ان هذه العناصر جزء من الاطار الفطري الذي ينتظم ممارسة الانسان المعرفية والاكتسابية وأنه اذا لم يكن ذلك كذلك فمن أين للمتكلم المعرفة بهذه العناصر وبخواصها).

إن الآلة التقديرية في النحو العربي انبنت في منطقها العام على ان **المقدرات** جزء فعلي (=واقعي) من نظام اللغة وليست قواعدهم في الرد الى الأصل والتي ذكرنا أمثلة منها قبل حين الا وثائق تعترف لهذه المقدرات بالوجود اللغوي الفعلي. ونحن في إطار الإمعان في تقديم الدليل على ما بين النحوين العربي والتوليدي من لقاء تواردي على مفاهيم متقاربة مترادفة لا يستفزنا لفظ من ألفاظ المعجم التقديري الذي شغف به النحاة العرب مثلما يستفزنا لفظ "النية" المطرد في كلامهم عن امور عدة[83] نذكر منها مثلا مقالتهم في ان الشيء قد يتقدم لفظا والنية به التأخير والعكس. فلفظ "النية" هذا لايجد مكانه الطبيعي الا ضمن الحقل الدلالي المرتبط بالإشكال المعرفي، فالذي ينوي هو المتكلم والمنوي (=المقدَّر) **هو ما يراه المتكلم بنيته ولا يتحقق في اللفظ.**

والآن ماهو الدرس الذي ينبغي استخلاصه من كل هذا ؟

إن ما ينبغي استخلاصه في تقديري يمكن ايجازه في كلمة واحدة وهي **ان النحاة العرب اذ قرروا ما قرروه من قواعد وحرروا ما حرروه من مبادئ وقفوا عند حدود التوظيف الاجرائي والاستهلاك المسطري التقني ولم يجاوزوا ذلك الى ما تحتمله هذه المبادئ والقواعد من نتائج على المستوى الفلسفي.**

---

80 -" الانصاف" المسألة 4 ص 43.

81 – الانصاف المسألة 5 ص 50.

82 – النصاف المسألة 7 ص 398.

83 – الاشارة هنا الى كل ماجاء في النحو العربي مبنيا على مراعاة "أشياء" لا مقابل لها في اللفظ كالمحل الإعرابي فيما لا يتحرك من المعمولات (=المبنيات) ومسائل الحذف والاضمار التي لم يخل منها باب من أبواب هذا النحو.

6 ـ من جسمية المعرفة إلى حدود العقل النظري

(من فلسفة «الجسم» الى النظرية اللغوية الترادف النظري وحدود «العقل» بين اللغويات العربية واللغويات التوليدية)

قوانين «الجسم الطبيعي» وقوانين «اللغة» و«العقل»: من الحدود النوعية إلى الامتداد الوجودي والترادف الانطلوجي (موازنة بين الاصول الطبيعية للنظرية النحوية في كل من السيبويهية والتوليدية)[84]

---

84 – من فلسفة "الجسم" إلى "النظرية اللغوية" ومن "حسمية المعرفة" إلى "حدود العقل النظري"اطروحة الترادف النظري وحدود "العقل": بين اللغويات العربية واللغويات التوليدية).

التوليدية وحدود العقل النظري:

من الامتياز الابستمولوجي الى الترادف.

"لماذا يتسارق أصحاب النظريات الانسانية ؟ فإن كثيرا مما يقال عن اللغة الآن قيل من قبل وما قيل عن غير اللغة قيل من قبل ولكل جيل نظرياته يلعن بها الجيل الذي قبله ونظريات ذلك الجيل فهل يسير الناس في خط نظري متقدم ؟ هنا تدخل السوسيولوجية المعرفية في الموضوع وأول شيء فيها مبحث سحر الاسماء فإن من قوانينها انك تجيز القديم او ما لا يدخل في اهتمامات القدماء اذا جعلت له اسما جديدا حتى ان الاسم هو الذي يصنع المسمى في "العلوم الانسانية". وقد قدمنا من قبل ان النظرية بناء كلماتي مفهامي اي انها اسم يصنعه صانعه " يحرك" به الواقع الذي يتحرك في الحقيقة بأمر الله سبحانه. فاذا جعل له اسما استقرت النظرية "علما" مستقلا وهذا الاستقرار لا يتم الا في أوضاع تتسم بجهل كبير بأصول المعرفة كحال الأمر عندنا او لا يعلم العالم شيئا الا بالاستسلاع وحكاية أقاويل مشقشقة على سبيل الاتباع الاعمى [...] ان جماهير المثقفين تشتغل أذهانهم بالمقدمات المشهورة لا بالمقدمات المعرفية البرهانية ولهذا كان كهان الانسان المسايرون لشهوات الجماهير من أقدر الناس على سرقة نظريات الغير وإلباسها الاسم الساحر الذي يغذي مسحرة الجماهير وهؤلاء يعلمون ان الجمهور لا يتغذى بالمسميات (...) ولنذكر هنا قضية الجمهور وحاله مع كهان المادة فإن كلام هؤلاء مستغلق فلا ترى فزيائيا يكتب وفي ذهنه هذه الأوضاع الاجتماعية ولذلك لا تسارق لأنه لا ينفع (...) لا سبيل إلا الوقوف في وجه شهوة الاسماء بل يسمى الذي أعلن أنه يمارس البحث العلمي والمناهج الحديثة باسم ما أعلن وإن كان ما يفعل هو ما فعله الناس قبله، ومثل هذا أن تقرأ كلام اللسانيين الغربيين الذين يصفون عملهم بالبحث العلمي وتغرق في المقدمات الغليظة التي يصبغون بها أقاويلهم **فاذا جئت الى المقصود لم تجد الا بيانات نحوية قالها الناس من قبل**. بل ان الأدهى من ذلك أن يزعم قوم انهم يبشرون بالبحث العلمي في مجال اللسانيات وعلم اللغة فتظن انهم يعلمون ما يقولون فاذا سألتهم علمت انهم نقلوا هذا الاسم عن أصحاب المذهب فلما رأوا أصحاب المذهب يقولون عن مذهبهم انه علم اللغة وانه علم اللسانيات سكن في روعهم ما صدقوه غيا فصرت لا تستطيع ان تنزع من نفوسهم هذه الكذبة ولكنك تظن رغم ذلك انك لم تحسن أخذ مقاصدهم فتنتظر ان يكتبوا شيئا عن علم اللغة فإذا نظرت فيه قلت في نفسك فلعل المبرد وسيبويه فعلا علم اللغة وهما لا يشعران" [الطبيعة والتمثال]

♦ هناك أمران اثنان مثلا بالنسبة للمشروع التوليدي تحديا فلسفيا كبيرا:

أولهما الإشكال الديكارتي حول الكيفية التي تستعمل بهــا اللغـة وفـق مبـدإ "الإبداعيـة الطبيعيـة التلقائية" والذي من مظاهره المميزة التجدد والاستمرار والتحرر من ضغوط المثيرات الخارجية والداخلية (= الذاتية) وكذا ملاءمة المقامات المختلفة وقدرتها الفائقة على اثارة الأفكــار الملائمـة المقصـودة لـدى السامع.

الثاني: السؤال التوليدي الذي صيغ في سياق محاولة الاقتراب من الإشكال الديكارتي السابق[85] وذلك، السؤال عن حقيقة ما بين النمو العقلي اللغوي والنمو العضـوي مـن وشـائج عضويـة (ماديـة)، اقامة النظر على افتراض وجودها لا تعتبر بالنسبة للتوليدية مناورة اختيارية بـل هـي امـر يمثـل استـجابة لضغط ابستمولوجي حاد ومستمر تفرضه طبيعة "الاسئلة" المهيمنة على "المشروع العلمي" الذي نشأت التوليدية في رحابه.

إن هذا السؤال وذلك الإشكـال ـ كما قلت ـ مثلا بالنسـبة للمشـروع التوليـدي تحديـا فلسـفيا كبيرا بحيث لن نكون مجازفين اذا أطلقنا في هذا الخصوص قولا بأن الكلام التوليدي حول هــذه المسـائل جاء نظرا تأصيليا في **الحدود التي لا يستطيع العقل النظري تجاوزها**.

وههنا كلام نرى أن من حقه ان يقال في هذا السياق بالذات وهو ان الشطر الـذي يمثـل امتيـازا ابستمولوجيا امتازت به التوليدية عن غيرها من النظريات اللغوية القديمة والحديثـة وهـو الشـطر المـادي العضوي (=التبشير بإمكان استكشاف العمليات العضويـة الـتي تمثـل الأسـاس المـادي للممارسـة اللغويـة المحكومة بالخواص الإبداعية المذكورة آنفا، وذلك بالدفع بالنظر في الخصائص والبنى النظرية المجردة محور البحث اللغوي الراهن الى أقصى حدوده الممكنة) بقي مجرد حلم فلسفي فقط لم يتحقق منه شيء وربمـا لن يتحقق منه شيء الى الأبد لبعد ذلك عن متناول قدراتنا العقلية كما يذكر ذلك شومسكي نفســه في آخر كلام له في هذه المسألة سننقله بعد حين من المحـاضرة الخامسـة مـن جملـة محـاضرات اشـتهرت في الأسانيد التوليدية باسم محاضرات "ماناجوا"، فمابقي من التوليديـة اذن الا النحـو التفصيلـي والقواعـد والمبادئ والأحكام، اي ما به تنفتـح علـى السـيبويهية في شـكلها القواعـدي التفصيلـي انفتـاح تـرادف تتفاوت درجاته من موقع الى آخر[86].

85 -الإشكال الديكارتي والسؤال التوليدي المذكوران هنـا اشتهرا في التوليديـة بالسـؤال الثـالث في شـطره الإنتـاجي (=الشطر الثاني اما الاول فيتعلق بالإدراك) والسؤال الرابع على التوالي.

86 -"...فإذا جئت الى المقصود لم تجد الا بيانات نحوية قالها الناس من قبل" [الطبيعة والتمثال].

♦ ان التوليدية تمثل حلقة في سلسلة تاريخية طويلة في الدفاع عن فلسفة «وحدة العقل» وفي السعي نحو نظرية واضحة ومحددة عن طبيعة العلاقة بين الجسم والعقل، وعن قوانين «الجسم» وهل هي بذاتها التي تحكم «العقل» أم ان العقل جوهرثان تحكمه قوانين خاصة به؟

يقول شومسكي في سياق استعراض المحطات الأساسية في تاريخ هذه المشكلة وتحديد المكان الطبيعي الذي يناسب التوليدية ضمن هذا السياق:

« إن نظرية "آليات التماس" التي اقترحها ديكارت والتي قامت على مبدإ التفاعل المباشر بين الأجسام اعتبرت في ذلك العهد نموذجا عاما صالحا لتفسير "حركة" الكون في كل مظاهرها. (حركة الاجسام الجامدة وسلوك الكائنات الحية بما فيها الكائن البشري) الا ان المعضلة التي واجهت هذا النموذج الديكارتي كانت الخصائص الابداعية التي تمتاز بها الممارسة اللغوية عند الانسان، وأصل هذا التحدي الذي واجهته الديكاتية، ما بين "الآلة" (=الجسم) و"الانسان" من فروق في الطبيعة الاساسية لكل منهما. هذه الفروق يمكن تلخيصها في كلمة جامعة وهي أن: الآلة إذا وضعت في ظروف معينة فإن الطريقة التي تعمل بها تكون محددة ومتوقعة سلفا وذلك باستعمال حساب يدخل فيه عاملان: هما التكوين الداخلي للآلة وخصائص الظرف الذي يحيط بعملها وهذا معناه ان الآلة عملها محكوم بمبدإ الانفعال الجبري اما الإنسان فيميزه عن الآلة كونه يستجيب لضغوط "الحث والتوجيه" الخارجية والذاتية لكن بشكل اختياري يبقى معه احتمال مخالفتة لمقتضى هذا التوجيه وذلك الحث واردا ومتوقعا. ان هذه الحقيقة هي التي أملت على الديكارتية ضرورة تكميل مبدإ التفسير الآلي بمبدإ تفسيري آخر يحيط بما لا تستطيع أن تحيط به دائرة آليات التماس وهذا المبدأ التكميلي هو "مبدأ الإبداع" الذي اعتبره الديكارتيون جوهرا ثانيا يجب ان يفترض انه مستقل استقلالا كاملا عن الجسم ليصح ما زعمناه آنفا من أن مبادئ آليات التماس لا تستطيع الاحاطة به كاستطاعتها الإحاطة التفسيرية بحركة الأجسام (=الجوهر الأول).

- من النتائج التي لزمت عن هذا التصور ان :

أ - العقول البشرية لا يمكن ان يتخيل فيها انها تنتظم من حيث الشكل التكويني لطبيعتها الأساسية وفق هيئات ونماذج تكوينية مختلفة.

ب- وان "العقل" من حيث كونه "جوهرا ثانيا" على هذه المرتبة من الوحدة والتجانس يناسبه في إطار هذا التصور ان يعتبر وسيلة كلية تمتاز بالصلاحية المطلقة للعمل في كل الظروف والاحتملات.

ان تعاملنا في اطار النحو التوليدي مع هذه الأفكار يجب ان يتخذ منحى آخر يجعل نصب عينيه في المقام الأول التخلص من ميتافيزيقا القول بجوهرثان مفارق للجسم مفارقة تامة[87].

---

87 - واضح من هذا الكلام ان التوليدية بذلك توطئ الطريق نحو تعويض مبدإ الفصل بين الجسم والعقل بمبدإ قياس النمو العقلي - اللغوي على النمو العضوي (=الجسمي).

لكن قبل ان نشرح تفاصيل هذا المنحى يجب ان نكون على بينة من الصور المختلفة التي اتخذتها الديكارتية بعد ديكارت ومن التحول الأساسي الذي شهدته مع ظهور النموذج النيوتوني في تفسير حركة الأجسام والذي عوض مبدأ التماس بمبدإ "الفعل عن بعد":

- فالديكارتيون الاوائل صاغوا نظرية محددة للجسم قامت على مبادئ نموذج آليات التماس وجعلوا للعقل وضعااستثنائيا بالنظر الى إمكانات هذا النموذج التفسيرية.
- وقد تناول الافلاطونيون الجدد (ق17) هذا الوضع بالمزيد من التفصيل في إطار مااشتهر عندهم بنظرية مقولات الإدراك ومبادئ النسق المعرفي.
- هذه الأفلاطونية الجديدة اتخذت صيغتها النهائية مع النسق الفلسفي الكنطي.
- ومع ظهور علم النفس الجشتالتي في القرن العشرين حظيت الصيغة الكنطية للافلاطونية الجديدة بتألق ابستمولوجي خاص.
- كما انه يجب الا ننسى حلقة بارزة من الحلقات التي تطورت من خلالها الديكارتية وهي الحلقة التي تمثلها نظرية "النحو الفلسفي العام" التي هيمنت على الفكر اللغوي ابتداء من القرن 17 وانتهاء بأوائل القرن 19، والتي كانت في جوهرها نظرية في النحو الكلي تمحورت حول نواة اطروحية يمكن تلخيصها في **الترادف بين المبادئ العامة للغة والمبادئ العامة للفكر**.
- هذا المنحى في النظر النحوي تعرض لهجمة فلسفية قاسية أسكنته قرنا من الزمن ثم كان انبعاثه مع النحو التوليدي منذ ما يقارب الثلاثين سنة.

لكن الإرث الديكارتي الذي انبعث مع التوليدية إنما انبعث في صورته المهذبة في ضوء النيوتونية. وههنا أمر يجب ان ننتبه اليه وهو أن هذا **التهذيب النيوتوني لم يستهدف نظرية ديكارت عن العقل بل نظريته عن الجسم.**

فقد أكدت مبادئ نيوتن ان آليات التماس « ليست صالحة لتفسير حركة الأجرام السماوية وان هذه الأجرام يمارس بعضها على بعض "قوة" لا تستوجب التماس» وفي هذا الإطار ظهر مفهوم "الفعل عن بعد" الذي يقع خارج دائرة آليات التماس الديكارتية. النتيجة اذن ان مفهوم "الجسم" في حدوده الديكارتية لم يعد أمرا معترفا به، بل ان الحدود بين ماهو جسم وما ليس بجسم لم تعد واضحة ذلك الوضوح الذي عهدناه في الديكارتية، بحيث صرنا امام عالم مادي نسعى نحو اكتشاف خصائصه وليس بحوزتنا تعريف محدد للجسم نهتدي به في توجيه هذا الاكتشاف بحيث أصبح التساؤل عن [illegible]

التمثيلات العقلية والعمليات التي ترتبط بها في مجال [illegible]

ليس غير الا ان هذه الخصائص تتعامل معها نظريتنا في مستوى التجريد لأسباب اخلاقية بسطنا القول بشأنها بتفصيل في مكان آخر وما يعنينا في المقام الأول هو أن هذا الضرب من التعامل تكمن قيمته عندنا في كونه يقدم لنا الإطار المناسب ــ في ضوء إمكانات البحث المتاحة حاليا ــ لصياغة نظرية تفسيرية تلقي بعض الضوء على طبيعة الظواهر التي نسعى الى اكتشاف قوانينها. هذه الظواهر نختار منها دائما ما نرى انه يوطئ الطريق نحو اكتشاف ما يقوم به الدماغ من عمليات اثناء الممارسة اللغوية

لكن قبل ان نشرح تفاصيل هذا المنحى يجب ان نكون على بينة من الصور المختلفة التي اتخذتها الديكارتية بعد ديكارت ومن التحول الأساسي الذي شهدته مع ظهور النموذج النيوتوني في تفسير حركة الأجسام والذي عوض مبدأ التماس بمبدإ "الفعل عن بعد":

- فالديكارتيون الاوائل صاغوا نظرية محددة للجسم قامت على مبادئ نموذج آليات التماس وجعلوا للعقل وضعااستثنائيا بالنظر الى إمكانات هذا النموذج التفسيرية.
- وقد تناول الافلاطونيون الجدد (ق17) هذا الوضع بالمزيد من التفصيل في إطار ماشتهر عندهم بنظرية مقولات الإدراك ومبادئ النسق المعرفي.
- هذه الأفلاطونية الجديدة اتخذت صيغتها النهائية مع النسق الفلسفي الكنطي.
- ومع ظهور علم النفس الجشتالتي في القرن العشرين حظيت الصيغة الكنطية للافلاطونية الجديدة بتألق ابستمولوجي خاص.
- كما انه يجب الا ننسى حلقة بارزة من الحلقات التي تطورت من خلالها الديكارتية وهي الحلقة التي تمثلها نظرية "النحو الفلسفي العام" التي هيمنت على الفكر اللغوي ابتداء من القرن 17 وانتهاء بأوائل القرن 19، والتي كانت في جوهرها نظرية في النحو الكلي تمحورت حول نواة اطروحية يمكن تلخيصها في **الترادف بين المبادئ العامة للغة والمبادئ العامة للفكر.**
- هذا المنحى في النظر النحوي تعرض لهجمة فلسفية قاسية أسكنته قرنا من الزمن ثم كان انبعاثه مع النحو التوليدي منذ ما يقارب الثلاثين سنة.

لكن الإرث الديكارتي الذي انبعث مع التوليدية إنما انبعث في صورته المهذبة في ضوء النيوتونية. وههنا أمر يجب ان ننتبه اليه وهو أن هذا **التهذيب النيوتوني لم يستهدف نظرية ديكارت عن العقل بل نظريته عن الجسم.**

فقد أكدت مبادئ نيوتن ان آليات التماس « ليست صالحة لتفسير حركة الأجرام السماوية وان هذه الأجرام يمارس بعضها على بعض "قوة" لا تستوجب التماس» وفي هذا الإطار ظهر مفهوم "الفعل عن بعد" الذي يقع خارج دائرة آليات التماس الديكارتية. النتيجة اذن ان مفهوم "الجسم" في حدوده الديكارتية لم يعد أمرا معترفا به، بل ان الحدود بين ماهو جسم وما ليس بجسم لم تعد واضحة ذلك الوضوح الذي عهدناه في الديكارتية، بحيث صرنا امام عالم مادي نسعى نحو اكتشاف خصائصه وليس بحوزتنا تعريف محدد للجسم نهتدي به في توجيه هذا الاكتشاف بحيث أصبح التساؤل عن ظاهرة ما، هل تدخل في دائرة الجسم أو لا تساؤلا لامعنى له. وفي هذا الإطار نعتبر كلامنا عن التمثيلات العقلية والعمليات التي ترتبط بها في مجال الحوسبة العقلية، نظرا في خصائص العالم المادي ليس غير الا ان هذه الخصائص تتعامل معها نظريتنا في مستوى التجريد لأسباب اخلاقية بسطنا القول بشأنها بتفصيل في مكان آخر وما يعنينا في المقام الأول هو أن هذا الضرب من التعامل تكمن قيمته عندنا في كونه يقدم لنا الإطار المناسب ــ في ضوء إمكانات البحث المتاحة حاليا ــ لصياغة نظرية تفسيرية تلقي بعض الضوء على طبيعة الظواهر التي نسعى الى اكتشاف قوانينها. هذه الظواهر نختار منها دائما ما نرى انه يوطئ الطريق نحو اكتشاف ما يقوم به الدماغ من عمليات اثناء الممارسة اللغوية

وبالتالي نحو اندراج الدراسة اللغوية في التيار العام للعلوم الدقيقة على شاكلة ما حدث في مجال دراسة الجينات والعناصر الكيميائية والتكافؤ الذري الخ...

ان هذا المنحى الذي اخترناه للتعامل مع الأشياء في مجال البحث اللغوي واقع لا محالة في مجال فكرة "الجسم" ولأجل ذلك نرى ان الجدل الديكارتي حول مسألة الحدود بين الجسم والعقل والذي مازال شبحه يطارد المؤسسة النظرية في غير موطن واحد جدل لا معنى له البتة، خصوصا في ظل وضع لاتكاد تمسك فيها بتعريف محدد للجسم.

ان من الحلول التي يحتملها ما اصطلحنا على تسميته بمشكلة ديكارت[88] القول بأن هذه المشكلة تتجاوز قدراتنا الفكرية. وهذا بالنظر الى تصورنا للجسم - و"العقل" مظهر من مظاهره — امر منطقي ومقبول مادام الجسم من خواص طبيعته الاساسية ان قدراته محددة بيولوجيا. فالعقل الانساني في ظل هذا التصور لا يمكن ان تكون قدراته كلية تعمل في مختلف الظروف والاحتمالات كما كان الديكارتيون يزعمون، بل يجب ان نتصور أن هذه القدرات محددة ومقيدة بيولوجيا تماما كما هو الشأن بالنسبة لقدرات الجسم بصفة عامة، فالطبيعة الاساسية للعقل الانساني مركبة بشكل تجعله قادراً على حل بعض المعضلات عاجزا عن حل معضلات أخرى قد تكون بسيطة يمكن حلها بذكاء مركب وفق نظام خلقي مخالف.

وفي هذا الإطار نفهم لماذا توجد بعض اللغات الممكنة كاللغة التي تعتمد مثلا على مبدإ الترتيب الخطي بدلا من مبدإ الاعتماد على البنية خارج متناول الملكة اللغوية لأفراد النوع البشري على الرغم من أنها بسيطة بالنظر الى تلك التي تستطيع هذه الملكة الإحاطة بها بالفعل. ان قدرتنا على الفهم الجيد للكيفية التي تنمو بها الملكة اللغوية عند الانسان تتعاظم عندما نجعل هذه الكيفية صنوا لنظائرها في مجال "النمو العضوي" . فأجسامنا لا تنمو وفق ماتمليه خصائص البيئة المادية المحيطة بنا بل بما تمليه طبيعتنا الاساسية المشتركة بين أفراد نوعنا. ومع ذلك فإننا لا ننكر أن البيئة تساهم في هذا النمو لكن بصفة ثانوية وهامشية تقتصر على الحث والتحفيز او الإعاقة والتأخير والتشويه.

غاية الأمر ان **النمو العقلي والنمو العضوي يتمان وفق نظام واحد وهذه النتيجة منطقية ومعقولة بالنظر الى امر واحد فقط وهو اننا نمثل جزءا من العالم الطبيعي**. وفي هذا الإطار نستطيع أن نزعم أن عدم تحقيق أي تقدم في حل مشكلة ديكارت رغم ما أصابته اليوم العلوم الطبيعية من تقدم نرى انه يقدم دليلا واضحا ولو مؤقتا او جزئيا على أن هذه المشكلة يستحسن اعتبارها من قبيل ما لا تستطيع قدراتنا الفكرية الإحاطة به اذ **لا فرق بين قدراتنا العقلية وقدراتنا العضوية من حيث كونهما معا محددين وفق قيود تنتمي الى طبيعتنا الاساسية**. وعدم قدرتنا على حل مشكلة ديكارت مظهر من مظاهر الانفعال بهذه القيود.

---

88 -تصرفاتنا حرة بحيث اننا قد نستجيب لعوامل الحث والتوجيه دون ان تكون هذه الاستجابة جبرية بالمعنى الدقيق للعبارة.

إن الذي يؤكد هذه الحقيقة ، حقيقة ان قدراتنا العقلية محدودة كمحدودية قدراتنا العضوية وبموجب نظام من القيود المادية تنتمي الى طبيعة تركيبنا العضوي تشترك فيه هذه وتلك، هو النظر الى الاسئلة الكبرى التي اشتغل بها العقل النظري وفي ما أثمره تاريخ الفكر من نظريات في اطار سعي الإنسان الى الاجابة عن هذه الاسئلة. فإن الذي يثير انتباه المتأمل في هذا الشأن هو أن هناك جملة من الاسئلة مازالت الى الآن تطرح بصيغتها البدائية الأولى التي طرحت بها أول الأمر منذ زمن بعيد مغرق في تاريخ العقلانية البشرية. وهذا لا تفسير له عندنا إلا شيء واحد وهو أن هذه الاسئلة او بعضا منها على الاقل يوجد خارج متناول قدراتنا العقلية إلى الأبد وذلك بمقتضى نظام القيود المذكور آنفا.

وهذا التفسير نفهم أصوله جيدا عندما نتنبه الى ان نظام «**بناء المعرفة**» عند الانسان نظام واحد وان «بناء اللغة» و«بناء النظريات العلمية» من حيث كونهما سلوكين معرفيين يتمان وفق هذا النظام.

كلامنا هذا مبني إذن على افتراض ان ما يفعله الإنسان في بنائه لنظرية علمية ما يشبه ما يفعله في اكتسابه للغة ما. أي أنه في حوزته ـ بمقتضى التكوين البيولوجي الاساسي للنوع البشري ـ جهازاً تصورياً ومعرفة أولية بطرق صياغة المشكلات وبتصور للوضوح والتفسير والاستدلال الخ... وهذا كله يمكن ان نسميه قياسا على القدرة اللغوية بالقدرة على بناء العلم (Science forming capacity)[89].

وهذه القدرة "النظرية" نفترض أن لها حدودا لا تستطيع بحاوزتها وذلك كغيرها من الانظمة العضوية المحددة بيولوجيا. ولأجل ذلك فإنه من الطبيعي جدا ان تبقى بعض الأسئلة خارج ما تستطيع قدرة الانسان على بناء النظريات العلمية الإحاطةَ بِهِ، مهما بلغت تجربته، مع "العالم" الذي يسعى الى اكتشاف قوانينه، من الغنى والتعقيد والتنوع. ولعل مشكلة ديكارت اذ قد تعاقبت عليها الأزمنة الطويلة ولم تحظ حتى ببصيص يبشر بإمكان حلها، يناسبها ان تعتبر من قبيل هذا الضرب من الإشكالات الخارجة بالأصالة عن نطاق قدراتنا العقلية المحددة عضويا.

يبدو اذن ان دراسة اللغة على النحو الذي ارتضيناه وطورناه عبر هذه السنين الطويلة، تقدم لنا نموذجا مرجعيا صالحا للتعامل مع مكونات اخرى للنسق المعرفي عند الانسان ونحن ننطلق في هذا التصور من ان العقل مكون بصورة قالبية أي أنه يتكون من أنظمة مختلفة يستقل بعضها عن بعض لكنها تشترك في جملة من الخصائص الاساسية يؤكد ذلك، التفاعل الملحوظ بين هذه الأنظمة (...) ونشير هنا الى أنه سيكون نجاحا كبيرا لفلسفتنا في المعرفة ان نكتشف أن العناصر التي تدخل في تكوين الملكة اللغوية ليست خاصة بهذه الأخيرة فقط بل تجاوزها الى ملكات معرفية اخرى كملكة الإبصار مثلا والتي تحقق في دراستها نجاح كبير في السنوات الأخيرة فعلى ما بين الملكتين من فروق من جهة أن الإبصار نظام للمعالجة واللغة نظام للمعرفة فإن بينهما من التشابه ما يكفينا، في الاستدلال عليه، الانتباه فقط الى مايتيحانه من إمكانات متشابهة لتناولهما في التحليل والمعالجة النظرية بمنهج واحد. فنظام

---

89 ـ من مظاهر هذه القدرة مثلا اشتراك الناس في فهم نتائج العلم وكذا في تقويمها رغم أنهم يفتقرون الى تلك المهارات الإنجازية والأدوات التقنية الدقيقة التي يستعملها "العلماء" في بناء نظرياتهم.

الإبصار يراعي جملة من المبادئ العامة كمبدإ "الصلابة" مثلا على نحوما شرحناه بالنسبة للملكة اللغوية بالضبط، هذا مع الاستدراك، بطبيعة الحال، بأن الملكتين تعملان بطرق مختلفة فاللغة لا تعرف مبدأ الصلابة كما ان نظام الإبصار لا يعرف مبدا المقولات الفارغة او مبدأ الربط العاملي مثلا.

(...) إن ما وصل إليه البحث في المجالات المعرفية الأخرى يصدق عليه ماقلناه عن مجال اللغة ومجال الإبصار وذلك فيما يبدو راجع الى مبدإ القالبية الذي قلنا قبل قليل إنه يتحكم في الكيفية التي يتكون بها العقل وأنظمته المعرفية. لقد قدمنا من الأدلة ما يكفي على أن هذه الأنظمة جزء من تكويننا العضوي وعلى أنه لادليل البتة يؤيد كونها مكتسبة بالمران والتجربة كما هو في زعم السلوكيين والمتشبثين بالتقاليد الماركسية. ان التناقض الكبير الذي يطارد هؤلاء هو انهم يذهبون الى أن الإنسان محكوم في لغته وحضارته بالتاريخ والمجتمع والتجربة إلا أنهم لا يرون الرأي ذاته فيما يتعلق بالخصائص العضوية للإنسان.

إن أكبر تحد تواجهه نظريتنا في تفسير خصائص الأنظمة المعرفية عند الإنسان، اللغوية وغير اللغوية في إطار التكوين العضوي الفطري هو أن هذه النظرية يجب ان تكتمل بنظرية اخرى موازية في تفسير الكيفية التي تطور بها هذا التكوين الفطري. ومناط التحدي المذكور هو ان قدراتنا على المناورة النظرية في هذا المستوى محدودة وضعيفة جدا بحيث لم يتوافر لدينا من المعارف في هذا الشأن مذ ظهرت اول صياغة لهذا الإشكال إلا النزر اليسير الذي لا يرقى حتى الى مستوى البيانات الاولية. ولئن حاز ان يتحقق شيء من التقدم في هذا الاتجاه فإننا نتوقع ان يتم ذلك في إطار ذلك الفرع من المعرفة العلمية المعروف باسم البيولوجيا الذرية، والذي يسعى الى تفسير العلاقة بين خصائص ظروف الحياة على الارض وبين خصائص الأنواع العضوية التي أمكن ان تتطور في ظل هذه الظروف. وماهي المبادئ المادية التي تحكمت في تكييف هذه العلاقة وفق الضرورات التي تفرضها الظروف المذكورة.

ان مجمل ما نعرفه في هذا الشأن يكاد ينحصر في شيء واحد وهو ان الأعضاء "تتطور" بحيث تكون قدراتها على نحوٍ في مرحلة وعلى نحوٍ آخر في مرحلة اخرى وذلك وفق نظام محكوم بمنطق وضغوط الحاجات الاستعمالية (=منطق: «الحاجة تفتق الحيلة). ونحن نضيف هنا أن المسار الذي اتخذته في تطورها، القدرات العقلية المعرفية عند الانسان يشبه هنا المنحى الذي أشرنا اليه فيما يتعلق بالأنواع العضوية. فالخصائص الأساسية لنظام المعرفة واللغوية عند الانسان نفترض انها نتجت عن تفاعل ما وقع في نظام خليته لأسباب مرتبطة بخصائص العمليات العضوية عموما وبالقوانين المادية التي تحكمت في خلقة دماغه والتي جعلت هذا الأخير على تلك الدرجة المعلومة من التعقيد (...).

إن هذه الجوانب من العالم الذي يسعى الانسان منذ زمن بعيد الى اكتشافه يوجد معظمها في نظرنا خارج ما تستطيع قدراتُه الفكرية الإحاطةَ به. وكون الاشياء تجري على هذا النحو امر معقول جدا بالنظر الى "خاصية محدودية القدرات " التي تطبع عالم الأنواع العضوية...»

[انتهى كلام شومسكي]

التعليـــق:

ان كلام شومسكي في هذه المقالة تمحور حول مسألة أساسية نظره فيها تشعب وتنوع في اتجـاه رأينا أنه يخدم الموضوع الذي اشتغلنا به في هذه الرسالة، ولأجل ذلك لم نر بأسا في أن ننقل إلى العربيـة في هذا السياق مقالته هذه على طولها وذلك لتكون لنا سندا استشهاديا نستدّل به على جملة امـور تقـع من تعاليقنا المبثوثة عبر مباحث هذه الأطروحة موقع المقدمات العامة التي صرحنا ببعضها في أثناء التعليق وبقي بعضها الآخر في دائرة الظل وها نحن نلقي عليها هنا بصيصا من الضوء لعله يسعف المتجـول عـبر شعاب تلك التعاليق في تذليل بعض منعرجاتها والتي لم تتح لنا ثمة فرصـة تفكيـك خطوطهـا المتشـابكة تفكيكا واضحا الوضوح الذي اتاحته لنا فرصة هذه المقالة.

فماهي المسألة الأساسية التي قلنا عنها إن هذه الأخيرة جاءت متمحورة حولها؟ انها بنـاء مقدمـة واضحة في مسألة العلاقة والحدود بين «الجسم» (=العالم الطبيعي) و«العقل» (=المعرفـة واللغـة مكـون من مكوناتها) والدفع بهذه المقدمة الى أقصى نتائجها ونهاياتها التي تحتملها، وذلك في سياق الاجابـة عن سؤال محدد وهو: لماذا بقيت مشكلة ديكارت (=حرية السلوك اللغوي عنـد الانسـان) بـدون حـل رغم التقدم "الكبير" الذي حصل في العلوم الطبيعية وفي البحث اللغـوي التوليـدي الـذي مـافتئ يتحـين فرص الاستفادة من كل ما يراه مناسبا من نتائج هذه العلوم؟

إن الكيفية التي بنيت بها الاجابة عن هذا السؤال تضمنت التصريح بالموقف التوليدي من قضيتين شغلتا الفكر الانساني دائما وهما:

أ- طبيعة العلاقة بين الجسم والعقل وهل المعرفة جسـم مـن اجسـام العـالم الطبيعـي ام هـل هـي "جوهرثان" منفصل؟

ب- وهل للفكر البشري (= العقل النظري) حدود لا يستطع مجاوزتها أم هـل يسـتطيع التعـامل مع كل المشاكل.

* * *

وههنا كلام يجب ان يقال ويستحق عناية خاصة مادمنا بصـدد برنـامج للموازنـة بـين النظريتـين النحويتين العربية والتوليدية، وهو ان بناء النظرية اللغوية على اساس موقف محدد من مسألة الحدود بـين «اللغة» و«العالم الطبيعي»، نعتبره في إطار البرنامج المذكور، اختيـارا فلسـفيا مشـتركاً بـين السـيبويهية والتوليدية أما بالنسبة للسيبويهية فحسبنا هنا التذكير فقط بأن الكائنـات اللغويـة اعتـبرت فيهـا امتـدادا انطلوجيا لاجسام العالم الطبيعي يصدق عليها من قوانين التغير ما يصدق على هذه الأخيرة.

وهذا أمر بيناه بتفصيل آنفا وسيأتي الكلام على تفاصيله بشكل موسع في مواطن عديدة من هذه الرسالة فلا حاجة للتكرار. فالغاية هنا التذكير فقط. أما بالنسبة للتوليدية فما يستفاد من مقالة شومسكي فيما نقلناه من كلامه هو أنها سارت في هذا الشأن على أثر السيبويهية اذ بنت نظريتها على تحطيم الحدود بين "الجسم" و"العقل". هذا التحطيم كان من نتائجه:

- قياس النمو اللغوي على النمو العضوي واعتبار قوانين الاول امتدادا طبيعيا لقوانين الثاني.

- ثم قياس «العقل النظري» على «العقل اللغوي» في مبدإ «محدودية القدرات» المحدد عضويا (-بيولوجيا) وذلك باعتبارهما صورتين اثنتين لشيء واحد هو «نظام المعرفة»[90] البشري والذي تظاهرت الأدلة - في مجالات معرفية اخرى غير اللغة والنظر كمجال الإبصار مثلا - على انه محكوم بقوانين التكوين المادي العضوي...لكن كيف انعقدت في التوليدية أسباب هذين القياسين؟

نبدأ بحكاية قصة القياس الأول ثم نتبعه بالحديث عن القياس الثاني.

1 - القياس الأول

التوليدية استفادت من الثغرة الكبيرة التي أحدثتها النيوتونية في الجدار الديكارتي الذي كانت آليات التماس فيه تقيم حدودا واضحة بين الجسم واللاجسم (العقل) فنيوتن عوض النموذج الديكارتي في تفسير حركة الأجسام بنموذج آخر قام على مفهوم "الفعل عن بعد"، نموذج كان من نتائجه أن غاب معه ذلك التصور المحدد للجسم الذي كان معروفا إبان شيوع النموذج الديكارتي أساسا للعلم الطبيعي. التوليدية قامت على استغلال غياب مثل هذا التصور وعملت في فلسفتها العامة بمقتضى المبدإ الآتي:**"كل شيء "جسم" حتى يتوافر الدليل على العكس".**

إن الدرس الفلسفي الذي استفادته التوليدية إذن من التهذيب النيوتوني للنموذج الديكارتي تمثل في: كونها حصلت بموجب هذا التهذيب مرجعا "علميا" للزيادة في معامل كثافة النسيج

---

90 -ان القول بأن المعرفة "جسم" لا يعنينا منه هنا ما فيه من الجسارة "العلمية" المبالغ فيها ولكن يعنينا منه كونه قولا يودي كما سنرى الى نتيجتين مطلوبتين:

أ - محدودية قدرات العقل البشري كمحدودية قدرات الجسم مادام العقل مظهراً من مظاهر الجسم.

ب- الترادف بين العقول النظرية مادامت البنية الخلقية للجسم واحدة لا تقبل التنوع والاختلاف. فكما ان النوع البشري واحد في طبيعته الاساسية والتعدد عرض في أفراده فكذلك العقل النظري نوع واحد والتعدد وصف في أفراده. هذا وسنعرض في آخر هذا التعليق قولا في المسألة العاملية يجو ز لمن شاء اعتباره بمثابة الصلة والتكملة للقول التوليدي بأن المعرفة جسم وكذا للنتيجتين اللتين تلزمان عنه وهو أن «**العاملية» قَدَرٌ يطارد العقل النظري النحوي من حيث كونه نوعا بصرف النظر عن الصور المختلفة التي تتحقق بها أفراد هذا العقل.**

العضوي الرابط بين أشياء العالم (=كل ما يفقهه الإدراك البشري من موضوعات) وبالتالي لنسف كل الموانع التي كانت تمنع في الديكارتية من اعتبار "العقل" مشمولا بدائرة "الجسم".

إن المقالة التوليدية الشائعة بأن "اللغة" و"المعرفة" و"الإدراك" كائنات عضوية، مقالة يجب أن تفهم معانيها الحقيقية في ضوء هذا الأصول.

وبعبارة أخرى، لقد وجدت المؤسسة العلمية نفسها مع نيوتن أمام ما يشبه أزمة تعريف الجسم بحيث لم يعد في حوزة هذه المؤسسة معيار يميز به بين ما يدخل في ما صدق هذا التعريف ومالا يدخل، كما كان الشأن في الديكارتية حيث كانت مبادئ آليات التماس هي المعيار الذي يهتدى به في هذا التمييز فما يخضع لهذه المبادئ جسم وما لا يخضع لها فليس بجسم. وأصبح عمل الباحث في كل مجال من مجالات هذه المؤسسة حتى في المجالات التي لايجاوز فيها التناول والدراسة البنى النظرية المجردة كالمجال اللساني مثلا مطاردا بفكرة الجسم قدرا فلسفيا محتوما. ففي هذا الإطار نفهم كيف مال ميزان الامتياز الفلسفي في التوليدية لصالح اعتبار المعرفة اللغوية، كائناً عضويا أي جسما تسعى النظرية الى اكتشاف قوانينه وكيف ظهر هذا الامتياز في صورة سعي موصول نحو صياغة نظريات تفسيرية بشأن هذا الجسم بناء على تعويض مبدإ الفصل الديكارتي بين الجسم والعقل بمبدإ البحث النيوتوني في خصائص العالم المادي على مستوى التجريد.

إن هذا الحديث عن الاعتبار "الجسمي" وصلته بالمسألة اللغوية نريده ـ بالإضافة الى كونه تنبيها واضحا على الأصول الفلسفية التي يجب أن يفهم الكلام التوليدي في ضوئها ـ نريده أن يكون بمثابة التنبيه إلى مابين السيبوهية والتوليدية من التلاقي والتوارد على ربط النظر اللغوي بتوابع الإشكال الجسمي وامتداداته المتشبعة مع خلاف بينهما، بطبيعة الحال، في تفاصيل ذكرناها آنفا بما يناسبها من التوسع وسنعرض لها بالمزيد من التفصيل في مواطن متفرقة من هذه الرسالة. ولعل هذا الربط إذ لم تسلم منه السيبويهية ولا التوليدية على حد سواء يناسبه أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري النحوي. إن ارتباط المسألة اللغوية بقضية «الجسم» في كل من السيبويهية والتوليدية ارتباط في المستوى الأساسي (=الفلسفي) للنظرية النحوية، إذ هو الذي يملي على هذه الأخيرة الشكل الذي ينبغي أن تتخذه والغاية التي يجب أن تصبو إليها: فالسيبويهية جاء نظرها النحوي في الأجسام اللغوية مخلصا لمقتضى تعريف "الجسم" الذي كان سائدا في عهدها (=الجسم كل متحيز في المكان متغير بالحركة؛ الجسم الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة؛ الجسم الجوهر الذي يبحث فيه عن أحوال الكم المتصل والمنفصل)[91]

---

91 ـ راجع "التعريفات" للجرجاني المادة 491 و 492.

والتوليدية أيضا جاءت في فلسفتها التأسيسية العامة وفي الشكل الذي انتظم مباحثها النحوية التفصيلية على حد سواء موافقة للوضع الراهن الذي يشهده مفهوم "الجسم" وتفاصيل تعريفه. (راجع في مبحث البنية المركبية ونظرية س ـ خط من هذه الرسالة تعاليقنا المفصلة على تعامل النحو التوليدي مع المركبات المختلفة بقسميها ذوات الرؤوس المعجمية وذوات الرؤوس غير المعجمية وكيف اعتبرت صورا مختلفة لشكل واحد (=خطاطة س ـ خط الاسقاطية) وكيف شبه تنوعها بالنظر الى هذه الخطاطة العامة الوحيدة بتنوع اعضاء الجسم البشري في أشكالها ووظائفها بالنظر إلى الخلية الأساسية الأولى التي منها نشأت وتولدت هذه الأعضاء).

خلاصة القول إذن أن: جعل النظرية اللغوية مبنية في سَمْتِهَا العام بما يوافق فلسفة "الجسم" السائدة (=مبادئ الوحدة وقوانين الاختلاف والتنوع في هذا الجسم) جامع معرفي بين التوليدية والسيبويهية.

2 ـ القياس الثاني:

التوليدية إذن منحت امتيازا خاصا للعضوي على حساب اللاعضوي فأدخلت بموجب ذلك "العقل" ـ واللغة مستوى من مستوياته ـ الى دائرة "الجسم". وهي إذ فعلت ذلك جعلت العقل، شأنه في ذلك شأن الجسم، محكوما بمبدإ: "القدرات المحددة بيولوجيا". ولا يخفى أن هذا الاختيار التصوري يؤدي بالضرورة الى تعويض التصور الديكارتي الذي كان يقوم على أن العقل آلة كلية قدراتها مطلقة صالحة للعمل في مختلف الظروف والاحتمالات بتصور آخر يتفق مع الانسجام الجديد الذي أقيم بين "العقل" واجسام العالم الطبيعي. فالعقل في إطار هذا التصور يجب أن يعتبر آلة نسبية تخضع قدراتها لنظام من القيود المحددة عضويا أي بموجب خصائص التركيب المادي للعقل. وفي هذا الإطار يجب أن نفهم شغف شومسكي في جل مقالاته في فلسفة المعرفة بتكرار القول بأن هناك لغات ممكنة أبسط في بنيتها من تلك التي استطاعت الملكة اللغوية بناءها (كاللغة التي تعتمد على مبدإ القواعد الخطية بدلا من مبدإ الاعتماد على البنية) لكنها مع ذلك توجد خارج متناول هذه الملكة لأن قدرات هذه الأخيرة محددة عضويا بصرف النظر عن معايير البساطة والتعقيد. وهذا هو المعنى الذي يجب أن يفهم به القول التوليدي بأن "العقل" ليس آلة كلية تستطيع العمل في مختلف الاحتمالات أبسطها وأعقدها.

إن ما يمكن أن يقال عن المشكلة الديكارتية في ضوء هذا التصور الجديد لثنائية العقل/الجسم وبالنظر الى كون هذه المشكلة مازالت تطرح بصيغتها الأولى التي ظهرت بها أول الأمر منذ زمن بعيد، هو أن النظر في هذه المشكلة يوجد خارج متناول قدراتنا الفكرية المحددة عضويا، أي أنه كما أننا خلقنا لا نستطيع الطيران لأن الأجنحة ليست من موجبات طبيعتنا الاساسية فكذلك النظر في هذه المشكلة

وفي مشكلات أخرى أيضا يوجد خارج ما تسمح به قدراتنا العقلية ونظام القيود المادية العضوية الـذي يرسم الحدود التي لا تستطيع هذه القدرات تجاوزها.

إن كون النوع البشري يمثل جزءا من العالم الطبيعي يستوجب أن تكون مبادئ عقله ـ من حيث كون هذا الاخير جسما من أجسام الفضاء العضوي الذي يحيط به ـ من جنس مبـادئ هـذا العـالم وأن تكون كيفية نموه العقلي ونموه اللغوي مجانسة لكيفية النمو العضوي في غيره من أجسام المحيط المذكـور. فكما أن هناك أعمالا توجد خارج قدراته العضوية وتستطيع أنواع جسمية أخـرى القيـام بهـا بسـهولة بمقتضى طبيعتها الأساسية، فكذلك هناك حقائق عن العالم وعن قوانينه توجد خارج قدراته العقلية الـتي هي امتداد لقدراته العضوية. ان عجزنا ـ الذي لا حدود له ـ عن اكتشـاف جملـة مـن حقـائق السـلوك اللغوي عند الانسان لا يمكن تفسيره إلا في هذا الاطار.

خلاصة القول إذن أن النمو العضوي والنمو العقلي والنمو اللغوي كل ذلك يخضع لتطور واحـد تتحكم فيه قوانين التركيب المادي.

ان ما يعنينا في المقام الأول من هذا التصور هو:

ـ أن القول بأن "العقل" (=نظام المعرفة) ـ واللغـة مكـون من مكـوناته ـ، امتداد للعالم الطبيعـي. يمثل بالنسبة لنا موردا من موارد الترادف بين السيبويهية والتوليدية كما ذكرنا سابقا.

– وأن القول بعضوية (=جسمية) المعرفة مزيته عندنا بالإضافة الى هذا الذي ذكـرت مـن كونـه موردا للترادف أنه يؤدي الى نتيجتين مطلوبتين:

أولاهما: أن قدرات العقل البشري محدودة مادامت قدرات الجسم مقيدة عضويا ومادام "العقل" امتدادا طبيعيا وعضويا للجسم. اي أن محدودية قدراتنا الفكرية نتيجة من نتائج محدودية قدراتنـا المحـددة بيولوجيا، وأن العقل الديكارتي ـ الآلةَ الكليةَ المطلقةَ الـتي تعمـل في كـل الظـروف والاحتمـالات ــ لا وجود له.

الثانية: أن "الملكات المعرفية" عند الانسان جنس واحد يشـغلها الانسـان بطريقـة واحـدة محـددة عضويا، مادامت المعرفة (=العقل) امتدادا عضويا للجسم ومادام الجسم طبيعته الأساسـية مشـتركة بـين أفراد النوع البشري ولايتصور فيها الاختلاف. وفي إطار هذا التصور ينـدرج القيـاس الثـاني في سلسـلة القياسات التوليدية وهو: قياس الملكة اللغوية (=القدرة علـى بنـاء اللغـة الطبيعيـة) علـى الملكـة النظريـة العلمية (=القدرة على صياغة العلم). فهما صورتان مختلفتان من بين صور أخرى ممكنة لنظام واحد هو "نظام المعرفة البشري".

ان قياس (=القدرة النظرية العلمية) على القدرة اللغوية في خصائص الاكتساب والإدراك والإنتاج.... نعتبره إطارا لابأس به لبناء هامش استدلالي إضافي لفائدة القول بوجود كليات وثوابت للعقل النظري، اي نحو كلي للملكة العلمية، مادام القول بالملكة اللغوية المشتركة قد انبنى عليه قول متماسك في وجود «نحو كلي» مشترك بين اللغات الطبيعية المختلفة. فالترادف بين السيبويهية والتوليدية على هذا الاعتبار ملزم للتوليديين مادامت فلسفتهم في المسألة المعرفية قد آلت الى قياس «اللغة النظرية» على «اللغة الطبيعية»، في مبدإ الكليات والثوابت والجوامع.

وليس إلحاحنا على أن هذه النتيجة لازمة للتوليديين على مقايسيهم في التعامل مع نتاج «العقل البشري»، لغة طبيعية كان أم لغة اصطناعية (=نظريات)، إلا لأن «الترادف النظري» جاء في هذه الرسالة الآلة التأويلية المركزية التي اشتغلنا بها في كل مراحل الدراسة، بحيث نفترض أن أنسب ما يمكننا الاعتماد عليه من نماذج ابستمولوجية في التأصيل التصوري لهذا المفهوم مفهوم «الترادف النظري» نموذجان:

أ ـ نموذج "الجوامع المعرفية وكليات العقل النظري" المقترح في كتاب "الطبيعة والتمثال" آداة للتعامل الابستمولوجي مع ماأنتجه تاريخ العقلانية البشرية من نظريات ومفاهيم.

ب ـ نموذج "الملكة العلمية=النظرية" الموازية في شكلها وفي خصائصها العامة (=الثوابت والمتغيرات) للملكة اللغوية ولغيرها من ملكات النظام المعرفي عند الإنسان. والإشارة هنا ـ بطبيعة الحال ـ الى النموذج الذي جاء الحديث عنه مفصلا في آخر كلام شومسكي الذي نقلناه آنفا في مسألة «العقل» و «الجسم» وفي أن قدرات الأول محدودة كمحدودية قدرات الثاني من حيث أن نموهما معا محكوم بنواميس التكوين العضوي التي تفرض قيودا مادية على خصائص وقدرات الأنواع العضوية.

إن الانسجام بين هذين النموذجين من حيث أن كلا منهما يلزم عنه كما بينا ـ بالضرورة المنطقية ـ القول بأن ما تنتجه العقول البشرية واقع لا محالة في بؤرة التشابه وشباك الترادف.

* * *

خلاصة القول إذن أن: القياسات التشبيهية الأساسية التي أسست النسيج الفلسفي للتوليدية في هذا الخصوص هي قياس النمو اللغوي على النمو العضوي ثم قياس الملكة النظرية على الملكة اللغوية والذي يؤدي بالضرورة الى القول بخضوع الملكة النظرية لنفس الإطار الذي ينتظم نمو الملكة اللغوية سواء في الانبثاق عن مبادئ التكوين المادي العضوي أو في الخضوع لقيد محدودية القدرات.

إن المقدمة التي أنتجت القياس الأول (=قياس النمو العقلي واللغوي على النمو العضوي) هي إدخال "العقل" الى دائرة الجسم وتحطيم الحدود التي كانت تفصل بينهما في النموذج الديكارتي

وافتراض أن بينهما من وثاقة الامتداد الانطلوحي ما يرقى الى مستوى الترادف في الخصائص والقوانين وفي مبادئ التكوين المادي. وأما المقدمة التي أنتجت القياس الثاني "قياس بناء اللغة النظرية على بناء اللغة الطبيعية" فهي ما يلاحظه المتأمل، في ما أنتجه تاريخ الفكر من مفاهيم ونظريات ونماذج، من التشابه والترادف بينها سواء في مستوى الاسئلة الاساسية أم في طرق التناول النظري. فمن موارد هذا التشابه أن معامل التنوع في الاسئلة التي انشغل بها العقل النظري ضعيف جدا كما أن بعضا من هذه الاسئلة لم يعرف طريقه إلى الحل ومازال يطرح بصيغته التي ظهر بها أول مرة.

إن التفسير الذي يناسب هذا التشابه بين ما تنتجه العقول النظرية من لغات اصطناعية، في إطار نموذج للتعامل مع اللغات الطبيعية يعتمد على مفهوم الملكة الفطرية وعلى نظرية النحو الكلي والمبادئ والوسائط هو اعتباره من جنس التشابه بين اللغات الطبيعية اي ان يعتبر من نتائج وجود "نحو نظري كلي" تصدر عنه العقول النظرية في إنتاجها للغات الاصطناعية.

إن كلام التوليديين في هذه القضايا قد تشعب فيما يبدو في اتجاه يخدم المنحى الابستمولوجي الذي اتخذناه إطارا عاما لعملنا في هذه الرسالة في الموازنة بين السيبويهية والتوليدية. وتتجلى هذه الخدمة في أيلولة الكلام التوليدي المذكور الى اقتراح أساس فلسفي لمفهوم الترادف النظري[92] ولنظرية محدودية المجال أو الخيال الذي يمكن أن يتحرك العقل النظري ضمن إمكاناته[93].

ونحن إذ نصرح بذلك في هذا السياق نضيف أمرا أساسيا آخر ما كان للمنحى الابستمولوجي المذكور أن يكتمل بدونه وهو **أن المظهر الأساسي لمحدودية العقل النظري في المجال النحوي يتمثل في كون هذا العقل لم يستطع قط ـ وربما لن يستطيع عوض ـ التفكير في بنية العبارة اللغوية خارج مقتضيات "الخيال العاملي".**

إن الأساس الذي استمددنا منه هذه الإضافة هو ما جاء في مقال «الواقع اللغوي والترادف النظري» من أن:

> « العلاقات الترادفية... تقوم حين يكون المجال الاعتقادي الظاهر الذي تقوم عليه نظريتان أو أفقان نظريان في لغة نظرية واحدة شيئا واحدا. فمن هذا الوظائف التركيبية والبنية المقولية، فهذه الآفاق النظرية تختلف عن الوظائف البلاغية (=التداولية) والدلالية فالبلاغية تخابرية والدلالية طبائعية أما الوظيفة التركيبية والبنية المقولية فمجالهما الاعتقادي هو **الجسم والكائن**. الوظائف التركيبية انطلوحية والمقولات حسمية، وبين أن الحركة والجسم والأعراض الأنطلوحية جهات فلسفية مترادفة ولهذا صح

---

92 ـ الإشارة هنا الى ما ترجمناه آنفا بضعف معامل التنوع في قائمة الاسئلة الكبرى التي انشغل بها الفكر الإنساني.

93 ـ الإشارة هنا الى المحدودية التي من مظاهرها بقاء جملة من الاسئلة خارج ما استطاعت قدرة الإنسان الفكرية، على حل المشاكل النظرية، الإحاطة به.

منا أن نعد الكلمات المقولية والكلمات الوظيفية التركيبية مرادفات للعوامل المعنوية. فما الفرق بين الإبتداء ومقولة الاسم؟ لا فرق. وما الفرق بين قولنا إن الفاعل مرفوع لأنه فاعل أي بالوظيفية التركيبية وبين إقرار عامل معنوي يعمل في الفاعل. وعلى كل فالمقصود أن الوظائف التركيبية والمقولات بيان للعوامل المعنوية وأنها تستند على الوراء الفلسفي الجسمي وأعراضه، بل إننا نذهب الى أشد من هذا إذ نقول إن الترادف المرجعي بين الوظائف التركيبية والمقولات لا يعفي الوظائف التخابرية والوظائف الدلالية ـ وإن اختلفت في المرجع التأسيسي عن السابقة ـ من أن تكون بيانا لعوامل معنوية بحيث يكون النقاش بين النحاة المعاصرين حول رتب العوامل وصحتها وحول الصنف الأعلى منها فهي عوامل تداولية أو دلالية أو مقولية أو وظيفية تركيبية ويكون الفرق بين اللغويات المعاصرة والعربية القديمة في قيام الاولى على العوامل المعنوية وقيام الثانية على العوامل المعنوية واللفظية. وإذا كان ذلك كانت **المذاهب واللغات النظرية المعاصرة مترادفات عاملية**، لا تختلف إلا في المرجع التأسيسي الذي لا يخرج عن التخابر والطبائع والجسم بالمعاني الفلسفية. ولنكمل الحديث بأنواع المفاهيم الصوتية التي ليست إلا رتبا للعوامل الصوتية ويكفي أن نعلم أن كلمة مثل "بعد" ستكون ساقطة تحت عامل معنوي هو "الشفوي" وتحته عامل يحكم الباء هو "المرقق المجهور" والقاعدة أن كل صوت عوامله هي صفاته وما يقال عن الصوت يقال عن العوامل المقطعية فيعمل في المقطع المعنى المقطعي المتصل به فلا تخرج المباحث الصوتية عن رصد العوامل الصوتية المقطعية وترتيبها ترتيبا رئاسيا. وإذا كان ذلك صح أن نتحدث عن الترادف الخفي بين أنواع النظريات وآفاقها وهو **الترادف العاملي** بينها فلا يخرج البحث عن **العمل المعنوي** فيها وذلك بين إذ أول ما ينسى الناظر العمل المادي الذي به قيام الكلام».

* * *

ونختم هذا التعليق بكلمة موجزة عن القول التوليدي الذي تردد كثيرا فيما نقلناه آنفا من كلام شومسكي في خصوص كون بعض الحقائق عن العالم، تفلتها عن أن تكون في متناول قدرات الإنسان العقلية ناتج لا عن وضع طارئ قد يزول بزوال أسبابه ولكن عن خاصية جوهرية تدخل في تكوين الطبيعة الأساسية للنوع البشري. وما نريد أن نضيفه في هذا التعليق هو أن هذه الخاصية، التي تم التعبير عنها في لغة التوليديين بكونها عبارة عن محدودية في العقل البشري تتقدم باعتبارها من موجبات نظام من القيود المادية يتحكم في المسار الذي يتخذه نموه العضوي شأنه في ذلك شأن أي جسم عضوي آخر، هي نفسها الخاصية التي تم التعبير عنها، في إطار آخر ذي منحى ابستمولوجي مخالف هو الإطار الذي تنتمي إليه المقالة التي أوردنا قبل حين في مسألة "الترادف العاملي"، لكن بلغة أخرى وصفت فيها تلك الخاصية بكونها **قصورا فطريا في الإنسان عن حيازة شرط المفارقة**. وقد جاءت العبارة عن هذا المعنى في مقال. «ظهور اللغة وعناوين الظهور»[94] على النحو الآتي:

---

94 ـ د. أحمد العلوي.

« وإذا كان ما يستطيعه الإنسان هو الاحتيال على العالم عـن طريق تسميات منظمة يضعها وكانت تلك التسميات تختلف باعتبار السؤال المطروح وباعتبار الظروف الفكرية المجتمعية، فإن كل التسميات نسبية ولا يجوز بحال ان يزعم زاعم لاقواله صفة الحق المطلق ولا يجوز ذلك إلا لمن كان له من الناحية الوجودية صفة المفارقة بحيث كان له أن يطل على هذه الوقائع دون أن يكون هو جزءا منها. إن القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها إذا توفرت للإنسان إمكانيات لغوية أعلى من هذه القوانين ذاتها. ولما كان ذلك متعذرا وكان هو جزءا من هذه القوانين وكان لا يستطيع مفارقتها فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية. لما سبق نعتقد أن أول شرط وجوبي لازم من أجل إقامة نحو جامع هو المفارقة.وما دام اللغويون ينظرون في الظاهرة اللغوية ويقولون أقوالهم من عهد بعيد فإن المعيار الذي ينبغي أن يتخذ للمقايسة بين هذه الأقوال هو **معيار المفارقة**. ومن هذه الجهة نلاحظ أن البون قريب بين كبار اللغويين في القديم والحديث لأنهم على درجة واحدة بالإضافة الى ذلك المعيار، ولا يختلفون إلا فيما وجهوا اليه إجاباتهم من أنواع المصالح المادية والمعنوية التي يؤدي إليها نحوهم».

7 ـ من جوامع العقل النظري التصورية:

"الاشتغال بالحـــــدود بين الكليـــات المجــــــردة
وبين ما تتســــــع له هـــذه الكليات من كيفـــيات
مختلفة في التطبيق ومسالك متنوعة في التنزيل"

(الترادف بين "تحقيق المناط" المفهوم الأصولي و"تثبيت الوسائط" المفهوم التوليدي)

إن الفهم الصحيح للعلاقة الأساسية التي اشتغل بها النحو التوليدي والتي أقامها بين مفهومي «النحو الكلي» و «الأنحاء الخاصة»، يستوجب أن تتناول هذه العلاقة في إطار تاريخ موصول من «العلاقات» التي أقامها العقل النظري بين نظائر لهذين المفهومين، نظائر توافقهما في «المرجع التأسيسي» و «المجال الاعتقادي». هذا المجال وذلك المرجع لا يخرجان عن المعاني الفلسفية المرتبطة بأنطلوجيا «الثبات» و «التغير» وإذا كان ذلك صح أن نتحدث عن ترادف خفي بين أنواع النظريات وآفاقها وهو الترادف في النظر الى أشياء العالم على أن لها وجودين: وجود تنصهر فيه معاملات التغير والتعدد والتنوع ويمنح فيه الامتياز لمعاملات الوحدة والتجانس ووجود يمنح فيه الامتياز للمعاملات المعاكسة. ولهذا قد تجوز المجازفة بالقول إن العقل النظري، لم يخرج عمله قط عن رسم الحدود التي تحاصر **طوفان الواقع** في جزئياته وتفاصيله التي لا نهاية لها وتوطئ الطريق نحو بناء نظرية تعلو على هذا الواقع بحيث يصير فيها مجردا من مظاهر التغير والحركة والاختلاف والتنوع[95] التي تؤسسه. هناك في الحقيقة طرق مختلفة في التعبير عن هذه الكلية من كليات العقل النظري. منها مثلا: التمييز بين الإلزامات الكلية الثابتة المجردة الواقعة خارج اختيار الإنسان والتي يقتصر دوره تجاهها على التمثل

---

95 ـ ندعو القارئ هنا الى مراجعة تفاصيل أخرى عن مقدمات اللغة النظرية السرية في مقال «الواقع اللغوي والترادف النظري» وندعوه على الأخص الى مراجعة التفاصيل المتعلقة بثلاث من هذه المقدمات:

أ- مقدمة الاستحالة التي مما جاء فيها أنه «إذا تذكرنا استقلال القول النظري لأن أول كلمة فيه تنتمي الى اللغة النظرية وليس فيه كلمة أو قول أول خبري أو طبيعي تبين لنا أن في...دعوى الدراسة بالجوامع النظرية قول باستحالة الواقع... وهذا يذكر بمقدمة الاستعلاء فإن القول النظري لا يعلو الواقع ليتحدث عنه إلا بعد أن يقضي على الواقع بالاستحالة وبعد أن يغتصب لنفسه صولجان الواقعية».

ب- المقدمة الصلبية، ومما جاء فيها: «يلاحظ أن كل قول نظري يجرد الحركة من الحركة والحركة مرادف للواقع... ما حكم الذي يوقف القطار ليرى الحركة؟ حكمه حكم القول النظري الذي يتحدث عن الحركة من رتبة السكون... القول النظري لا يسعى... ولهذا فإنه يصلب الساعي المتحرك فلا يلبث في يده شيئ أو يريد أن يصلب فلا يصلب شيئا. فإن المتحدث باللغة الاصطناعية عن الواقع الساعي ينوي أن يجرد الحركة من الحركة والزمن من الزمن والواقع من الواقع، فلا يلبث في أقوال هذه اللغة الاصطناعية إلا مؤسساتها [=القيم المفهامية] ولهذا نقول إن اللغة النظرية لا تنتج إلا نفسها ولا تعيد الواقع».

ج ـ مقدمة القدم ومما جاء فيها «القول الخبري الطبيعي قائم على مقدمة الخلق. الواقع مخلوق في القول الخبري ولهذا نجد فيه متابعة زمنية ومعادلة لما يخلق في الواقع... أما أقوال اللغة الاصطناعية النظرية فهي سكونية ... ومعلوم أن المعترف بِحَرَكةِ الواقع معترف بأنه مخلوق لأن كل مخلوق متحرك ساع وكل قديم ساكن فإن قام القول على إزالة الحركة كان كالقائم على مقدمة القدم وهذا معناه أن **الواقع قديم في اللغة النظرية وأن الواقع حادث في اللغة الخبرية الطبيعية**».

والفهم وبين المحايثات المادية والمتغيرات الواقعية التي تحيط بتلك الإلزامات وتتعاقب عليها، ودور الإنسان تجاه هذه المتغيرات وتلك المحايثات اجتهادي في المقام الأول، ويتمثل في اختيار الكيفية المناسبة لتنزيل الإلزامات المذكورة على واقعه التنزيل الملائم، ومناط الاجتهاد هنا هو خلق الانسجام والتوافق بين متغيرات هذا الواقع وثوابت تلك الإلزامات.

إن الانشغال بهذا التمييز وبالتطبيقات والاستنتاجات التي تلزم عنه في مختلف المباحث التي اشتغل بها العقل النظري، ربما بلغ الاختلاف بين بعض صوره التي تحقق بها في مختلف محطات الفكر الإنساني الأساسية درجة تكاد تنطمس معها معالم أصلها المشترك: فما شاع عند مؤرخي الفكر الفلسفي بإشكال الفكر والواقع وإشكال العقل والنقل وكذلك الحدود بين الوحي الالهي والاجتهاد البشري عند المتكلمين والحدود بين الواضع والمتكلم في المباحث البلاغية والحدود بين الثوابت الميزانية والمتغيرات التلفيظية عند النحاة والحدود بين كليات التشريع ومتغيرات محل التكليف عند الأصوليين وما ترتب على هذه الحدود عندهم من التمييز بين مساطر الفهم ومساطر التنزيل ومن التمييز بين "الحكم" و "الفتوى"، وارتباط كل ذلك عندهم بمفهوم الإنسان المطلق وأن كليات الشرع إنما ترتبط بهذا الإنسان من حيث كونه مستقلا عن عوارض التشخص والتعين[96]، كل ذلك ـ وغيره كثير مما لا يمكننا الإحاطة به في هذه العجالة ـ إنما هو صور مختلفة لذلك التمييز الذي قلنا عنه في أول كلامنا إن ما يناسبه في تحديد طبيعته الابستمولوجية هو أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري.

لانستطيع ـ بطبيعة الحال ـ أن نحيط في هذه العجالة بكل الصور التي أشرنا إليها وبأسانيدها المتنوعة على أنه قد مضى بنا شيء من ذلك فيما تقدم وإن لم يكن جاريا على حد الاستقصاء والاحاطة

---

96 ـ لا يخفى ـ كما سنبين بعد حين بشيء من التفصيل ـ ما بين هذه العلاقة التي قامت في المباحث الأصولية بين «القواعد والأحكام الكلية» ومفهوم «الإنسان المطلق» وبين العلاقة التي قامت عند التوليديين بين «النحو الكلي» و«المتكلم المثالي» من ترادف وتوارد. هذا ونضيف هنا أمرا سبق الكلام عليه بما يناسبه من التفصيل وهو أن النحاة كانوا أولى من غيرهم بأن ينبني نموذجهم في التحليل النحوي على هذا المبدإ انبناء صريحا واقعا في حدود الإلحاح المقدماتي لولا أنهم أرادوا للمقدمات والنتائج التي يحتملها نموذجهم على المستوى الفلسفي ـ الكلامي أن تبقى في دائرة المسكوت عنه، وذلك طمعا في السلامة من تبعات «المراقبة الكلامية»، التي لا ترحم. وقد كان لهم ذلك كما هو معلوم. أما الدرس الأصولي ـ في بعض تياراته على الأقل كالتيار الذي كان يمثله الآمدي والبصري ـ. فإن العناية التصريحية الخاصة التي أولاها لتلك المقدمات والنتائج والتي من مظاهرها البارزة العمل بمقتضى الفرق بين محل التكليف في صورته المطلقة المجردة وبينه في صورته المتلبسة بعوارض التشخيص والتعين، قد جعلته طرفا اساسيا في الخصومة الكلامية.

الشاملة، لكننا سنكتفي بالإشارة المجملة الى صورتين اثنتين من هذه الصور انبنى انتخابنا لها على ما انطوت عليه هاتان الصورتان من دلالات واضحة وإشارات صريحة في هذا الخصوص وهما:

أ ـ تمييز الإمام الشاطبي بين دور العقل في تشغيل مسطرة الفهم (=فهم النص القرآني) وبين دوره في تنزيل مقتضى النص على الواقع.

ب ـ وتمييز القاضي عبد الجبار في المعرفة اللغوية بين ما يقع فيه التفاضل بين المتكلمين وما لا يقع فيه ذلك.

أ ـ الشاطبي: القاعدة الكلية بين ثوابت صورتها المجردة ومتغيرات صورتها التنزيلية

إن الحديث عن العلاقة التي قامت عند الأصوليين بين "الكلي الثابت" والصور المختلفة التي يلتبس بها في التنزيل والتي تتغير بحسب التغير الذي يعتور الشروط المادية الخاصة التي تكتنف هذا التنزيل، يجب أن يبدأ من الحديث عن تمييز أساسي، قام عليه الدرس الأصولي، بين دورين اثنين للعقل البشري في علاقته بنصوص الوحي، وهما:

1 ـ دوره في فهم هذه النصوص والمقصود بهذا الفهم هو تحصيل صورة المراد الإلهي من الأوامر والنواهي التي تتعلق «بأجناس الأفعال مجردة». وهذا مبني عندهم على أن: «الوحي ممحض للحكم في **أجناس الأفعال الإنسانية المجردة**، من حيث إن الأمر والنهي فيه يتعلقان في الخطاب بصفة مباشرة **بجنس الفعل** كأن يتعلق النهي بالسرقة والأمر بالأمانة، أما **الأفعال الجزئية المشخصة** بظرف المكان والزمان، مما قام به زيد من سرقة أو عمرو من أمانة فإن **الوحي يتعلق بها بواسطة النظر العقلي حيث يتم إرجاعها الى أجناسها التي تعلق بها الوحي مباشرة**، لَمَّا يقع التحقق من أنها مناطة بالجنس المعين الذي شمله الحكم المعين، كأن يقع النظر العقلي في معاملة مالية قامت بها أطراف معينة في زمن ما وبأوصاف معلومة، فيظهر بذلك النظر أن تلك المعاملة من جنس الربا، فيتعلق بها إذا حكم المنع، وإنما تعلق بها ذلك الحكم بواسطة **نظر العقل** لا بصفة مباشرة كما تعلق بالربا الذي هو جنس عام»[97].

2 ـ أما الدور الثاني للعقل في علاقته بنصوص الوحي فهو عندهم "التنزيل". ويهدف هذا الأخير الى «جعل ذلك المراد الالهي الذي حصلت صورته في الذهن قيما على **أفعال الناس الواقعة** بحيث تصبح جارية على مقتضاه في الأمر والنهي. فدور التنزيل إذن يتعلق بالوصل بين الوحي والواقع[98] على معنى تبيين المسالك والكيفيات التي يأخذ بها الوحي مجراه نحو الواقع. ويأخذ بها الواقع مجراه نحو

---

97 ـ عبد المجيد النجار " في فقه التدين فهما وتنزيلا " ج 50/1. [انظر الإمام الشاطبي ـ الموافقات: 19/3]

98 ـ "الوحي" من حيث كون كليات ثابتة و"الواقع" من حيث كونه محايثات مادية متغيرة. (انظر: الشاطبي ـ الموافقات 57/4. وكذا: عبد المجيد النجار ـ خلافة الانسان ص107).

التكيف بإلزامات الوحي وقد سمى الشاطبي هذا الدور الإجتهادي للعقل **بتحقيق المناط** وقال فيه: «إنه **لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف**. وذلك عند قيام الساعة... ومعناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محله(...)»[99] وقال فيه أيضا «إن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حِدَتِها. وإنما أتت **بأمور كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر** ومع ذلك فإن لكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين وليس مابه الامتياز معتبرا في الحكم بإطلاق ولا هو طردي بإطلاق بل ذلك منقسم الى الضربين وبينهما قسم ثالث يأخذ بجهة من الطرفين فلا يبقى صورة من صوره الوجودية المعينة إلا للعالم فيها نظر سهل أو صعب حتى يحقق تحت أي دليل تدخل فإن أخذت بشبهةٍ من الطرفين فالأمر أصعب»[100].

* * *

إن الغاية التي وضعناها نصب أعيننا إذ عزمنا على استعراض هذا التمييز الأصولي بين دور العقل في فهم "نصوص الوحي"، بما هي متعلقة بأجناس أفعال المكلفين مجردة من عوارض التشخص والتعين وبين دوره في تنزيلها على الواقع بما هو إطار تعتوره وتتوارد عليه هذه العوارض في حركة دائمة وتغير مستمر لا يتوقف، هو تقديم الدليل على أن بين الآلة التصورية التي وظفها الأصوليون في هذا التمييز وبين أختها التي وظفها التوليديون في التمييز بين ثوابت النحو الكلي ومتغيرات التجربة اللغوية الخاصة، من الترادف والتوارد والتقارب في المرجع التصوري ما يكاد ينطمس معه ذلك التباعد المعلوم بين الأمور التي يصدر عنها كل منهما، ويؤكد لقاءَ التوارد والترادف هذا المرونةُ الكبيرة التي تبديها كل من الآلتين التصوريتين المذكورتين في إمكان ترجمة إحداهما الى لغة الأخرى. هذه المرونة، التي سنقدم بعد قليل مثالا لها، مرجعها في تقديرنا أمران أساسيان:

أولهما: الحضور المتشابه لمقولة "العقل" في كل منهما باعتباره محورا للعلاقة التي تقوم بين الثوابت الكلية والمتغيرات الخاصة. ورسم حدود واضحة بين دوره تجاه الأولى (=التمثل) ودوره تجاه الثانية (=تنزيل المتمثَّل بما يناسب خصوصيات المتغيرات).

الثاني: التمييز بين النموذج وصوره التطبيقية المختلفة التي يحتملها في الواقع وإضفاء سمة الكلية والتجرد والثبات على الاول واضفاء سمة الخصوصية والتشخص والتغير على الثانية وهكذا يمكن أن يقال في سياق ضرب المثال للمرونة الترجمية المذكورة قبل حين:

---

99 ـ الشاطبي الموافقات 57/4.

100 ـ المرجع السابق.

إن دور العقل في تمثل المبادئ النحوية الكلية (=قواعد الشريعة اللغوية الفطرية الخارجة عن اختيار الإنسان وعن دائرته الاجتهادية كخروج إلزامات الوحي عن اختياره وعن دائرة ما يجوزالاجتهاد فيه) يختلف عن دوره في تنزيل تلك المبادئ على واقعه اللغوي الخاص فالتمثل الذهني يهدف الى تحصيل صورة مراد الشريعة اللغوية الكلي في الأوامر (=بما يصح وما يجوز) والنواهي (=عما لا يصح ولا يجوز). هذه النواهي وتلك الأوامر تتعلق في هذا المستوى بأجناس الأفعال اللغوية مجردة، أما التنزيل فيهدف الى جعل ذلك المراد الكلي الذي حصلت صورته في الذهن قيما على **أفعال المتكلمين الواقعة**، بحيث تصبح هذه الأفعال جارية على مقتضاه في الأوامر والنواهي. فدور التنزيل إذن يتعلق بالوصل بين النحو الكلي (=الشريعة اللغوية الفطرية) والواقع اللغوي الخاص، على معنى تبيين المسالك والكيفيات التي يأخذ بها النحو الكلي مجراه نحو الوقوع ويأخذ بها الواقع اللغوي في تشخصه وتعينه نحو التكيف بإلزامات النحو الكلي. هذا الدور الاجتهادي الذي يقوم به المتكلم في اختيار هذه المسالك والكيفيات أو تلك في سياق سعيه لتنزيل النحو الكلي وفق ما تمليه عليه خصوصيات تجربته اللغوية الخاصة هو الذي يدعى في الاصطلاح التوليدي بتثبيت المتغيرات أو التوسيط[101] وهو نفس الدور الذي يوصف به عند الأصوليين عمل "المكلف" في سعيه للوصل بين الوحي والواقع بما يضمن الانسجام والتوافق بين متغيرات هذا وثوابت ذاك، والذي يدعى عندهم بتحقيق المناط، والذي قال فيه الشاطبي إنه «لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف».

إن مقالة الشاطبي في أن «الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها وإنما أتت بأمور كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين...» وأنه «لا يبقى صورة من الصور الوجودية المعينة إلا للعالم فيها نظر سهل أوصعب حتى يحقق تحت أي دليل تدخل». تذكر بذلك التمييز التوليدي الشهير بين الأحكام الكلية التي تضبط ما يتعين أن تكون عليه أعمال المتكلم بحسب أجناسها مثل منع كذا ووجوب كذا... وبين ما يجري به واقع المتكلمين في لغة من اللغات المتعينة. وما يمكن أن يجري عليه هذا الواقع لا يمكن أن يكون إلا أصنافا متشخصة من الأفعال، وهذه الأصناف لا تدخل تحت حصر سواء بالنظر الى الأفعال التي تصدر من آحاد المتكلمين أم بالنظر الى الأوضاع التي تسود عامة المتكلمين ضمن جماعة لغوية معينة.

إن الجامع التصوري إذن بين المسطرة التحليلية التي وظفها الأصوليون والتي وظفها التوليديون واضح بيّن وهو قيامهما معا على مبدإ رسم الحدود بين الإلزامات الخارجة عن اختيار الإنسان وبين ما يدخل في دائرة الاختيار الاجتهادي، واستمدادهما معا من مقدمة أن صفة الكلية والتجرد في الثوابت

Parametrisation - 101

هي مصدر المرونة التطبيقية الكبيرة التي تمتاز بها هذه الثوابت في الإحاطة بأعمال الإنسان الجزئية التي لا حصر لها (=المشخصة بظروف المكان والزمان).(102)

---

102 - نختم كلامنا عن العلاقة الأساسية التي اشتغل بها الدرس الأصولي في صورته الشاطبية بنقول انتخبناها من دراسات لأصولي معاصر (=عبد المجيد النجار) في تفاصيل هذه العلاقة، هذه النقول ندرجها في هذا المكان بالذات لمن شاء من قراء هذه الرسالة أن يستكمل تفاصيل الصورة المجملة التي قدمناها في الأوراق السابقة عن العلاقة المذكورة. ولمن يرى أن هذه الأوراق تجزئ فله أن يجاوز هذه النقول الى تعليق لنا، جعلناه بعدها مباشرة، حول مرادف "كلامي" (اي ينتمي إلى درس نظري آخر غير الدرس الوصولي وهو "علم الكلام") لتلك العلاقة ورد في سياق كلام للقاضي عبد الجبار في المعرفة اللغوية قام على التمييز بين العلم بكيفيات المواضعة وعلم آخر وصفه بأنه "علم زائد".

- «تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي وحيث جاء جزئيا فمأخذه على الكلية إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل إلا ما خصه الدليل مثل خصائص النبي صلى الله عليه وسلم». [الموافقات 3/ 242]

- «كل دليل شرعي ثبت في الكتاب مطلقا غير مقيد، ولم يجعل له قانون ولا ضابط مخصوص فهو راجع الى **معنى معقول وكل الى نظر المكلف**، وهذا القسم أكثر ماتجده في الأمور العادية التي هي معقولة المعنى كالعدل والإحسان والعفو والصبر والشكر في المأمورات، والظلم والفحشاء والمنكر والبغي ونقض العهد في المنهيات». [الموافقات 3/ 28]

«وإنما **كان الهدي كليا** في أكثر هذه الأحوال، **لتكون الأحكام متسعة لصور متعددة من الأفعال**، تكون ملائمة لمصلحة الإنسان في مختلف منقلبات حياته، فيتخذ منها ما يحقق المصلحة بحسب الظروف، وتكون كلها جارية على أساس من التدين لاندراجها ضمن الحكم الالهي وذلك لأن الإنسان إذا كان في سلوكه التعبدي وفي شطر كبير من حياته الأسرية ينزع الى الثبات والاستمرارية، استجابة **لثبات فطرته** واستمراريتها فكانت أحكام الدين المتعلقة بها يغلب عليها الضبط والتحديد فإنه في تصرفه الاجتماعي وفي مناشطه التعميرية، تطوح به **الظروف المتغيرة الى أوضاع مختلفة**، يحتاج فيها الى **التغيير في نمط الاستجابة** لتحقيق مصلحته في كل تلك الأوضاع ولذلك كان **التشريع المتعلق بتلك التصرفات والمناشط الأساسية على هيئة من الكلية تسع ذلك التغير**، وهذا أحد المعاني الأساسية لمقولة إن شريعة الإسلام صالحة لكل زمان فمقتضاه "أن تكون أحكامها كليات ومعاني مشتملة على حكم ومصالح صالحة لأن تتفرع منها أحكام مختلفة الصور متحدة المقاصد" [ابن عاشور - مقاصد الشريعة - 93]» [في فقه التدين.93/2]

- «تنزيل الشريعة في واقع الحياة لتصبح مهتدية بها في مختلف شعابها ... عمل احتهادي مقدر يستلزم أدبا منهجيا على درجة عالية من الدقة، ذلك لأن **الشريعة هي أحكام كلية مجردة والأوضاع الواقعية أوضاع عينية مستأنفة، وهو** ما يستلزم احتهادا يهيأ به الحكم الشرعي المجرد ليجري على الوضع الواقعي الذي شمله محققا للمصالح التي من أجلها شرع، دون غيره من الأوضاع التي قد تكون **شديدة الشبه به**، والتي لو أجريت عليها لتعطلت مقاصده وأصاب الناس حرج من جراء ذلك. وقد أشار الإمام الشاطبي الى هذا المعنى في تحليله للاجتهاد التطبيقي المعروف عند الأصوليين بتحقيق المناط فقال:

"**الأفعال لا تقع في الوجود مطلقة** وإنما تقع معينة مشخصة فلا يكون الحكم واقعا عليها إلا بعد المعرفة بأن هذا المعين يشمله ذلك المطلق أو ذلك العام [أي الحكم الشرعي] وقد يكون ذلك سهلا وقد لا يكون وكلها اجتهاد" [الموافقات. 59/4]». [عبد المجيد النجار: في المنهج التطبيقي للشريعة الإسلامية ص6].

⇐

⇐ - «الشريعة الإسلامية هي أحكام إلهية لهداية حياة الإنسان. وبعض هذه الأحكام منصوص عليها في الوحي قرآنا وحديثا ونصا مباشرا وبعضها الآخر منصوص على ضوابطها العامة ومقاصدها الأساسية وتركت للانسان **مهمة الاجتهاد لتحصيلها متعلقة بمستأنفات الأحوال** التي تطرأ على حياته اهتداء بتلك الضوابط والمقاصد. ومهما يكن من فعل من أفعال الإنسان سالف أو خالف إلا وللشريعة فيه حكم إما منصوص على ذاته أو **منصوص على ضوابطه ومقاصده، ويستخرج بالاجتهاد** هذا هو معنى الشمول في الشرع الإسلامي. ويتحمل المسلم أحكام الشريعة على مرحلتين: مرحلة الفهم للحكم الشرعي فهما مجردا حتى يدرك المراد الالهي فيما ينبغي أن يقع وما ينبغي الا يقع بناء على ما فيه مصلحة الانسان. ومرحلة التنزيل لذلك الحكم المدرك بالنظر على واقع السلوك ليصبح جاريا بحسبه في الإيجاب والاباحة والمنع حتى تتحقق المصلحة بالفعل. وهاتان المرحلتان متكاملتان ومتلازمتان» [في المنهج التطبيقي...ص9]

- ولكل من مرحلتي الفهم والتنزيل في تحمل الحكم الشرعي أسس وقواعد خاصة. ويهمنا من قواعد الفهم في هذا السياق قاعدة "التجريد" أما التنزيل فيعنينا من قواعده قاعدة التجزئة والإفراد وقاعدة تحقيق المناط:

1 - "التجريد": «لما كانت **أحكام الشريعة متعلقة في الأصل بالإنسان المطلق** فإن ضبطها في الأفهام من مظانها يقتضي أن يكون قائما على التجريد وذلك بأن يتجه الاجتهاد في الفهم الى تقرير الحكم مراعى فيه **تعلقه بالانسان المطلق عن عوارض التشخص المختلفة،** ولا تكون إذاً الأحوال الواقعية لإنسان ما... عنصرا معتبرا في تقرير الحكم الشرعي في ذاته. وليس ما قد يكون لتلك الاحوال من مدخل في تحويل حكم الى آخر بالتخفيف أو الإلغاء بعامل في فهم وتقرير الحكم في ذاته وإنما هو **تنزيل للحكم المطلق على ما يليق به من الأحوال،** والإ فإن حكم الحرمة في أكل الميتة حكم مطلق وإن سقط في حالة الاضطرار لحفظ الحياة، وحكم الوجوب في قطع السارق حكم مطلق وإن سقط في زمن المجاعة. وقد ذكرنا آنفا أن الأحكام الشرعية حتى وإن جاءت في نصوصها متعلقة بأعيان مشخصة فإن الفهم ينبغي أن يعالجها بالتجريد لتتعلق بالانسان المطلق الا إذا دل الدليل على تخصيصها بتلك الأعيان. وذلك أبرز الشواهد على هذا الاساس التجريدي في فهم الاحكام. ومن البين أن **هذا الاساس التجريدي في فهم الاحكام سيتجه به وجهة خاصة في التقرير تنحو به منحى الديمومة والثبات ليكون الحكم الشرعي في ذاته متصفا بالدوام والثبات لا رهين الظروف والأحوال يتغير بتغيرها، وينقلب بانقلابها.** وإنما الذي يتغير بحسب الازمان والأوضاع هي الفتوى لا الحكم كما حققه ابن القيم. **وتغير الفتوى** يقتضيه لدى المفتي أن **النوازل المشخصة تختلف في عناصر تشخصها وإن تماثلت في صورها،** فيكون ذاك الاختلاف مبررا لاختيار الحكم المناسب لكل نازلة من بين الاحكام المطلقة الثابتة وإن خالف حكما سابقا في نازلة شبيهة بها. ولو كان فهم الاحكام يقوم على اساس تشخيصي لأصبحت الشريعة كلها ظرفية ينسخها حولان الزمن وتغاير الأوضاع في حياة الانسان» [المرجع السابق ص 13 و 14]

2 - "التجزئة والإفراد": «إذا كان الحكم الشرعي يحصل في الفهم كليا عاما بمنهج التجريد فإن المجتهد عند تطبيق ذلك الحكم في واقع الحياة ينبغي أن ينحو به منحى التجزئة والافراد في الموضوع الذي سيطبق عليه، ذلك أن **الواقع هو اعيان مشخصة متمثلة في أفراد من الناس وافعال تصدر عنهم،** واحداث ونوازل فردية وجماعية تتوالى على الزمن، فالمجتهد في نزوعه الى تنزيل الحكم المتقرر في ذهنه كليا ينبغي أن يكون نظره الى الواقع بحسب طبيعته المجزأة ليجري الحكم على كل جزء جزء وكل فرد فرد من اجزاء الواقع وافراده. وإنما يدعو إلى هذا المنهج التجزيئي ما أشرنا إليه ⇐

⇐ آنفا من أن بعض الافراد والاجزاء من الواقع قد تحيط به ظروف وملابسات تجعل إجراء الحكم الكلي عليها مثل مثيلاتها من نوعها أو جنسها مفضيا الى الحرج والمشقة وربما الى الفساد فيتعطل مقصد الحكم وهو تحقيق المصلحة...." [المرجع السابق ص 17]

(مفهوم تحقيق المصلحة عند الأصوليين يرادفه عند النحاة من حيث خصائص موقعه من النموذج النظري مفهوم "الإفادة" وقد يجوز مرادفته من الحيثية ذاتها بمفهوم "السلامة النحوية" وشروطها وقيودها عند التوليديين).

3 ـ تحقيق المناط: «وهو أساس منهجي متفرع عن منهج التجزئة ولكنه مختص بمعان مميزة وقد ورد في مدونات أصول الفقه وجها من وجوه الاجتهاد والتطبيق وقال فيه الإمام الشاطبي: "معناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في **تعيين محله**. ذلك أن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها، وإنما أتت بأمور كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر، ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين، وليس ما به الامتياز معتبرا في الحكم باطلاق ولا هو طردي بإطلاق... فلا يبقى صورة من الصور الوجودية المعينة إلا وللعالم فيها نظر سهل أو صعب حتى يحقق تحت اي دليل تدخل". ومقتضى هذا التعريف أن **الاحكام الشرعية تتعلق من أفعال الانسان بأجناسها وأنواعها ولكن هذه الافعال تجري في الواقع افرادا مشخصة بفاعليها وازمانها واماكنها المخصوصة. وقد تكون أفراد الافعال والاحداث متشابهة في ظاهرها ولكن بالتأمل يتبين أن عناصر تشخصها قد تفرق بينها في حقيقتها وإن تشابهت صورها** مثلما هو الأمر بالنسبة للسرقة والاغتصاب في **تشابههما بالظاهر وافتراقهما في النوع**. وعند تطبيق الحكم الشرعي الكلي على أفراده الجزئية الجارية في الواقع ليتحقق مقصد الصلاح ينبغي على المجتهد أن يحقق في هذه الأفراد بدراسة عناصر تشخصها دراسة عميقة حتى يتبين ما هو داخل في نوع الحكم الذي بين يديه أو في جنسه فيكون مناطا له يُجريه عليه ويخرج من ذلك ما قد يشتبه لأول النظر أنه داخل في ذلك النوع أو الجنس وهو في الحقيقة ليس كذلك.» [المرجع السابق ص 18]

ـ "أحكام الشريعة... لما كانت متعلقة تعلقا مباشرا بالحياة في واقعها وهو واقع يجري على منطق غير منضبط ولا مطرد تماما، **فإنها** كانت أحكاما تحمل من **المرونة** ما يتسع **لاجتهاد عقلي** في الترجيح او الاستثناء والاستحداث ليقع بذلك كله مداورة منقلبات الواقع، في طوارئه غير المنضبطة مداورة تهدف الى **تحقيق مصلحة الانسان** من خلال تلك الاحكام، مهما كانت الظروف والأوضاع التي تنقلب إليها الأوضاع. وتتمثل هذه المرونة في الاحكام الشرعية في أن أكثر هذه الاحكام **أحكام كلية تنفسح لصور تطبيقية عدة.** ومثال ذلك حكم الشورى الذي هو حكم ديني واجب، وهو يتسع في تطبيقاته الواقعية لكيفيات متعددة، يحقق بكل واحدة منها التدين بهذا الحكم الواجب، وبالاضافة الى ذلك، **فإن الحكم الديني الواحد** في مجال العادات وهي أكثر أحوال الحياة **يدور مع الجنس الواحد من فعل الانسان** بحسب ما تتحقق في افراده العينية من مصلحة، فقد يكون الفعل الواحد في جنسه مأمورا به في فرد من أفراده إذا حقق مصلحة بحسب ظرفه ومنهيا عنه في فرد آخر يجر مضرة بحسب ظرفه أيضا، وقد قرر الإمام الشاطبي هذا المعنى في قوله:

أ ـ «إنا وجدنا الشارع قاصدا لمصالح العباد. والاحكام العادية تدور معه حيثما دار فترى الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة فإذا كان فيه مصلحة جاز» [الموافقات 2/ 525]

وفسر هذا الدوران في الحكم مع دوران المصلحة بطروء العوارض والملابسات الظرفية التي تجعل الفعل الواحد صالحا في حال وضارا في حال، فيتغير حكمه الديني بحسب ذلك. وفي ذلك يقول: ⇐

ب ـ القاضي عبد الجبار: المعرفة اللغوية بين ثوابــت " كيفيات المواضعة " ومتغيرات "العلــــم الزائــد"

نورد فيما يلي كلاما للقاضي عبد الجبار رأينا أنه يجري من حيث الاطار التصوري الذي ينتظمه على حد كلام الشاطبي الذي مضى (انظر آخر الهامش 49) في التمييز بين الاقتضاء الأصلي والاقتضاء التبعي وعلى حد التمييز التوليدي بين المعرفة المشتركة بين المتكلمين والمعرفة الخاصة التي تختلف باختلاف متغيرات الاحوال الاختبارية والمحايثات التجريبية.

يقول القاضي:

1ـ «واعلم أن ما وضعت عليه المواضعة من كلام وغيره ففاعله قد يأتي به على جهة الحكاية والاحتذاء فلا يحتاج الا الى العلم بكيفية المواضعة[103]».

2ـ «واعلم ان الكلام من جملة الافعال المحكمة التي لا تصح إلا من العالم بكيفيتها فلا يصح وقوعه من كل قادر وإنما يتأتى ذلك من القادر إذا كان **عالما بكيفتها**».

3 ـ «وقد يفعله الفاعل على وجه **يتصرف** معه فيما تقدمت فيه المواضعة فيحتاج الى **أمر زائد على العلم بكيفية المواضعة.** فالوجه الأول (=كيفية المواضعة) **يقل فيه التفاضل** والوجه الثاني هو الذي يظهر فيه فضل الفاضل لكنا نعلم أن فضله في ذلك لا يعدو ما تتناوله **القدرة والعلم** لأنه إنما يفعل **ما يقدر عليه في جنسه، ويتصرف في ذلك** بحسب **علمه ويريده على الوجه الذي يصح أن يتصرف عليه فيه** فلا يدخل في هذا الباب إلا لهذه الوجوه».

⇐ ب ـ «اقتضاء الأدلة للاحكام بالنسبة لمحالها على وجهين:

احدهما: **الاقتضاء الأصلي قبل طروء العوارض**، وهو الواقع على العمل **مجردا عن التوابع والاضافات** كالحكم بإباحة الصيد والبيع والإجارة وسن النكاح وندب الصدقات غير الزكاة وما أشبه ذلك.

والثاني: **الاقتضاء التبعي** وهو الواقع على المحل، مع اعتبار التوابع والاضافات، كالحكم بإباحة النكاح لمن لا أرب له في النساء ووجوبه على من خشي العنت، وكراهية الصيد لمن قصد اللهو، وكراهية الصلاة لمن حضره الطعام أو لمن يدافعه الاخبثان، وبالجملة **كل ما اختلف حكمه الأصلي لاقتران أمر خارجي**". [الموافقات: 3/51 ـ 52]

وفي هذا المعنى راجع ابن القيم ـ في اعلام الموقعين [3/2 وما بعدها] حيث عقد فصلا مطولا بعنوان "فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الازمنة والامكنة والاحوال والنيات والعوائد". [انظر في فقه التدين 61/2]

103 ـ ترتيب الحكاية والاحتذاء بعد العلم بكيفيات المواضعة، يرادف في التوليدية ترتيب قواعد الملكة اللغوية المشتركة قبل طوارئ التجربة اللغوية الخاصة إلا أن بين الترتيبين التوليدي والعربي فرقا يجب الانتباه إليه وهو أن الإطار الذي انتظم الاول بسيكولوجي والذي انتظم الثاني حقوقي تملكي (راجع تفاصيل الفرق بين هذين الاطارين في "الطبيعة والتمثال" الباب الاخير).

4 ـ «فأما التفاضل في باب القدرة إنما يكون بالزيادة والنقصان لا فيما يصح من **الاجناس فأما التفاضل في باب الآلات فإنه يقل** وإن كان قد يحصل، وإنما يجب ذكر العلوم التي هي العمدة فيما له يقع التفاضل فيما يصح من الكلام، ويقع معه تمييز قادر من قادر على وجه يظهر موقع الفضل فيه وهذا معلوم في الجملة قبل النظر في التفصيل فلو لم يعرف التفصيل لم يؤثر في ذلك لأن كل واحد يعلم أنه مع وقوع **الاشتراك في المعرفة باللغة** قد يتأتى من أحدهم الشعر والخطب ولايتأتى من الآخر».

5 ـ «وإذا كانت القدرة والآلات حاصلة ولا بد من ذلك في كل متكلم **ولا يجوز أن يقع التفاضل للوجه الذي تساووا فيه، فإذن يجب أن يكون لغير القدرة والآلة وليس ذلك الغير إلا العلم**».

6- «وإذا تأمل حال أهل العلم بالفصاحة وعلم **اختلاف مراتبهم فيها مع اشتراكهم في العلم بالكلام** وأحواله عرف أن **الذي له افترقت احوالهم غير الذي اشتركوا فيه** فـإذا لم يمكن الاشارة الى **قدرة وآلة والى** علم بنفس الكلام فلا بد من **علم زائد**".

* * *

ـ التمييز الأساس الذي قام عليه كلام القاضي عبد الجبار في هذه النصوص هو التمييز بين «العلم بكيفية المواضعة» والعلم الذي وصفه في النص السادس ب «العلم الزائد» اي الزائد على هذا الذي يكون بكيفيات المواضعة ونعته بالزيادة مقتض اتصاف الآخر بالأصالة. فعلم المتكلم بالكلام على هذا الاعتبار علمان علم أصلي وآخر تبعي. ولأجل ذلك قلنا في مطلع استعراضنا لكلام القاضي عبد الجبار هذا إن التمييز الذي تضمنه هذا الكلام منتظم من حيث الاطار التصوري وفق نفس الإطار الذي انتظم كلام الشاطبي في تمييزه في باب "اقتضاء الأدلة للاحكام بالنسبة لمحالها" بين:

«الاقتضاء الأصي قبل ظهور العوارض وهو الواقع على العمل مجردا عن التوابع والاضافات» و«الاقتضاء التبعي وهو الواقع على المحل مع اعتبار التوابع والاضافات». وهكذا يمكننا في اطار الاستفادة من التوارد الدلالي بين لفظ "الزائد" الواقع في كلام القاضي عبد الجبار ولفظي "الأصلي والتبعي" الواقعين في كلام الشاطبي ترجمة التمييز بين «كيفيات المواضعة» و «العلم الزائد» الى اللغة الشاطبية وذلك بأن يقال إن الأولى كليات مجردة تتعلق بأجناس مجردة من التوابع والاضافات يشترك في حيازتها المتكلمون قبل طروء العوارض (=أي ما لا تفاضل فيه بينهم) والثاني يتعلق بالصور المختلفة التي تأخذها هذه الكيفيات في التنزيل: بحسب متغيرات التوابع والاضافات.

هذا وقد مضى بنا تمييز آخر للقاضي عبد الجبار يكتمل به هذا الذي اتخذنـاه هنـا محـورا لتعليقنـا وهو التمييز في المعرفة اللغوية بين «العلوم الحاصلة ببديهة العقل الذي لا يجوز اختـلاف أحـوال العقـلاء فيه» والعلوم الحاصلة ب «الاختبار الذي قد تفترق احوالهم فيه».

* * *

ـ إن هذه النصوص بالاضافة الى كونها صالحة للاستدلال على جملـة مـن نقـط اللقـاء التـواردي على مواقع كلامية فلسفية متقاربة، بين التوليدية وبين اللغويات العربيـة القديمـة في صورتهـا النظريـة ـ وهذا أمر قدمنا بشأنه فيما سلف من التفاصيل ما يغنينـا هنـا عـن الاعـادة ـ فقـد أوردناهـا (اي تلـك النصوص) هنا، كما هو بين، في سياق آخر وهو الاستدلال على أنَّ التمييزات الآتية:

أ ـ التمييز الأصولي بين كليات التشريع ومتغيرات محل التكليف وارتباط الاول بأجنـاس الأفعـال والمكلفين والثانية بالمشخصات.

ب ـ والتمييز البلاغي بين أعمال الواضع وأعمال المتكلم.

ج ـ والتمييز النحوي بين الثوابت الميزانية والمتغيرات التلفيظية.

د ـ والتمييز الكلامي بين «كيفيات الوضع» و «الأمر الزائد».

ه ـ والتمييز التوليدي بين ثوابت النحو الكلي ومتغيرات الأنحاد الخاصة

كلها تمييزات متآخية في الاطار التصوري مترادفة في المرجع التأسيسي. فهي صـور مختلفـة تعيـد انتاج تمييز واحد يمثل أصلها المشترك وهو الذي ترجمناه سابقا بالعبارة الآتية:

التمييز بين الالزامات الكلية الثابتة المجردة الواقعة خارج اختيار الانسـان والـتي يقتصـر دوره تجاهها على التمثل والفهم والتحصيل وبين المحايثـات الماديـة والمتغـيرات الواقعيـة الـتي تحيـط بتلـك الإلزامات وتتعاقب عليها. ودور الإنسان تجـاه هـذه المتغـيرات وتلـك المحايثـات اجتهـادي في المقـام الأول اي أنه مجال اختياري متروك لتقديره الاجتهادي ويتمثل هذا التقدير في اختيار الكيفية المناسبة لتنزيل الإلزامات المذكورة علـى واقعـه التـنزيل الملائـم ومنـاط الاجتهـاد هنـا هـو خلـق الانسـجام والتوافق بين متغيرات هذا الواقع وثوابت تلك الالزامات.

بناء على كون هذا التميـيز قـد انفسـح لصـور تطبيقيـة عـدة واتسـع في تطبيقاتـه (النحويـة، والبلاغية والكلامية الخ....) لكيفيات متعددة، فقد اطلقنا القول سابقا بأنه يناسبه في تحديد طبيعتـه الابستمولوجية أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري.